المملكة المغربية
وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵔⵉ ⴰ ⵜⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵜ
ⴰ ⵜⵎⵓⵔⵜⵉⵏ ⴰ ⵜⵣⵎⵣ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

Royaume du Maroc-Ministère de la Famille, de la Solidarité, de l'Egalité et du Développement Social

حصيلة تنفيذ إجراءات

الخطة الحكومية للمساواة

Plan Gouvernemental pour l'Egalité

إكرام 2 | ICRAM 2

2018 - 2017

www.social.gov.ma

«إكـــرام»: إلتقائيـة الكـل للـرقي بأوضـاع المغربيـات

ICRAM: Initiative Concertée pour le Renforcement des Acquis des Marocaines

الفهرس

مقدمة 4

حصيلة تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» لسنتي 2017 و2018، حسب المحاور 5

المحور الأول «تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا» 5

المحور الثاني «حقوق النساء في علاقتها مع الأسرة» 29

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور الثاني موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلسلة النتائج 31

المحور الثالث «مشاركة النساء في اتخاذ القرار» 36

المحور الرابع «حماية النساء وتعزيز حقوقهن» 44

المحور الخامس «نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي» 68

المحور السادس «إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية» 85

المحور السابع: التنزيل الترابي لأهداف الخطة «إكرام 2» 104

منظومة تتبع وتقييم تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»: 109

جدول مؤشرات نجاعة الخطة «إكرام 2»-الوضعية سنة 2018 115

خلاصة وآفاق تحقيق أهداف الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 126

القطاعات المنخرطة في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017 - 2021 127

شركاء دوليون ماليون وتقنيون منخرطون في دعم تنزيل الخطة «إكرام 2» 129

مقدمة

يأتي إنجاز هذا التقرير حول حصيلة تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» برسم سنتي 2017 و2018، في إطار تنزيل منظومة تتبع وتقييم تنفيذ الخطة الحكومية والرامية إلى توفير شروط إلتقائية تدخلات مختلف الفاعلين لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وبرامج التنمية، بناء على نتائج محددة، وعبر استهداف الآثار الملموسة لتحقيق المساواة الفعلية وتمتيع النساء والفتيات بحقوقهن.

وللتذكير، فقد تم الاعتماد النهائي الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (2017 - 2021) من طرف اللجنة الوزارية في 20 يوليوز 2018، وجاءت بعد مسار دام زهاء سنة ونصف شمل عدة مشاورات ولقاءات وفق مقاربة تشاركية، ترصيدا للمكتسبات المحققة إثر تنزيل الخطة الحكومية الأولى للمساواة إكرام 2012 - 2016،

فالخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» ترتكز على التخطيط المبني على النتائج، وعلى المقاربة المجالية والتنزيل الترابي في البرمجة والتتبع، وفق مقاربة حقوقية وتشاركية ديمقراطية، ستمكن دون شك من التعاطي عن قرب أكثر مع احتياجات المواطنات والمواطنين من جهة، والمساهمة في تقليص التفاوتات الاجتماعية والمجالية من جهة ثانية. وتتضمن هذه الخطة الحكومية سبعة محاور، أربعة موضوعاتية وثلاثة عرضانية، وهي:

1. تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا؛
2. حقوق النساء في علاقتها بالأسرة؛
3. مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛
4. حماية النساء وتعزيز حقوقهن؛
5. نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي؛
6. إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية؛
7. التنزيل الترابي لأهداف الخطة «إكرام 2».

وتدعم هذه المحاور السبع، منظومة تتبع وتنفيذ الخطة «إكرام 2» والمشتملة في هذفين وإحدى عشر إجراءا.

ويعرض التقرير أهم الإنجازات القطاعية حسب محاور وأهداف الخطة، مدعمة بمؤشرات النجاعة ومعطيات محينة حول أوضاع المرأة المغربية والبرامج الموجهة لها.

حصيلة تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» لسنتي 2017 و2018، حسب المحاور

المحور الأول «تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا»

المحور الأول «تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا»

تعمل الحكومة المغربية على تثمين العنصر البشري النسائي وتيسير مساهمته في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المغرب كما تسعى إلى الرفع من نسبة مشاركة النساء في سوق الشغل التي تمثل في 23.7 في المئة على الصعيد الوطني سنة 2017، وذلك استنادا للفصلين 19 و31 من الدستور وانسجاما مع الفصل 11 من «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة». ويتوافق المحور الأول من خطة «إكرام 2» مع الاستراتيجيات القائمة في المملكة المغربية، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للتشغيل واستراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويهدف المحور الأول إلى تعزيز تكافؤ فرص حصول المرأة على العمل اللائق وعلى الفرص المهنية وتمكينها اقتصاديا، وذلك عبر إجراءات تهدف إلى تعزيز المقاولة النسائية وريادة الأعمال وتنمية وتطوير الخبرات النسائية وتحسين ظروف عمل النساء في جميع القطاعات. كما يولي هذا المحور اهتماما للاحتياجات والمصالح الخاصة للنساء في وضعية صعبة.

وقد تم تحديد أربعة أهداف في المحور الأول من الخطة «إكرام 2» تتمثل في ما يلي:

الهدف 1 : خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء

الهدف 2 : النهوض بمشاركة النساء في سوق الشغل، مع الحرص على الولوج المتساوي للعمل اللائق وإلى فرص الارتقاء المهني

الهدف 3 : تعزيز الوضعية الاقتصادية للمرأة في العالم القروي

الهدف 4: تيسير إقلاع ونجاح المقاولات النسائية

حصيلة تنفيذ الهدف 1 «خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء»

عملت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إطلاق عملية إنجاز دراسة استراتيجية حول التمكين الاقتصادي للنساء وبلورة البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، وذلك في إطار تحقيق الهدف الأول من الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» والمتعلق بخلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء.

كما تعمل وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة على تنزيل أهداف الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030، عبر تنمية استعمالات الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي لتمكين الفلاحين والفلاحات الصغار والمتوسطين من اقتناء التجهيزات الخاصة بضخ الماء التي تعمل بالكهرباء المولدة من الألواح الشمسية. وفي إطار تعميم الولوج للطاقة في المناطق القروية، يعرف استعمال غازات البترول المسيلة تطورا سريعا، حيث يتم بيع قنينات غاز البوطان في جل القرى.

ووضعت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة كذلك «استراتيجية تنموية للقطاع المعدني»، تشجع وتولي الأسبقية لتشغيل أبناء وبنات المناطق التي تتواجد بها المقاولات المنجمية سواء عن طريق التوظيف المباشر أو من خلال شركات المناولة التي تعمل لحسابها وذلك تنفيذا للإجراء المتعلق بإبراز التطور المستدام لحركية ملائمة وآمنة وبتكلفة مناسبة للنساء بسوق الشغل.

وعملت وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة في مجال الإنارة العمومية على إعطاء الانطلاقة الرسمية لشركة التنمية المحلية «سلا نور» المختصة في تدبير الإنارة العمومية التي ستمكن من تعميم أشمل لهذه الإنارة في المرافق العمومية قصد الحد من المخاطر والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما تم إنجاز دراسة بدعم من طرف البنك الدولي تحت عنوان «البرنامج الوطني للإنارة العمومية الفعالة» والتي تهدف إلى تصميم برنامج حول الإضاءة الفعالة في المغرب.

كما اعتمدت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة منذ سنة 2018، استراتيجية مأسسة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وتم الشروع في تنزيل نشاطين من برنامج العمل المنبثق عن الاستراتيجية.

وعملت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خلال سنة 2017، على تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية بدعم من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتكوين، من أجلإطلاق برنامج التعليم الثاني الذي يتألف من 5 محاور، منها المحور الثالث: تطوير كفاءات وقدرات المسؤولين والمسؤولات بالوزارة. ومن بين أهداف هذا المحور: تعزيز القدرات وتطوير الخبرات في حكامة السياسة التعليمية (أدوات التخطيط، المنهجيات والآليات، الميزانية، الرصد، جمع المعلومات التحليل، الإحصائيات).

ولقد وضعت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي العديد من التدابير والإجراءات للرفع من مستوى التمدرس عند الفتيات وتوجيههن نحو المجالات الواعدة، ومن بينها: معالجة إشكالية الاكتظاظ بالمؤسسات التعليمية من خلال توسيع العرض التربوي بإحداث 100 مؤسسة جديدة منها 39 بالوسط القروي، توسيع شبكة المدارس الجماعاتية ب 10 مدارس جديدة، إضافة 2569 حجرة دراسية جديدة بمختلف الأسلاك التعليمية منها 1320 بالوسط القروي. كما تم اعتماد النوع الاجتماعي في إعداد وتحديد قاعدة مؤشرات التمدرس وتغطية الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي. كما اعتمدت الوزارة تغطية جغرافية لبرنامج تيسير لجميع الجماعات القروية بالنسبة للسلك الابتدائي وجميع الجماعات الحضرية والقروية بالنسبة للسلك الثانوي الإعدادي وذلك انطلاقا من الموسم الدراسي الحالي (2019-2018).

وبالنسبة لقطاع التكوين المهني، تمثل نسبة الفتيات في مجال الإدارة والتسيير والتجارة بقطاع التكوين المهني 44% من مجموع المتدربين بهذا القطاع. كما تمثل الفتيات نسبة 38% من مجموع المتدربين بالتكوين المهني و33% بالقطاعات الواعدة من مجموع المتدربين بهذه التخصصات: الطاقات المتجددة، الصناعة الغذائية، مهن السيارات، تقنيات الإعلام والتواصل وصناعة الطائرات.

كما عمل قطاع الماء على تطوير الخبرات النسائية في العديد من المجالات:

- التخصصات المهنية المائية حوالي 230 موظفة إطار وتقنية ومسؤولة.
- مجال إدماج النوع في السياسة العمومية المائية: 85 من النساء المسؤولات في قطاع الماء
- مجال قيادة المشاريع: 22 من النساء المسؤولات في قطاع الماء.

وفي يونيو 2017، تم تقديم استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء، والتي من بين محاورها: إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية والرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن في صنع القرار بقطاع الماء وبوكالات الأحواض المائية، حيث يعمل القطاع في الوقت الراهن على تنزيل الاستراتيجية، ويعد قطاع الماء من بين القطاعات الحكومية التي تعمل على إدماج بلوغ المساواة بين الرجال والنساء في تدبير الموارد البشرية؛ 4 نساء مكلفات بتدبير الموارد البشرية التي تبلغ حوالي 1840موظف منها 30 % موظفة. حيث بلغ عدد النساء بقطاع الماء 515 موظفة إلى غاية نونبر 2018.

وعملت الوزارة على تحسيس وتكوين المسؤولين والأطر والتقنيين العاملين بالقطاع حول إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية وخاصة المائية بمفهوم حقوق الانسان وقد تم تكوين 240 موظفا وموظفة سنتي 2017 و2018.

بدوره اعتمد قطاع الصيد البحري تدابير وإجراءات للنهوض ودعم المساواة بين الجنسين سواء على المستوى المؤسساتي ومعاهد التكوين في مجال الصيد البحري أو على صعيد القطاع المنتج، و قام هذا القطاع خلال سنتي 2017 و2018 بتنظيم دورات تحسيسية لإدماج مقاربة النوع استهدفت 50 مسؤولا (نساء ورجال)، كما نظم سنة 2018 دورات تكوينية لفائدة الأطر بالمصالح المركزية والجهوية للقطاع في مجال مقاربة النوع وكيفية إدماجها في التخطيط والبرمجة وتتبع وتقييم مدى إدماجها بمشاريع القطاع. ومثلت نسبة مشاركة النساء في هذه الدورات قرابة 50% من مجموع المشاركين. كما عمل القطاع على تنمية وتطوير الخبرات النسائية من خلال تنظيم دورات تكوينية منتظمة لفائدة الأطر النسائية بالمصالح المركزية والجهوية، وكذا لفائدة الأستاذات والمكونات بمعاهد التكوين في الصيد البحري في مجالات تدبير الموارد البحرية وتثمينها وضمان جودتها، ثم تسيير المشاريع.

وفي نفس الإطار، عملت وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي على مواكبة التعاونيات والمقاولات الاجتماعية في مجال التكوين تم خلالها تنظيم ورشات تكوين خلال الأسواق المتنقلة ومعارض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والوحدات المتنقلة في مجالات: تقنيات التسويق عبر الإنترنيت، آليات وقواعد المقاولة التعاونية، المحاسبة والتسيير المالي. وقد مثلت نسبة مشاركة النساء في هذه الورشات أكثر من 50% من مجموع المشاركين.

وفي السياق ذاته، أنجزت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي إلى غاية 2018، 449 دورة تكوينية بالوحدات المتنقلة، لفائدة 6486 مستفيد (ذكور وإناث) ينتمون إلى 161 جماعة قروية، يمثل العنصر النسوي نسبة 65.8 % من مجموع المستفيدين.

كما عملت وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية على إدماج الفتيات في الأطوار الدراسية بمؤسسات التعليم العتيق، إذ بلغ عدد المتمدرسات برسم سنة 2018 بالتعليم الأولي العتيق 2269 متمدرسا تمثل نسبة الإناث منهم 51،96 %. وبلغت نسبة تمدرس الفتاة بمدارس التعليم العتيق 19،94% سنة 2017/2018 (بمجموع 6979) في مقابل 18،73% سنة 2016/2017 (بمجموع 5999).

حصيلة تنفيذ الهدف 2 «النهوض بمشاركة النساء في سوق الشغل، مع الحرص على الولوج المتساوي للعمل اللائق وإلى فرص الارتقاء المهني»

في إطار تنزيل الهدف الثاني من المحور الأول للخطة «إكرام 2»، وضعت وزارة الشغل والإدماج المهني عدة تدابير بهدف النهوض بمشاركة النساء في سوق الشغل، مع الحرص على الولوج المتساوي للعمل اللائق وإلى فرص الارتقاء المهني. فخلال سنة 2017: استفاد العنصر النسوي من مجموعة من التدابير لإنعاش التشغيل، التي تشرف عليها الوزارة، حيث شكلت النساء نسبة 52% من مجموع المستفيدين من البرامج («إدماج»، «تحفيز»،«تأهيل»). في حين بلغت هذه النسبة 58% خلال سنة 2018. وبالنسبة لبرنامج دعم التشغيل الذاتي الذي ساهم في دعم ومواكبة 2.425 من حاملي المشاريع، تمثل فيه النساء نسبة 27 %.

كما عملت الوزارة على تخصيص مجموعة من الأنشطة للنهوض بأوضاع المرأة في إطار تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، من خلال:

- العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة عبر برامج النشيطة للتشغيل؛
- تعزيز برامج التشغيل الذاتي لفائدة النساء ومواكبة الراغبين منهم في خلق مقاولاتهن؛
- إنجاز دراسة لتحديد آليات دعم التشغيل المأجور اللائق لفائدة النساء في وضعية هشة.

واستفادت سنتي 2017 و2018 أكثر من 400 امرأة تزاول نشاطا بقطاع الصيد البحري من التكوين المستمر الذي تنظمه معاهد التكوين في الصيد البحري في مجالات تثمين وجودة المنتجات البحرية وخياطة شباك الصيد. كما تم إطلاق طلب عروض مشاريع تهم تربية الأحياء المائية بسواحل مدينة الداخلة واستفاد الشباب والشابات المنحدرين من هذه المدينة ب 100 مشروع ستساهم في إدماج 216 من الشابات (43 في المائة) و291 من الشباب (57 في المائة) في سوق الشغل. ومن بين 100 مستثمر مستفيد من هذه المشاريع،22 منهم نساء ستشرفن على تنفيذ هذه المشاريع. وقد استفدن على غرار الشباب المستفيدين من تكوين نظري وعملي في مجال تربية الأحياء المائية بالإضافة إلى تدريب تمحور حول السلامة البحرية والإنقاذ.

حصيلة تنفيذ الهدف 3 «تعزيز الوضعية الاقتصادية للمرأة في العالم القروي»

قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في إطار مبادرات وإجراءات الاستراتيجية الوطنية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية التي تستهدف الاعتراف وتثمين عمل النساء في العالم القروي، بإنجاز دراسة حول إنعاش المقاولة النسائية بالقطاع الفلاحي بالمغرب. إضافة إلى تقوية القدرات في مجال المقاولة وحكامة التسيير والمجالات التقنية لفائدة النساء القرويات التابعة للمنظمات المهنية الفلاحية حوالي (600 مستفيدة). كما تمت مراجعة دليل تحديد الأولويات عن طريق إدخال معايير إضافية للنوع الاجتماعي في مشاريع الدعامة الثانية.

كما قامت كتابة الدولة المكلفة بالماء برفع نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي إلى 96.5% في أواخر سنة 2017، في إطار برنامج تعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب. وتهدف مواصلة تأمين استمرارية خدمات مياه الشرب بالوسط القروي عبر برامج مسطرة من طرف مصالح الماء الصالح للشرب، بلوغ 97% أواخر 2018 وتسريع وتيرة الربط الفردي. مما ينهي ويخفف عبء جلب الماء للنساء القرويات وتمكينهن من تثمين أوقاتهن في أعمال أخرى مدرة للدخل تساهم في تمكينهن إقتصاديا

كما مكن برنامج الكهربة القروية الشمولي الذي تم إطلاقه من طرف وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة من تعزيز وضعية النساء سواء على المستوى الاقتصادي عبر تحسين النشاط التجاري وخلق أنشطة صغرى صناعية وفلاحية جديدة مدرة للدخل تساهم في خلق مناصب جديدة للشغل والولوج لوسائل الإعلام، وترويج أنشطة التعاونيات النسوية. أو على المستوى الاجتماعي عن طريق تزويد المر افق الاجتماعية بالكهرباء (المستوصفات،

المدارس)، تحسين ظروف تمدرس الأطفال وتأخير سنوات الهدر المدرسي وخاصة بالنسبة للفتاة. كما ساهم هذا البرنامج في زيادة تعليم الفتيات القرويات وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل فضلا عن تحسين نوعية ظروف عيش الأسر القروية.

هذا وقامت كتابة الدولة المكلفة التنمية المستدامة بإنجاز برنامج خاص بالنساء القرويات في إطار مشروع التدبير المندمج للساحل، إضافة إلى برنامج التأهيل البيئي للمدارس القروية لدعم الفتاة القروية.

وقام قطاع الصيد البحري بمواكبة ودعم وتعزيز القدرات المؤسساتية والتقنية والتجارية والتسويقية لتعاونيات النساء بقطاع الصيد بالعالم القروي من أجل تأهيل أنشطتهن وتحسين دخلهن، استهدفت سنتي 2017 و2018 أكثر من 005 امرأة. وخصص قطاع الصيد البحري رواقا خاصا بتعاونيات النساء بمعرض «أليوتيس» للتعريف بتعاونيات النساء. وفي هذا الإطار قام في دورته الرابعة سنة 2017 بدعم ومواكبة المقاولات الاجتماعية لتعاونيات النساء لقطاع الصيد البحري للتعريف بوحدات تثمين المنتجات البحرية الخاصة بها وعرض منتجاتها.

من جهتها أبرمت وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي شراكات مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لفائدة النساء الأميات في المناطق القروية. مع الحرص على إعطاء الأولوية للعالم القروي والشبه حضري. وقد وصل العدد الإجمالي للمستفيدين ما يفوق 43000 صانعة وصانع تقليدي إلى حدود أكتوبر 2018، من بينهم 11170 يوجدون حاليا في طور التكوين. تتجاوز نسبة النساء بينهم 75%.

حصيلة تنفيذ الهدف 4 «تيسير إقلاع ونجاح المقاولات النسائية»

أشرفت وزارة الشغل والإدماج المهني على إنجاز دراسة حول تنمية المقاولة النسائية انبثقت عنها 26 توصية، وذلك في إطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتسيير إقلاع ونجاح المقاولات النسائية، إضافة إلى تعزيز قدرات 15 جمعية للنساء المقاولات بجميع جهات المغرب في المجال التدبيري والقيادي، وإدماج 2281 شاب بسوق الشغل منهم 44 % من النساء. كما أطلقت الوزارة، في أبريل 2017، النسخة الثانية من مشروع «من أجلك» 2017 - 2021، ويهدف هذا المشروع، إلى تشجيع العنصر النسوي على إحداث المقاولات والأنشطة المدرة للدخل في إطار شراكة بين الدولة والمجتمع المدني.

ونظمت الوزارة، خلال سنتي 2017 و2018، النسخة الثانية والثالثة لجائزة المساواة المهنية لفائدة المقاولات الوطنية والدولية التي حققت إنجازات في مجال المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل فضاء المقاولة.

وعملت الوزارة خلال سنة 2017 على دعم المقاولات التي تدخل في مسلسل المفاوضات من أجل توقيع اتفاقيات الشغل الجماعية على إدماج خصوصيات النوع الاجتماعي في المواد التي تتوافق بشأنها، وذلك في إطار تنزيلها للبرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية، كما قامت الوزارة سنة 2018 بتنظيم دورة لتكوين المكونين في مجال المفاوضة الجماعية من أجل توفير موارد بشرية مؤهلة على صعيد الجهات لتأطير عمليات المفاوضة الجماعية وإنجاح مسلسلاتها، وذلك في أفق الرفع من جودة اتفاقيات الشغل الجماعية المنبثقة عنها سيما ما يتعلق بتحسين ظروف عمل المرأة داخل المقاولة.

قامت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة بإطلاق برنامج «دعم الابتكار في التكنولوجيات النظيفة والمهن الخضراء (CleanTech Maroc) « من أجل دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المبتكرة في المجال البيئي، وتم منح الدعم التقني لفائدة 60 من المقاولين والمقاولات عبر مشاركاتهم في سلسلة من الورشات التكوينية لتطوير مقاولاتهم.

أما في مجال المقاولة وحكامة التسيير لفائدة النساء القرويات التابعات للمنظمات المهنية الفلاحية، فقد قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بتقوية القدرات لحوالي 600 مستفيدة، ودعم تسويق وترويج المنتجات النسائية كما تم إنشاء 8 مواقع عبر الانترنيت لتعاونيات ترأسها نساء وترميز لصالح 34 مجموعة ترأسها نساء. كما تم دمج 19 مجموعة ترأسها نساء على مستوى الأسواق التجارية، وكذلك المشاركة في المعارض الوطنية والجهوية والدولية.

وأطلقت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في يوليوز 2017 «الجهة 13 الخاصة بالمقاولين مغاربة العالم (MeM by CGEM)»، والتي تعتبر أرضية لضمان وتسهيل اللقاء بين المقاولين مغاربة العالم ومختلف الفاعلين الاقتصاديين بالمغرب. كما تمت مواكبة 84 مشروع لفائدة اللاجئين برسم سنة 2018 في إطار الشراكة بين المفوضية السامية للاجئين والجمعية المغربية لدعم وتنمية المقاولة الصغرى بتنسيق مع الوزارة، إضافة إلى إحداث العديد من شبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، سواء جغرافية أو موضوعاتية، والتي تضم نسبة مهمة من النساء، واستفادة 23 مهاجرا من بينهم عدد من النساء من المواكبة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ما بين 2017 و2018 في إطار برنامج المقاول الذاتي.

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور الأول، موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلاسل النتائج

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 1.1 : خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء						
الإجراء 1.1.1 : إنجاز دراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	2018	2018 الدراسة منجزة	الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي...) الإجراء 1.2.1: تنفيذ الإجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل الإجراء 1.3.1: مبادرات متعددة لمحو الأمية (تستهدف خصوصا النساء الأميات في المناطق القروية) الإجراء 2.3.1: مبادرات والإجراءات الاستراتيجية الوطنية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية، والتي تستهدف الاعتراف وتثمين عمل النساء في العالم القروي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: تمت عملية إطلاق إنجاز الدراسة الاستراتيجية حول التمكين الاقتصادي للنساء، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبلورة البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030. من المرتقب إنهاء الدارسة وإطلاق البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في دجنبر 2019.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.1: وضع البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء (المنبثق عن الإجراء 1.1.1)	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2019	2019	الهدف 2.1 : النهوض بمشاركة النساء في سوق الشغل، مع الحرص على الولوج المتساوي للعمل اللائق وإلى فرص الارتقاء المهني الإجراء 1.1.2 وضع آليات مرجعية ومبادرات لتعزيز حقوق النساء داخل الأسرة: الوساطة الأسرية والتربية الوالدية. الإجراء 2.1.2 وضع آليات لمحاربة التمييز وعدم المساواة اتجاه النساء: الأمهات والزوجات، وربات الأسر، مع ضمان حقوقهن الإجراء 3.1.2: وضع إطارات لتمكين النساء ربات الأسر	إجراء «وضع البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء» مبرمج ل2019.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....)	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي كتابة الدولة المكلفة بالماء كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني باقي القطاعات الحكومية	2018	2021	الاجراء 3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.3: دعم تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية: تنظيم دورات تكوينية لفائدة شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات وموظفات القطاعات الوزارية: في فبراير، مارس ودجنبر 2017 حو التخصصات التالية (التواصل الشخصي، التأكيد واحترام الذات، القيادة النسائية، القيادة والتواصل، التشبيك، والإقناع، التفاوض، الاتحاد والعمل)

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....)	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي كتابة الدولة المكلفة بالماء كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني باقي القطاعات الحكومية	2018	2021	الاجراء 3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.3: دعم تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: إطلاق سنة 2017 برنامج التعليم الثاني، في إطار دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتكوين، ويتألف من 5 محاور منها محو ر الثالث: تطوير كفاءات وقدرات المسؤولين والمسؤولات بالوزارة ومن بين أهداف هذا المحور تحقيق النتائج التالية: تعزيز القدرات وتطوير الخبرات في حكامة السياسة التعليمية (أدوات التخطيط، المنهجيات والآليات، الميزانية، الرصد، جمع المعلومات التحليل، الإحصائيات، التشاور والتنسيق بين الجهات الفاعلة)
						وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: بلورة وتنفيذ مخطط للتكوين يشمل مجالات عدة أهمها: التنمية الذاتية، مقاربة النوع، التحليل المبني على النوع، التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي...تمثل النساء نسبة 48% من المستفيدين.
						وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة /قطاع الاسكان وسياسة المدينة: تستفيد حاليا 50% من النساء من مجموع المستفيدين في قطاع الاسكان وسياسة المدينة من التكوين المتوج بشهادة الماستر بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات والجامعة الدولية بالرباط وجامعة موريال بكندا.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....)						وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: تنظيم دورة تكوينية على مرحلتين بكل من القنيطرة وطنجة في موضوع التربية القرائية وتنمية المكتبة المدرسية بمؤسسات التعليم العتيق، شارك فيها المنشطات التربويات ومجموعة من القيمات على المكتبات المدرسية بمدارس التعليم العتيق؛ إنجاز المرحلة الثالثة من الدورة التكوينية خلال شهر يناير 2019، التي أطرها أستاذان متخصصان في مجال التربية والتكوين والتنمية البشرية؛ - - تنظيم دورات تكوينية في المجالات التالية: - التدبير: بلغت نسبة تمثيل الإناث 50%؛ - المحاسباتي: نسبة مشاركة المرأة في هذا المجال فاقت 60%؛ - الإفتحاص: بلغت نسبة مشاركة الإناث 50%؛ وبلغت ونسبة حضور المرأة للدورات التكوينية المنضمة خلال سنتي 2017 و2018 حوالي 40%.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....)						وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة تنزيل أهداف الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030، عبر تنمية استعمالات الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي لتمكين الفلاحين والفلاحات الصغار والمتوسطين من اقتناء التجهيزات الخاصة بضخ الماء التي تعمل بالكهرباء المولدة من الألواح الشمسية. إعطاء الانطلاقة الرسمية لشركة التنمية المحلية «سلا نور» المختصة في تدبير الإنارة العمومية التي ستمكن من تعميم أشمل لهذه الإنارة في المرافق العمومية قصد الحد من المخاطر والعنف القائم على النوع الاجتماعي، كما ستوفر من نسبة استهلاك الطاقة إلى 40 % خلال الخمس سنوات المقبلة. في مجال الانارة العمومية، تم إنجاز دراسة بدعم من طرف البنك الدولي تحت عنوان «البرنامج الوطني للإنارة العمومية الفعالة» والتي تهدف إلى تصميم برنامج حول الإضاءة الفعالة في المغرب.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....)						وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي : - التكوين المستمر لفائدة 73% من النساء مقابل 27% من الرجال خلال سنة 2017. و58% من النساء مقابل 42.% من الرجال خلال 2018. - تطوير القدرات اللغوية للموظفين برسم الفترة 2017/2018 ومشاركة 59% من النساء مقابل41.%. - دورات التدريب لفائدة 74% من النساء (مقابل 26% من الرجال (خلال سنتي 2018-2017. -التكوين بمناسبة الحركة الانتقالية بمشاركة 46% من النساء) 54%من الرجال (خلال سنة 2018. -استفادة 47% من النساء) 53% من الرجال (من دورات تكوين وتدريب بالخارج خلال سنة 2017 و46% من النساء) 54% من الرجال (خلال 2018.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....)						الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: إحداث العديد من شبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، سواء جغرافية (ألمانيا، الولايات المتحدة، كندا، فرنسا) أو موضوعاتية (المحامون مغاربة العالم، البيئيون مغاربة العالم، الأطباء مغاربة العالم...)، والتي تضم نسبة مهمة من النساء. إطلاق الوزارة، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في يوليوز 2017 الجهة 13 الخاصة بالمقاولين مغاربة العالم (MeM by CGEM)، والتي تعتبر أرضية لضمان وتسهيل اللقاء بين المقاولين مغاربة العالم ومختلف الفاعلين الاقتصاديين بالمغرب وتشجيع رجال الأعمال المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار في بلدهم الأصلي وكذا تنمية التبادل الاقتصادي بين المملكة المغربية والخارج. تنظيم عدة لقاءات مع الكفاءات المغربية بالخارج، حيث اجتمع الخبراء المغاربة المقيمون بألمانيا بطنجة في أكتوبر 2017 وبالإمارات العربية المتحدة بالرباط في مارس 2018 وبالولايات المتحدة الأمريكية بمراكش في أبريل 2018، إضافة إلى النساء المقاولات بمراكش في مارس 2018 والمحامين مغاربة العالم بالرباط في مارس 2018 والخبراء المغاربة بفرنسا في مجال الابتكار والتكنولوجيات الحديثة في يوليوز 2018؛

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
						تنظيم المنتدى الأول للكفاءات المغربية المقيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة (الرباط، 16 مارس 2018)، مكن هذا المنتدى من مشاركة حوالي 150 كفاءة مغربية مقيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة ونظرائها بالمغرب (رجال أعمال، أرباب مقاولات، أطر عليا...) وذلك بهدف إشراكها في تقوية روابط الشراكة مع مختلف الفاعلين سواء بالمغرب أو ببلدان الإقامة. تنظيم المنتدى الثالث للكفاءات المغربية المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية (مراكش، 04-03 أبريل 2018: شارك في هذا المنتدى حوالي 100 كفاءة مغربية مقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية ونظرائها بالمغرب (أرباب مقاولات، أطر عليا، أطباء، باحثون...)، وذلك بهدف بحث سبل الشراكة والتعاون مع مختلف الفاعلين العموميين والخواص وتسخير خبراتها وتجاربها خدمة للأوراش التنموية بالمغرب.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.1: تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....)						وزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة لم تتم برمجة أي تكوين مستمر سنة 2017. سنة 2018، شهدت مشاركة النساء في التكوين في البرنامج ارتفاعا ملحوظا وصلت نسبته 64 % خاصة على الصعيد الجهوي حيث وصلت نسبة المشاركة 55 % بينما وصلت النسبة 45 % على الصعيد المركزي.
						كتابة الدولة المكلفة بالماء: تطوير الخبرات النسائية في : التخصصات المهنية المائية حوالي 230 موظفة إطار وتقنية ومسؤولة. مجال إدماج النوع في السياسة العمومية المائية: 85 من النساء المسؤولات في قطاع الماء مجال قيادة المشاريع: 22 من النساء المسؤولات في قطاع الماء.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
						كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري: تطوير الخبرات النسائية في مجال: إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة وتتبع وتقييم ادماجها بمشاريع القطاع لفائدة 35 مسؤولة وموظفة إطار بالمصالح المركزية والجهوية. تدبير الموارد البحرية وتثمينها وضمان جودتها لفائدة الاطر بالمصالح المركزية والجهوية والاساتدة النساء والمكونين بمعاهد التكوين في الصيد البحري، يستفيد سنويا أكثر من 30 موظفة إطار تسيير المشاريع لفائدة الاطر بالمصالح المركزية والجهوية' يستفيد سنوياً أكثر من 20 موظفة إطار
						كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني : تمثل الفتيات في قطاع الإدارة والتسيير والتجارة بالتكوين المهني 44% من مجموع المتدربين بهذا القطاع.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
						كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية الاقتصاد الاجتماعي: تأطير 5000 من المتدربين، و2556 صانعة وصانع تقليدي، من طرف مكونين من الوزارة خضعوا بدورهم للتكوين والإشهاد في المجال المالي. وتتجاوز نسبة المستفيدات من هذا التكوين 60%. مواكبة الجمعيات التنموية: استفاد من هذه العملية أزيد من 1500 جمعية، 60% منها جمعيات نسائية، وأحدثت على إثرها 4 شبكات جهوية. خلال سنتي 2017 و2018، تم تنظيم 76 معرضا جهويا بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية شارك فيها ما يزيد عن 5856 عارض. سجلت المشاركة النسوية خلالها نسبة تراوحت بين % 42 و46% المشاركة في 10 معارض تجارية خارج المغرب و5 معارض داخل المغرب. عدد المشاركين: 483 عارض وعارضة. سجلت المشاركة النسوية خلالها نسبة تقدر ب 38 %. استفاد 5000 صانع من دورات تكوينية في تقنيات المالية خلال الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية. سجلت فيها المرأة حضور يقدر ب 40%. : من أجل الرفع من تنافسية المنتوج التقليدي المغربي وتأهيل الصناع التقليديين خاصة في مجال ضبط تقنيات البيع والتسويق والتصدير...، نظمت مؤسسة دار الصانع دورات تكوينية استفاد منها أزيد من 195 صانع وصانعة تقليدية في إطار الحقيبة البيداغوجية. سجلت فيها المرأة حضور قدر ب 40%

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.1.1: النهوض وتسهيل ارتفاع مستوى التمدرس/ والدراسة عند الفتيات وتوجيههن نحو المجالات الواعدة	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية	2018	2021	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: معالجة إشكالية الاكتظاظ بالمؤسسات التعليمية من خلال : توسيع العرض التربوي بإحداث 100 مؤسسة جديدة منها 39 بالوسط القروي توسيع شبكة المدارس الجماعاتية ب 10 مدارس جديدة. إضافة 2569 حجرة دراسية جديدة بمختلف الأسلاك التعليمية منها 1320 بالوسط القروي. توظيف 20000 مدرس جديد بخصوص برنامج الدعم الاجتماعي، يتم اعتماد النوع الاجتماعي في إعداد وتحديد قاعدة مؤشرات التمدرس وتغطية الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي. ومن خلال المؤشرات المحصل عليها برسم الموسم الدراسي 2017-2018، يمكن الإشارة إلى المعطيات التالية: «مليون محفظة»: نسبة الفتيات 48% ونسبة القروي 62%؛ برنامج «تيسير»: نسبة الفتيات 47% ونسبة القروي 100%؛ الداخليات: نسبة الفتيات 47% ونسبة القروي 100% من المستفيدين المنحدرين من الوسط القروي منهم 55% يستفيدون من خدمة الداخليات المتواجدة بالبوادي؛ المطاعم المدرسية: نسبة الفتيات 49% ونسبة القروي 100% من المستفيدين المنحدرين من الوسط القروي منهم 90% يستفيدون من خدمة المطاعم المدرسية بالبوادي و10% بالمناطق شبه الحضرية النقل المدرسي: نسبة الفتيات 45% ونسبة القروي 100 كما تقرر إطلاق مرحلة جديدة للتوسيع الجغرافي لبرنامج «تيسير» حيث تم اعتماد تغطية جغرافية للبرنامج لجميع الجماعات القروية بالنسبة للسلك الابتدائي وجميع الجماعات الحضرية والقروية بالنسبة للسلك الثانوي الإعدادي.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية: إدماج الفتيات في الأطوار الدراسية بمؤسسات التعليم العتيق، إذ بلغ عدد المتمدرسات برسم هذه السنة 2018 بالتعليم الأولي العتيق 2269 متمدرسا تمثل نسبة الإناث منهم 51،96 %؛ بلغت نسبة تمدرس الفتاة بمدارس التعليم العتيق 19،94% هذه السنة 2017/2018 (بمجموع 6979) في مقابل 18،73% برسم سنة 2016/2017 (بمجموع 5999)؛ تنظيم جائزة التعليم العتيق للتميز التربوي لفائدة تلميذات وتلاميذ مؤسسات التعليم العتيق تستفيد منها – إلى جانب التلاميذ – التلميذات المتفوقات من مختلف مؤسسات التعليم العتيق في إطار تكافؤ الفرص. تقديم الدعم المالي لجمعية المرأة والعمل التي تهتم بالنساء في وضعية صعبة، في إطار اتفاقية الشراكة. وقعت معها منذ سنة 2016.
						وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية : استفادة 7119 فتاة في وضعية إعاقة من خدمات التمدرس بين 2015 و2017 دعم أنشطة مدرة للدخل لفائدة 206 امرأة في وضعية إعاقة بين 2015 و2017.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة تسهيل ولوج الفتيات إلى مجالات المهن الثقافية والفنية والتراثية: (عدد المسجلين بالمعاهد العليا التابعة للوزارة): المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث:33 طالبة من مجموع 44 (2016 2017-)و 61 طالبة من مجموع 76 (2016 2017-). المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي : 29 طالبة من مجموع 59 (2016 2017-) و32 طالبة من مجموع 61 (2016 2017-). المعهد الوطني للفنون الجميلة بتطوان : 43 طالبة من مجموع 90 (2016 2017-)و 43 طالبة من مجموع 90 (2017-2018 المعاهد الموسيقية: 3150مسجلة مقابل 3100 مسجل (2016-2017)، 3620 مسجلة مقابل 3494 (2017 2018-) و3132 مسجلة مقابل 2768 مسجل (2018 2019-

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الثقافة والاتصال-قطاع الاتصال خلال سنة 2017 بثت القناة الثقافية 680 ساعة من دروس الدعم المدرسي، و713 ساعة من البرامج الثقافية والتعليمية، وبثت قناة السادسة 445 ساعة خصصت لمحو الأمية. خلال سنة 2018 : بثت القناة الثانية حوالي 473 حصة برامجية ذات بعد خدماتي في شتى المجالات
						وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة (قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير) تساهم الوزارة، في إطار البرامج والمشاريع المندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالعالم القروي، في بلورة مجموعة من المشاريع التي همت بالخصوص: تهيئة وتجهيز دار الطالبة: 17 مشروعا؛ تهيئة وتجهيز دار الطالب: 12 مشروعا؛ تهيئة وتجهيز المؤسسات التربوية: 31 مشروعا؛ تحسين وتقوية الولوج إلى الخدمات الصحية: 16 مشروعا؛ بناء مراكز للتكوين: 3 مشاريع؛

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجر تنفذ الوزارة مجموعة برامج تستهدف التعليم وتعزيز التمدرس والثقافة لكل من : المهاجرين واللاجئين داخل المملكة : تنفيذ برنامج ضمن الاستراتيجية لوطنية للهجرة واللجوء يهدف إدماج المهاجرين واللاجئين في التعليم النظامي وغير النظامي، وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وكذا تكوينهم في اللغات والثقافة المغربية؛ برسم الموسم الدراسي والتربوي 2018-2017 تم القيام مع مختلف الشركاء والقطاعات المختصة بـــ: تسجيل 2729 فتاة من أصل 5545 طفل مهاجر في التعليم النظامي؛ إدماج أبناء المهاجرين واللاجئين في برامج المساعدة على التمدرس ومكافحة الهدر المدرسي، خاصة فيما يتعلق باستفادتهم من الخدمات التي تقدمها المطاعم المدرسية والداخليات، وكذا استفادة أبناء المهاجرين من برنامج مليون محفظة على غرار نظرائهم المغاربة؛استفادة أبناء المهاجرين واللاجئين من خدمات المطاعم المدرسية والداخليات ومن برنامج مليون محفظة. تسجيل 300 طفل من أبناء المهاجرين واللاجئين في برامج التربية غير النظامية تشكل الفتيات نسبة كبيرة منهم؛ استفادة 315 تلميذ مهاجر مستفيد من دروس الدعم التربوي؛ انخراط 1615 مستفيد من دروس تعليم اللغات والثقافة المغربية لفائدة المهاجرين واللاجئين؛ تسجيل 150 مستفيد من التعليم الاولي لفائدة المهاجرين واللاجئين؛

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي	توقيع 18 اتفاقية شراكة لتنفيذ مشاريع تربوية (التعليم الأولي: 2 مشاريع لتسجيل 44 مستهدفا، والتربية غير النظامية: 3 مشاريع لتسجيل 60 مستهدفا، والدعم التربوي: 4 مشاريع لتسجيل 80 مستهدفا) و9 مشاريع في مجال تعليم اللغات والثقافة المغربية لتسجيل 280 مستهدفا، تقدمت بها الجمعيات العاملة في المجال التربوي واللغوي لفائدة أبناء المهاجرين واللاجئين وأفراد أسرهم برسم ميزانية 2018. إنجاز أكثر من 10 مشاريع ثقافية لجمعيات المجتمع المدني مدعم ماليا للنهوض والتعريف بقضايا التنوع الثقافي برسم سنة 2018. تعليم الأطفال المغاربة بالخارج : يحظى. تنفيذ برنامجين: 1) برنامج التعليم الرسمي للغة العربية والثقافة المغربية بالخارج والذي تستفيد منه نسبة مهمة من الفتيات حيث يستفيد من هذا التعليم سنويا ما يناهز 75000 من التلاميذ المغاربة المقيمين بالخارج، 2) برنامج التعليم غير الرسمي للغات والثقافة المغربية بالخارج والذي يتم تنفيذه من خلال وذلك من خلال: أ) برنامج دعم ومواكبة مشاريع جمعيات مغاربة العالم العاملة في مجال تعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لفائدة الأطفال المغاربة المقيمين بالخارج، ب) برنامج تزويد الجمعيات النشيطة في المجال التربوي بالكتب المدرسية: حيث يتم خلال الموسم الدراسي 2018/2019 تزويد 157 جمعية من جمعيات مغاربة العالم بمقررات دراسية تفوق 100.000 كتاب وقصة.
الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري: تجديد مساكن الطلبة لإدماج الفتيات بمعاهد التكوين في الصيد البحري تمثل نسبة الطالبات 4 بالمائة بمعاهد التكوين في الصيد البحري تتجاوز نسبة الطالبات في شعبة صناعات الصيد البحري 44 بالمائة.
						كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني : تمثل الفتيات 38% من مجموع المتدربين بالتكوين المهني تمثل الفتيات بالقطاعات الواعدة 33% من مجموع المتدربين بهذه القطاعات: الطاقات المتجددة-الصناعة الغذائية-مهن السيارات-تقنيات الإعلام والتواصل-صناعة الطائرات
						كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي: تم إلى غاية متم 2018 إنجاز 449 دورة تكوينية بالوحدات المتنقلة، لفائدة 6486 مستفيدا ومستفيدة ينتمون إلى 161 جماعة قروية، يمثل العنصر النسوي نسبة 65.8 % من مجموع المستفيدين.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.1.1: النهوض وتسهيل إبراز التطور المستدام لحركية ملائمة وآمنة وبتكلفة مناسبة للنساء بسوق الشغل	وزارة الداخلية	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات كتابة الدواة المكلفة بالنقل الجماعات الترابية	2018	2021	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن- الإجراء 1.5.4 : دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي الإجراء 4.5.4: تعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء في الأماكن العامة	كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة إطلاق برنامج « دعم الابتكار في التكنولوجيات النظيفة والمهن الخضراء (Cleantech Maroc) من أجل دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المبتكرة في المجال البيئي. وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة: وضع «استراتيجية تنموية للقطاع المعدني»، تشجع وتولي الأسبقية لتشغيل أبناء وبنات المناطق التي تتواجد بها المقاولات المنجمية سواء عن طريق التوظيف المباشر أو من خلال شركات المناولة التي تعمل لحسابها وذلك تنفيذا للإجراء المتعلق بإبراز التطور المستدام لحركية ملائمة وآمنة وبتكلفة مناسبة للنساء بسوق الشغل. وقد تيسرت إمكانية الوصول إلى مرافق الطاقة والمعادن من خلال تزويدها بإضاءة أكثر نجاعة وأفضل للحفاظ على سلامة الموظفين من النساء والرجال على السواء.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 2.1 : النهوض بمشاركة النساء في سوق الشغل، مع الحرص على الولوج المتساوي للعمل اللائق وإلى فرص الارتقاء المهني						
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	وزارة الشغل والإدماج المهني : سنة 2017: استفاد العنصر النسوي من التدابير الإرادية لإنعاش التشغيل التي تشرف عليها الوزارة بنسب متفاوتة: شكلت النساء نسبة52% من مجموع المستفيدين (89.077) من برنامج « إدماج» الذي يهدف إلى تطوير الموارد البشرية للمقاولة من خلال تحسين تأطيرها والى تشجيع تشغيل الخريجين الشباب الباحثين عن شغل لإدماجهم في الحياة العملية. وبالنسبة لبرنامج «تحفيز» الذي يشجع التشغيل في المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة فقد استفاد منه 5.446 شخص 36% منهم نساء. كما شكلت نسبة60% بالنسبة لبرنامج «تأهيل» في إطار التكوين التعاقدي الذي يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل من أجل اكتساب المؤهلات المهنية لشغل مناصب عمل محددة أو متاحة. وبالنسبة لبرنامج دعم التشغيل الذاتي الذي ساهم في دعم ومواكبة 2.425 من حاملي المشاريع، تمثل فيه النساء نسبة 27 % خلال سنة 2017. خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2018: شكلت النساء نسبة 58% من مجموع المستفيدين) 77.942(من برنامج « إدماج»، و36 % من المستفيدين (3.932) من برنامج «تحفيز»، و60% من المستفيدين من التكوين التعاقدي في إطار برنامج «تأهيل»، و30 % من النساء اللاتي تمت مواكبتهن في إطار برنامج دعم التشغيل الذاتي من أصل 1.739 مستفيد.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المشاركة في إعداد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 - 2021، وذلك من خلال أشغال مجموعة العمل الموضوعاتية المتعلقة بتكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة، حيث تم إدراج فئة المهاجرين واللاجئين للاستفادة من كل هاته البرامج مع اقتراح دعم عقود الادماج لتيسير ولوجهم إلى سوق الشغل؛ فيما يخص التشغيل الذاتي، استفاد 23 مهاجرا من بينهم عدد من النساء من المواكبة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات مابين 2017 - 2018 في إطار برنامج المقاول الذاتي. مواكبة 84 مشروع لفائدة اللاجئين برسم سنة 2018 في إطار الشراكة بين المفوضية السامية للاجئين والجمعية المغربية لدعم وتنمية المقاولة الصغرى بتنسيق مع الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. تحسيس المقاولات حول تكافؤ الفرص في الشغل لفائدة المهاجرين، تم تنظيم لقاء مع الشركاء والقطاعات ذات الصلة حول «التعدد الثقافي وأداء المقاولات» وذلك يوم 21 فبراير 2018، بهدف فتح النقاش حول خاصيات التنوع الثقافي وانعكاساته على أداء المقاولات وذلك من خلال عرض دليل حول «إدماج التعدد الثقافي في ممارسة المقاولات» والمنجز بتنسيق مع الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب، إعداد دليل عملي لتشغيل الأجانب بالمغرب والذي تم إعداده بشراكة مع وزارة الشغل والإدماج المهني.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	وزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة نسبة التوظيف حسب الجنس خلال 2017 : تم توظيف 6 نساء مقابل 7 رجال أي بنسبة 46 % خلال 2018 : تم توظيف 10 نساء مقابل 10 رجال أي بنسبة 50 % دعم المشاريع الثقافية حسب الجنس : ارتفاع دعم المشاريع الثقافية الخاصة بالنساء على مدى السنوات الأربع (2014 2017-) حيث انتقل من1369600 د سنة 2014 إلى 4150400 د سنة 2017. بارتفاع 203 % في سنة 2017 أي تضاعف 3 مرات خلال هذه الفترة. وقد شكل كل من مجال الكتاب والنشر ومجال المنشورات الفرنسية حصة الأسد (75%) من المشاريع النسائية المدعمة وذلك بنسبة 44 % و31 %. بينما لم تحصل المشاريع النسائية المدعمة في المجالات الأخرى إلا على 25% موزعة بين كتاب الطفل (19 %)، الأشخاص في وضعية إعاقة (3 %) والمنشورات الأمازيغية (3 %). في حين وصلت المشاريع والمشاركات النسائية المدعمة برسم 2017 – 2018إلى 102 مشروع مقابل 802 مشروع للرجال

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	إلى جانب ذلك تقوم الوزارة بإجراءات أخرى موازية من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة منها : دعم المهرجانات والتظاهرات الثقافية التي تنظمها النساء والجمعيات النسائية في مختلف المجالات؛ تكريم النساء الفنانات والرائدات في كل التظاهرات الفنية؛ تشجيع وتعزيز حظوظ المرأة في التعليم الفني؛ إحداث جائزة أحسن دور نسائي خلال المهرجان الوطني للمسرح؛ إبراز إبداعات النساء في مجالات الفنون التراثية؛ تنظيم معارض للتعريف بإبداعات النساء في مجال الكتابة والتأليف في شتى أصناف العلم والمعرفة والمشاركة في مختلف اللقاءات والندوات الفكرية والتظاهرات التي تتناول قضايا المرأة بمختلف أبعادها وتجلياتها. العمل من خلال سياسة جرد التراث على جمع المعطيات وتوثيق العادات والتقاليد والمهارات والحرف والفنون التي تبدعها المرأة بمختلف مناطق المملكة وتسجيل وتوثيق واستصدار أنطولوجية موسيقى الريف وأنطولوجية الغناء النسائي

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	وزارة الشباب والرياضة: سنة 2018 : تنظيم مؤتمر النساء الحرفيات الإفريقيات ومعرض دار المعلمة بشراكة مع شبكة الصانعات التقليديات شاركت فيه قطاعات حكومية وفعاليات مختلفة ومنظمات ودول افريقية ودول من أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية. تضمن برنامج المؤتمر : معرض للمنتوجات والإبداعات النسائية ورشات موضوعاتية ورشات التكوين. دعم التأهيل المهني للملائم مع سوق الشغل : عدد الخريجات المؤهلات المستفيدات من التكوين التأهيلي والتكوين المهني برسم سنة 2018 بلغ 6440 خريجة. إنطلاق مشروع « دعم ومصاحبة خلق تعاونية نسائية أو مقاولة أو مشروع مدر للدخل « لفائدة خريجات المؤسسات النسوية بهدف مصاحبة ومواكبة وإمداد الفتاة والمرأة بآليات تمكنها من الاندماج السوسيو اقتصادي.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج: تخصيص 28 منصب للنساء من أصل 400 برسم سنة 2017 أي بنسبة 7% تخصيص 50 منصب للنساء من أصل 350 برسم سنة 2018 أي بنسبة 14 % أخذا بعين الاعتبار الحاجيات من الموارد البشرية والطبيعة الأمنية لقطاع، علما بأن الموظفات لا يشكلن سوى نسبة 15% من مجموع الموظفين
						كتابة الدولة الكلفة بالماء: في سنة 2018 قام قطاع الماء بتوظيف: 8 إطارا من النساء
						كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري: استفادت سنتي 2017 و2018 اكثر من 400 امراة تزاول نشاطا بقطاع الصيد البحري من التكوين المستمر في مجالات تثمين وجودة المنتجات البحرية وخياطة شباك الصيد بمعاهد التكوين في الصيد البحري. إدماج 216 من الشابات في مجال تربية الاحياء المائية في سوق الشغل 22 مستثمرة فازت مشاريعهن في اطار طلب العروض في مجال تربية الأحياء المائية بمدينة الداخلة. استفادت 22 مستثمرة من تكوين نظري وعملي في مجال تربية الأحياء المائية وتدريب تمحور حول السلامة البحرية والإنقاذ.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة: خلال 2016 و2017: تم تنظيم مباراتين مكنتا من انتقاء 12 حاملي المشاريع الاكثر ابتكارا للاستفادة من الدعم المالي بمبلغ إجمالي يناهز 1،9 مليون درهم. منح الدعم المالي والتقني لفائدة المقاولين والمقاولات حيث أطلقت الوزارة سنة 2018 النسخة الثالثة من المباراة التي مكنت من انتقاء 6 مقاولين ذاتيين للفوز بدعم مالي إجمالي 950 000،00) درهم). كما سيتم تنظيم 10 ورشات تكوينية في مجال المهن الخضراء والاستثمار في البيئة والتنمية المستدامة لفائدة 60 مقاول ومقاولة.
الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل	وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	إنجاز برنامج يتعلق بدعم الإبتكار في مجال التكنولوجيات النظيفة والمهن الخضراء (Cleantech Maroc)، بشراكة مع الصندوق العالمي للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويندرج هذا البرنامج الموجه للمقاولين الشباب، والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، في إطار المبادرة العالمية لتعزيز الإبتكار التي تستفيد منها 8 دول عبر العالم. ويهدف إلى تشجيع المهن الخضراء عبر دعم المقاولين الشباب للابتكار في مجال التكنولوجيات النظيفة، وذلك في إطار مباريات سنوية لاختيار المشاريع الأكثر ابتكارا وإبداعا في المجالات ذات الصلة بتثمين النفايات، والاستعمال المعقلن للموارد المائية، والنجاعة الطاقية والطاقات المتجددة، والبنايات الخضراء. وقد أفضت نهائيات المباراة الأولى التي تم تنظيمها خلال القمة 22 للمناخ بمراكش إلى آختيار 6 مشاريع للاستفادة من الدعم المالي والمواكبة التقنية للبرنامج من بينها جائزة «المرأة المقاولة» (000 150 درهم) : مشروع Biodôme Maroc

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.1: تنفيذ إجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية»	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء2.1.3: تحسيس وتعبئة النساء والأحزاب السياسية لدعم تمثيلية النساء في الحقل السياسي	الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية: إنجاز الدراسة حول: «مكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب » مكنت من: تحيين الإحصاءات والبيانات المتعلقة بتمثيلية المرأة في مناصب مسؤولية بالإدارة العمومية؛ تحيين التحليل حول العوائق وعوامل ضعف تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية لاسيما بمراكز صنع القرار تحديد متطلبات التدابير المؤسساتية الجديدة والآليات المناسبة واقتراح مبادئ توجيهية جديدة الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة بمواقع المسؤولية مواكبة بعض القطاعات الوزارية وتحسيسهم حول أهمية إدراج مقاربة النوع في الإطار المرجعي للوظائف والكفاءات (REC)
						وزارة الصحة إطلاق عملية تفعيل الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات.
						وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: مساهمة الوزارة في الدراسة الخاصة ب»مكانة المرأة بمراكز المسؤولية بالوظيفة العمومية» حيث نظمت ورشات عمل في أربع أكاديميات من أجل تحديد أسباب ضعف تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.1: تنفيذ إجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية»	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء2.1.3: تحسيس وتعبئة النساء والأحزاب السياسية لدعم تمثيلية النساء في الحقل السياسي	وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية: تستفيد المرشدات من شروط عمل لا تقل عن تلك التي يتمتع بها المرشدون وتطبق عليهن نفس المقتضيات السارية على هيئة المتصرفين بخصوص الترقي في الرتبة والدرجة.
						وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي: فيما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي في تدبير الموارد البشرية، تم تكريس مبدا المساواة بين الجنسين في مباريات وامتحانات الكفاءة المهنية وخصوصا على مستوى تمثيلية المرأة بين موظفي الوزارة. بلغ معدل تمثيل المرأة بين موظفي الوزارة، سنة 2018، 35،61%، وذلك بحصة تناهز 47،11%، على المستوى المركزي 35،46% بالقنصليات و25،07% بالسفارات.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.1: تنفيذ إجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية»	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء2.1.3: تحسيس وتعبئة النساء والأحزاب السياسية لدعم تمثيلية النساء في الحقل السياسي	كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة: إحداث وحدة النوع وحدة النوع والتنمية المستدامة داخل القطاع. اعتماد استراتيجية مأسسة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة، منذ 2018: يونيو 2018 الشروع في تنزيل البرامج ذات الأولوية المسطرة في برنامج عمل الإستراتيجية: الأول: خاص بتنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات اطر القطاع حول مفهوم النوع وآليات إدماجه في الاوراش الكبرى التي تسهر الوزارة على انجازها وكذا في إعداد قانون المالية ومراعاة الميزانية المستجيبة للنوع في مختلف المخططات والاستراتيجيات، معتمدة على تبني وترسيخ قيم وتصرفات تحترم مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة. وقد تم تكوين 80موظف وموظفة برسم سنة 2018. الثاني: خاص بإعداد مصنف الممارسات الجيدة في مجال النوع والتنمية المستدامة.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية المؤسسات والمقاولات العمومية الجماعات الترابية	2017	2021	الإجراء 2.2.1: تنفيذ الإجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية» الإجراء 1.6.4: تعزيز فعالية عمليات مفتشية العمل، لتحسين ظروف عمل المرأة والضمان الاجتماعي للنساء	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: مواكبة الوزارة لعدة قطاعات وزارية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجياتها وبرامجها وإعداد دلائل في الموضوع؛ دعم الوزارة للمعهد العالي للقضاء في وضع وحدات تدريبية خاصة بقضايا النوع للقضاة وكتاب الضبط؛ في يونيو 2018: نظمت الوزارة لصالح القطاعات المستفيدة من الدعم التقني، للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، زيارة دراسية إلى بروكسيل مخصصة لموضوع النوع الاجتماعي والمساواة وحقوق المرأة وحقوق الإنسان ومكافحة التمييز والصور النمطية.
						وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: تعيين وتحيين نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي التابعة للهياكل المركزية والجهوية والمؤسسات تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.
						وزارة الثقافة والاتصال – قطاع الثقافة إحداث «وحدة النوع» بموجب قرار لوزير الثقافة والاتصال رقم 17/2018، يتكون أعضاؤها من منسقة (المكلفة بمقاربة النوع بالقطاع) والمديرين المركزيين والجهويين ومديري مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة والمؤسسات العمومية تحت وصاية الوزارة ونقط الارتكاز على صعيد المديريات المركزية والجهوية وأطر متخصصة في التدبير المالي والتحليل الإحصائي تعمل تحت إشراف السيد الوزير والتتبع من طرف السيد الكاتب العام

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
						كتابة الدولة المكلفة بالماء: في يونيو 2017.: تقديم استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء والتي من بين محاورها: إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية والرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن في صنع القرار بقطاع الماء وبوكالات الاحواض المائية، ويعمل حاليا على تنزيل هذه الاستراتيجية. تحسيس وتكوين المسؤولين والأطر والتقنيين العاملين بالقطاع حول إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية وخاصة المائية بمفهوم حقوق الانسان وقد تم تكوين 240 موظف وموظفة سنتي 2017 و2018.
						كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري: تعيين نقط ارتكاز النوع الاجتماعي على صعيد المديريات المركزية والمصلح الجهوية والمقاولات العمومية تحت وصاية قطاع الصيد البحري. تخصيص يوم الاحتفال العالمي بالمراة لسنتي 2017 و2018 لتنظيم يوم لتحسيس المسؤولين والمسؤولات بقطاع الصيد على أهمية إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة بحضور ممثلين عن المقاولات العمومية تحت وصاية قطاع الصيد

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
						كتابة الدولة المكلفة بالسكنى وسياسة المدينة : لجان الانتقاء :حرصت الوزارة على أن تكون لجان المباريات ولجان الانتقاء المحدثة للإشراف على عمليات التوظيف والتعيين في مناصب المسؤولية والترقي عن طريق امتحانات الكفاءة المهنية والتي تضم أعضاء معينين من طرف الإدارة، مكونة بشكل يساهم في ضمان تمثيلية متوازنة بين الرجال والنساء في هذه الهيئات. والجدير بالإشارة أن نسبة مهمة من هذه اللجان تترأسها نساء. مناصب المسؤولية: تمثل نسبة تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية بمختلف درجاتها 26% بالمصالح الخارجية و54% بالمصالح المركزية، حيث تشغل النساء مناصب عليا كمنصب الكاتبة العامة للوزارة ومنصب المديرة المركزية ومنصب المديرة المركزية بالنيابة من بين 7 مديريات. وقد عينت مؤخرا سيدة على رأس الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط. الترقية الداخلية: بالنسبة لاستفادة النساء من الترقية الداخلية، فلم تعرف أي تطور مقارنة بين سنتي 2017 و2018، رغم انتقال عدد الموظفين المستفيدين من الترقية سواء عبر الاختيار أو عن طريق الامتحانات المهنية من 58 إلى 68: استفادة 24 إناثا و34 ذكورا سنة 2017 أي بنسبة 41 %. 28 موظفة و40 موظفا سنة 2018

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
						كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة: اعتماد استراتيجية مأسسة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة منذ مارس 2018. إن الإحصائيات والبيانات التالية، دالة على مكانة المرأة وعلى دورها الحيوي في تدبير الشأن البيئي، لما تقدمه إلى جانب الرجل من نتائج ملموسة ومشجعة. فعلى مستوى ولوج النساء إلى مراكز القرار، نلاحظ التطبيق الفعلي لإستراتيجية الإنصاف والمساواة بالنسبة لتحمل المسؤولية والمهام داخل الوزارة، فمن بين 367 موظف نجد 194 من الذكور و173 من النساء لهن من الكفاءة والتكوين والتجربة ما يجعلهن يلعبن دورا هاما في الدينامية التي يعرفها القطاع.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.1 : تعزيز الوضعية الاقتصادية للمرأة في العالم القروي						
الإجراء 1.3.1: مبادرات متعددة لمحو الأمية (تستهدف خصوصا النساء الأميات في المناطق القروية).	الوكالة الوطنية لمحاربة الامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الشباب والرياضة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الثقافة	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء.	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: تقديم الدعم المالي لجمعية المرأة والعمل التي تهتم بالنساء في وضعية صعبة، في إطار اتفاقية الشراكة. وقعت معها منذ سنة 2016. عدد الأستاذات والأساتذة بالتعليم العتيق 4022 تمثل المدرسات نسبة 11،59% من العدد الإجمالي؛ مجموع العاملين الأطر التربوية والإدارية والمستخدمين بمدارس التعليم العتيق 6763 منهم 1198 من النساء؛ عدد الأطر الإدارية بلغ ما مجموعه 930 إطارا إداريا تمثل نسبة الإناث منهم 7،53%؛ عدد المستخدمين بلغ ما مجموعه 1811 مستخدما كما أن نسبة المستخدمات تمثل 36،55 من العدد الإجمالي؛ تكليف منشطات تربويات ببعض مدارس التعليم العتيق بمهمة التنشيط التربوي.؛ تخصيص مكافآت جزافية شهرية لفائدة العاملات بمؤسسات التعليم العتيق اللائي تم تكليفهن بمهام إدارية وتربوية؛ عدد المربيين بلغ ما مجموعه 105 مربية ومربي، تمثل نسبة المربيات 98،10% من العدد الإجمالي؛ عدد المحفظين والمحفظات للقرآن الكريم بالكتاتيب القرآنية بلغ 94 محفظة ومحفظ.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.3.1: مبادرات متعددة لمحو الأمية (تستهدف خصوصا النساء الأميات في المناطق القروية).	الوكالة الوطنية لمحاربة الامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الشباب والرياضة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الثقافة	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء.	وزارة الثقافة والاتصال- قطاع الاتصال: بث قناة السادسة خلال سنة 2017 445 ساعة لمحو الأمية. وزارة الثقافة والاتصال - قطاع الثقافة احتضان فضاءات المؤسسات الثقافية من مكتبات ونقط القراءة ودور الثقافة لبرامج محو الأمية. وزارة الشباب والرياضة: عدد المستفيدات من برنامج محو الأمية داخل مؤسسات الأندية النسوية بلغ 1731 منها 400 مستفيدة بالعالم القروي. وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة: في إطار تعميم الولوج للطاقة في المناطق القروية، يعرف استعمال غازات البترول المسيلة تطورا سريعا، حيث يتم بيع قنينات غاز البوطان في جل القرى، ومن طرف تجار الجملة في الأسواق الأسبوعية، لضمان توفرها للمواطنين والمواطنات بهذه المناطق. تستعمل هذه القنينات بالوسط القروي خاصة في الحياة اليومية (الطهي، التدفئة...) مما يقلل من معاناة المرأة القروية للبحث عن حطب الوقود، ويعينها على استثمار هذا الوقت والجهد في ممارسة أنشطة أخرى (أنشطة مدرة للدخل، محاربة الأمية. إنشاء تعاونيات)

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.3.1: مبادرات متعددة لمحو الأمية (تستهدف خصوصا النساء الأميات في المناطق القروية).	الوكالة الوطنية لمحاربة الامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الشباب والرياضة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الثقافة	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء.	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير) إنجاز مجموعة من البرامج والمشاريع المندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالعالم القروي والتي تروم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالاعتماد على صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كرافعة تمويلية لتحفيز الفاعلين المحليين والمؤسساتيين على تبني مقاربة تشاركية تروم تفعيل البرامج والمشاريع بشكل تعاقدي. وفي هذا الإطار، تمت بلورة مجموعة من المشاريع همت بالخصوص: تهيئة وتجهيز المؤسسات التربوية: 31 مشروعا؛ تهيئة وتجهيز دور الشباب: 10 مشاريع؛ بناء وتجهيز أندية نسوية: 15مشروعا؛ بناء وتجهيز مراكز متعددة الخدمات: 12 مشروعا؛ تهيئة فضاءات للأنشطة والخدمات: 17 مشروعا؛

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.3.1: مبادرات متعددة لمحو الأمية (تستهدف خصوصا النساء الأميات في المناطق القروية).	الوكالة الوطنية لمحاربة الامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الشباب والرياضة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الثقافة	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء.	وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة : ساهم برنامج الكهربة القروية الشمولي في زيادة تعليم الفتيات القرويات وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل (انشاء تعاونيات) فضلا عن تحسين نوعية ظروف عيش الأسر القروية. مكن هذا البرنامج منذ انطلاقه سنة 1996 إلى حدود نهاية نونبر2018 في الرفع من نسبة الكهربة القروية من 18٪ سنة 1995 إلى 99.63٪ حتى متم نونبر 2018، حيث تم كهربة: 40 393 دوارا يضم 2 123 291 مسكنا، بواسطة الربط بالشبكة الوطنية ؛ تركيب 51 559 لوحة شمسية ب 3663 دوارا خلال الفترة الممتدة ما بين 1998 و2009؛ تركيب 19 438جهازا شمسيا ب 900 دوارا، خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 ويناير 2017، في إطار اتفاقية التعاون الموقعة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تجهيز المنازل التابعة للجماعات المعنية بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما مكن هذا البرنامج مما يلي: - على المستوى الاقتصادي: تحسين النشاط التجاري وخلق أنشطة صغرى صناعية وفلاحية جديدة مدرة للدخل تساهم في خلق مناصب جديدة للشغل والولوج لوسائل الإعلام، ترويج أنشطة التعاونيات النسوية (التلفزة-الفضائيات...)

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.3.1: مبادرات متعددة لمحو الأمية (تستهدف خصوصا النساء الأميات في المناطق القروية).	الوكالة الوطنية لمحاربة الامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الشباب والرياضة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الثقافة	2017	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء.	- على المستوى الاجتماعي: تزويد المرافق الاجتماعية بالكهرباء (المستوصفات، المدارس)، تحسين ظروف تمدرس الأطفال وتأخير سنوات الهدر المدرسي وخاصة بالنسبة للفتاة وبالحد من الهجرة القروية وكذا ببناء المنازل الإسمنتية وتوسيعها واقتناء التجهيزات المنزلية. من أجل تنزيل الأهداف الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030، يتم العمل، في إطار الاتفاقية المعتمدة بين وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة ووزارة الفلاحة والصيد البحري والوكالة المغربية للنجاعة الطاقية وكذا مجموعة القرض الفلاحي، على تنمية استعمالات الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي لتمكين الفلاحين والفلاحات الصغار والمتوسطين من اقتناء التجهيزات الخاصة بضخ الماء التي تعمل بالكهرباء المولدة من الألواح الشمسية.
						كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي: إبرام شراكات مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية. مع الحرص على إعطاء الأولوية للعالم القروي والشبه حضري. وقد وصل العدد الإجمالي للمستفيدين ما يفوق 43000 صانعة وصانع تقليدية إلى حدود أكتوبر 2018، من بينهم 11170 يوجدون حاليا في طور التكوين. تتجاوز نسبة النساء بينهم 75%

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.3.1: مبادرات وإجراءات الاستراتيجية الوطنية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية، والتي تستهدف الاعتراف وتثمين عمل النساء في العالم القروي	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	وزارة الداخلية المندوبية السامية للتخطيط الجماعات الترابية كتابة الدولة المكلفة بالماء	2019	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات : إنجاز دراسة حول إنعاش المقاولة النسائية بالقطاع الفلاحي بالمغرب؛ مراجعة دليل تحديد الأولويات عن طريق إدخال معايير إضافية للنوع الاجتماعي في مشاريع الدعامة الثانية.
						كتابة الدولة المكلفة بالماء: رفع نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي إلى 96.5% أواخر سنة 2017.، في إطار برنامج تعميم تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب والذي عملت على إنجاز مشاريعه كل من مصالح وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.. وتهدف مواصلة تأمين استمرارية خدمات مياه الشرب بالوسط القروي عبر برامج مسطرة من طرف مصالح الماء الصالح للشرب، بلوغ 97% أواخر 2018 وتسريع وتيرة الربط الفردي. مما ينهي ويخفف عبء جلب الماء للنساء القرويات وتمكينهن لتثمين أوقاتهن في أعمال أخرى مدرة للدخل تساعدهن من التمكين الاقتصادي.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.3.1: مبادرات وإجراءات الاستراتيجية الوطنية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية، والتي تستهدف الاعتراف وتثمين عمل النساء في العالم القروي	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	وزارة الداخلية المندوبية السامية للتخطيط الجماعات الترابية كتابة الدولة المكلفة بالماء	2019	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة	كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي: لمواكبة التعاونيات والمقاولات الاجتماعية في مجال التكوين تم تنظيم ورشات تكوين خلال الأسواق المتنقلة ومعارض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والوحدات المتنقلة في مجالات : تقنيات التواصل وإعداد المشاريع ؛ ديناميكية المجموعة ؛ تقنيات التسويق عبر الإنترنيت ؛ متطلبات تأهيل المقاولة التعاونية؛ آليات وقواعد المقاولة التعاونية؛ مستجدات مشروع القانون المتعلق بالتعاونيات رقم 12/112؛ المحاسبة والتسيير المالي؛ المالية والحكامة؛ تطوير نموذج الأعمال التجارية للتعاونيات؛ العالم الرقمي في خدمة منتجي المنتجات المجالية؛ منتوجات وخدمات البنك، وسائل الأداء؛ مواكبة الحاجيات المالية للمجموعات التضامنية. وقد مثلت نسبة مشاركة النساء في هذه الورشات أكثر من 50% من مجموع المشاركين.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.3.1 : تقوية وتعزيز مكانة النساء في سلاسل الإنتاج الزراعية والبحرية والصناعات الاستخراجية والتقليدية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الداخلية	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	2018	2021	الإجراء 1.1.1 : إنجاز دراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء الإجراء 2.3.1: مبادرات والإجراءات الاستراتيجية الوطنية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية، والتي تستهدف الاعتراف وتثمين عمل النساء في العالم القروي	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات تقوية القدرات لحوالي 600 مستفيدة من النساء القرويات التابعة للمنظمات المهنية الفلاحية في مجال المقاولة وحكامة التسيير، ودعم تسويق وترويج المنتجات النسائية: إنشاء 8 مواقع للمبيعات النسائية، والترميز لصالح 34 مجموعة ترأسها نساء، ودمج 19 مجموعة على مستوى الأسواق التجارية، وكذلك المشاركة في المعارض الوطنية والجهوية والدولية.
						كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة : إنجاز برنامج خاص بالنساء القرويات في إطار مشروع التدبير المندمج للساحل في إطار التعاون مع البنك الدولي وبشراكة مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وقطاع الصيد البحري والوكالة الوطنية لتربية الأحياء ووكالة التنمية الفلاحية ووزارة السياحية، وتم الاتفاق على إنجاز مشروع التدبير المندمج للمناطق الساحلية بالجهة الشرقية شمل كل من أقاليم الناظور وبركان والدريوش.
						كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري: إنجاز افتحاص النوع في ثلاثة مواقع للصيد بالساحل في العالم القروي خلق عدة تعاونيات في مجال جمع وتثمين وتسويق الطحالب وتعاونية في مجال تثمين وتسويق الصدفيات تخصيص رواق خاص بتعاونيات النساء بمعرض اليوتيس 2017 في دورته الرابعة وحضيت التعاونيات المقاولات الاجتماعية بالمواكبة للتعريف بوحدات تثمين المنتجات البحرية الخاصة بهن وعرض منتجاتهم.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.3.1 : تقوية وتعزيز مكانة النساء في سلاسل الإنتاج الزراعية والبحرية والصناعات الاستخراجية والتقليدية						وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير) مساهمة الوزارة بإنجاز مجموعة من الدراسات والاستراتيجيات وكذا بلورة مجموعة من المشاريع المبنية على المقاربة الترابية التي تدمج في طياتها مقاربة النوع الاجتماعي. إنجاز برنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الكبير والذي يهدف إلى التدبير الأمثل للموروث الطبيعي وخلق الدينامية الترابية لتنمية المناطق الجبلية للأطلس الكبير عن طريق تشخيص عناصر التنمية، تمكن من توفير تنافسية وفعالية داخل وما بين الجماعات. كما أن الوزارة تقوم، في الوقت الراهن، بتطبيق هذه المقاربة الترابية لتعميم تغطية باقي المناطق الجبلية. ونخص بالذكر برامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الصغير وجبال الريف وذلك من أجل تحديد المجالات الترابية المتجانسة واعداد مشاريع ترابية وفق خصوصيات وحاجيات كل مجال ترابي بغية خلق دينامية مجالية متناسقة وتقليص التفاوتات والتباينات المجالية، عبر أنشطة مندمجة ومركزة. بلورة مجموعة من المشاريع في إطار البرامج والمشاريع المندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالعالم القروي والتي همت بالخصوص: بناء وتجهيز أندية نسوية: 15مشروعا؛ تنمية الأنشطة المذرة للدخل: 24 مشروعا؛ إنعاش الأنشطة المرتبطة بالصناعة التقليدية: 21 مشروعا؛ إنعاش الأنشطة السوسيو-اقتصادية: 15 مشروعا؛ تقوية القدرات: 53 مشروعا؛ دعم التعاونيات والجمعيات: 13 مشروعا.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.3.1: مقتضيات تسهل ولوج النساء للملكية الأراضي والاستغلاليات	وزارة الداخلية	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	2017	2021	الإجراء 3.1.4: تنفيذ خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان	وزارة الداخلية: مصادقة الحكومة، على ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بأراضي الجماعات السلالية، التي تكرس مساواة أعضائها، نساء ورجالا، في الحقوق والواجبات، والتي تهم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، والتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، إضافة إلى الأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 4.1: تيسير إقلاع ونجاح المقاولات النسائية						
						اعتماد المؤسسة المغربية للتربية المالية التابعة لبنك المغرب آلية منظمة العمل الدولية «التعليم المالي» وتكوين 93959 في مجال التربية المالية وبلغت نسبة النساء 92 %. برنامج «من أجلك» 2017 - 2021 أبريل 2017: إطلاق النسخة الثانية من مشروع « من أجلك» 2017-2021، بهدف تشجيع العنصر النسوي على إحداث المقاولات والأنشطة المدرة للدخل في إطار شراكة بين الدولة والمجتمع المدني. إضافة إلى المساهمة في التمكين الاقتصادي للنساء من خلال التحسين الكمي والكيفي للمقاولة النسائية ولقابلية التشغيل لدى النساء. وتجدر الإشارة إلى ان البرنامج المذكور قد حقق منذ انطلاقه في أبريل 2017 إلى غاية شتنبر 2018 النتائج التالية : 426 مقاولة تم إنشاؤها من قبل شركاء البرنامج (بمعدل 65 %)؛ 159 تعاونية تم انشاؤها(بمعدل 770 % مقارنة مع الأهداف المحددة)؛ 519 مقاولة تم خلقها في إطار المقاول الذاتي و115 نشاط غير مهيكل تم تحويله إلى النظام المهيكل (بمعدل 93 %)؛3061 من النساء استفدن من تكوين في مجال التعلم الإلكتروني. 271 من النساء تم تكوينهم في مجال تحسين قابلية التشغيل (بمعدل 51 %)؛ 1373 منصب شغل تم احداثه في إطار هذا البرنامج (بمعدل 108 %)؛

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.4.1: النهوض بولوج النساء للشبكات المهنية والمقاولاتية القائمة	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	2018	2021	الهدف 1.1: خلق إطار ملائم للتمكين الاقتصادي للنساء	33.508 تم اطلاعهم على البرنامج و1544 امرأة شاركن في ورشات التحسيس حول المقاولة؛ 3.138 تم تكوينهم في مجال تطوير القدرات المقاولاتية (بمعدل 166 %) و1.167 حاملي المشاريع استفدن من المصاحبة البعدية للمشروع (بمعدل 97%)× 884 من النساء استفدن من المصاحبة ما بعد الإحداث (بمعدل 82 %)؛ 1.145 استفدن من المصاحبة فيما يخص التسويق؛ 124 مقاولة نسائية حاضنة (معدل 93 %)؛ 20 حاضنة تم انشاؤها ومواكبتها (معدل الإنجاز 233 %)؛ 972.193 زائر لتكنولوجية المعلومات والاتصال للبرنامج (معدل الإنجاز 77 %)..

الهدف/ الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.4.1: تنفيذ مقتضيات البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي- مغرب مقاولات وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي كتابة الدولة المكلفة ب وزارة الثقافة والاتصال وزارة الثقافة والاتصال الصناعة التقليدية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الاقتصاد والمالية	2019	2021	الإجراء 3.1.1 ::تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....) الإجراء1.2.3 : تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الإجراء 7.2.5: النهوض بشروط القيادة النسائية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: سيتم تنفيذ مقتضيات البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء بعد النتهاء من الدراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء التي في طور الإنجاز. وبطبيعة الحال، سيتم استثمار الأنشطة المنجزة ذات العلاقة أو التي هي في طور الإنجاز. وزارة الشغل والإدماج المهني: في إطار تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل عملت الوزارة على تخصيص مجموعة من الأنشطة للنهوض بأوضاع المرأة من خلال: العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة عبر برامج النشيطة للتشغيل وكذا الخدمات ذات الصلة التي تقدمها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛ تعزيز برامج التشغيل الذاتي لفائدة النساء ومواكبة الراغبين منهم في خلق مقاولاتهن؛ إنجاز دراسة لتحديد آليات دعم التشغيل المأجور اللائق لفائدة النساء في وضعية هشة؛ تقوية الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني لإرشاد وتوجيه وتكوين هذه الفئة؛ العمل على تحسين وتجويد ظروف العمل بالمؤسسات الانتاجية في أفق سنة 2021.

المحور الثاني «حقوق النساء في علاقتها مع الأسرة»

المحور الثاني «حقوق النساء في علاقتها مع الأسرة»

تولي الحكومة المغربية اهتماما خاصا لحماية الأسرة بهدف تعزيز حقوق المرأة وتحقيق التوفيق بين الحياة العملية والحياة الخاصة، وتمكينها من حقوقها في حياتها الأسرية كربة أسرة.

وعملا بالفصلين 19 و32 من الدستور المغربي، ووفقا للالتزامات المدرجة في البرنامج الحكومي للفترة 2017 - 2021، وانسجاما مع المادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يهدف المحور الثاني من الخطة «إكرام 2» إلى النهوض بأوضاع وحقوق النساء داخل الأسرة، من خلال وضع إجراءات وتدابير تساعد على التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة، وتوفير إطار ملائم لتمكين النساء ربات الأسر، ولتعزيز خدمات دعم الأسرة مثل خدمات الوساطة الأسرية، والتربية الوالدية والتضامن بين الأجيال.

يحدد المحور الثاني من الخطة «إكرام 2» هدفا رئيسيا يتمثل في «النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة»ومن أجل النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة،

وتنزيلا لهذا المحور، وضعت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية جملة من التدابير والإجراءات، حيث عملت على دعم 24 مركزا للوساطة الأسرية برسم طلب المشاريع لسنة 2017 بمبلغ يقدر بـ 4.605.780،00 درهم، حيث بلغ عدد المراكز المدعمة ما بين 2014 و2018: 66 مركزا، بالإضافة إلى إعداد دليل خاص بالجمعيات العاملة في مجال الوساطة الأسرية وتحيين دفتر تحملات، يحدد معايير الخدمات ومكونات مراكز الوساطة الأسرية ومؤهلات الموارد البشرية العاملة بها.

كما قامت الوزارة بإعداد وتعميم استمارة خاصة بالوساطة الأسرية من أجل توحيد آليات العمل بمراكز الوساطة الأسرية المدعمة وإعداد استبيان خاص لتفريغ البيانات والمعطيات المتضمنة في الاستمارات الخاصة بالحالات التي تم استقبالها من طرف مراكز الوساطة بهدف إعداد تقارير سنوية من أجل استثمار نتائجها لتطوير هذا البرنامج.

كما تم إصدار ظهير شريف رقم 1.18.20 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 83.17 بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، بالإضافة إلى مشروع مرسوم صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 3 ماي 2018، من أجل تعزيز حقوق المرأة داخل الأسرة، حيث تم توسيع دائرة المستفيدين من المخصصات المالية المرصودة لهذا الصندوق لتشمل الزوجة المعوزة والأم المهملة والنساء الكفيلات والأطفال المتكفل بهم.

وقد مكّن صندوق التكافل العائلي إلى متم غشت2018، من استفادة 21.830 امرأة، بغلاف مالي إجمالي قدره 220.74 مليون درهما، في أفق تحقيق نقلة نوعية في عدد المستفيدات، خاصة مع توسيع وعاء الخدمات، ورصد 160 مليون درهم كاعتماد مالي برسم ميزانية 2019.

كما أعدت الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية دفتر التحملات النموذجي لدور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل، وإصدار منشور حول تمديد رخصة الرضاعة بهدف تمكين المرأة من التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية وتعزيز مكانتها بمناصب المسؤولية.

ولتنفيذ إجراءات إستراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، خاصة المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية، بادر قطاع الإسكان وسياسة المدينة إلى إحداث روض للأطفال خلال شهر مارس 2016، يعمل على تقديم خدمات العناية للأطفال الرضع وما دون سن الخامسة أثناء قيام الموظفات والموظفين بعملهم، وقد قام هذه السنة 70% من النساء و30 % من الرجال بتسجيل أبناءهم بروض الأطفال بالمقر المركزي للوزارة.

كما ساهمت وزارة الشغل والإدماج المهني في أشغال جائزة المقاولة صديقة الآباء برسم سنة 2017، عبر مشاركة مديرية الشغل في النسخة الثانية من جائزة المقاولة صديقة الآباء، كما تم إشراك الوزارة في المائدة المستديرة حول موضوع المصاحبة من أجل إرساء مبدأ الأبوة -الحالة الراهنة بالمغرب-حيث تم التوقيع على ميثاق الأبوة والأمومة بالمقاولة والذي تلتزم بموجبه المقاولات الموقعة بمواكبة الأبناء والأمهات من أجل العمل على التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية.

وفي نفس السياق، يعمل قطاع الماء على تفعيل إجراءات إستراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية -قطاع الماء-، وذلك بوضع برامج من بينها تلك المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية (مر افق خاصة للديمومة، دور حضانة، تدبير أوقات الاجتماعات، مرونة توقيت العمل حسب توقيت تمدرس الأطفال، وحدة صحية بقطاع الماء ومطعم ومسجد....).

وقامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من خلال الدور المنوط بها من أجل التحسيس والتوعية بالقيم التربوية والدينية، بإخراج دلائل تربوية في مجالات مقاربة النوع، آفاق التربية على القيم، التربية القانونية والحقوقية لإدماجها في مجال التأطير والتكوين التربوي بين صفوف مؤطري البرنامج والمستفيدين منه والعمل على إعداد بطائق وجذاذات لتنزيل مضامين هذه الدلائل.

كما تقوم الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة بتقديم دعم للجمعيات الشريكة التي تسعى إلى تقديم الدعم المدرسي لأطفال المغاربة المقيمين بالخارج في وضعية صعبة والنهوض بأوضاع المرأة المغربية المقيمة بالخارج، وكذا مواكبة بعض الفئات من مغاربة العالم في وضعية صعبة (المسنين، القاصرين غير المرفقين والسجناء).

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور الثاني موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلسلة النتائج

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة						
الإجراء1.1.2 وضع إطارات مرجعية ومبادرات لتعزيز حقوق النساء داخل الأسرة: الوساطة الأسرية والتربية الوالدية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة العدل وزارة الثقافة والاتصال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	2018	2021	الإجراء :3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية الإجراء 5.2.5: إدراج مبادرات داخل التعليم الأولي والثانوي، بما فيه التعليم الأصيل، تهدف إلى تحفيز الثقة في النفس لدى التلاميذ خاصة الفتيات، وكذا تعزيز طموحهن في تطوير والاستفادة من قدراتهن.	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية - دعم 24 مركز للوساطة الأسرية برسم سنة 2018 بمبلغ يقدر بـ 4.605.780،00 درهم - بلغ عدد المراكز المدعمة ما بين 2014 و2018: 66 مركزا - إعداد دليل خاص بالجمعيات العاملة في مجال الوساطة الأسرية

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء1.1.2 وضع إطارات مرجعية ومبادرات لتعزيز حقوق النساء داخل الأسرة: الوساطة الأسرية والتربية الوالدية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة العدل وزارة الثقافة والاتصال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	2018	2021	الإجراء :3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية الإجراء 5.2.5: إدراج مبادرات داخل التعليم الأولي والثانوي، بما فيه التعليم الأصيل، تهدف إلى تحفيز الثقة في النفس لدى التلاميذ خاصة الفتيات، وكذا تعزيز طموحهن في تطوير والاستفادة من قدراتهن.	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - إخراج دلائل تربوية في مجالات مقاربة النوع، آفاق التربية على القيم، التربية القانونية والحقوقية لادماجها في مجال التأطير والتكوين التربوي بين صفوف مؤطري البرنامج والمستفيدين منه. - العمل على إعداد بطائق وجذاذات لتنزيل مضامين هذه الدلائل.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء1.1.2 وضع إطارات مرجعية ومبادرات لتعزيز حقوق النساء داخل الأسرة: الوساطة الأسرية والتربية الوالدية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة العدل وزارة الثقافة والاتصال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	2018	2021	الإجراء :3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية الإجراء 5.2.5: إدراج مبادرات داخل التعليم الأولي والثانوي، بما فيه التعليم الأصيل، تهدف إلى تحفيز الثقة في النفس لدى التلاميذ خاصة الفتيات، وكذا تعزيز طموحهن في تطوير والاستفادة من قدراتهن.	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة – تقديم الدعم للجمعيات الشريكة التي تعمل على تنفيذ برامج ومشاريع تسعى في مجملها إلى: – تقديم الدعم المدرسي لأطفال المغاربة المقيمين بالخارج في وضعية صعبة ومواكبة الشباب المغربي المقيم بالخارج وتعزيز الارتباط بين مغاربة العالم وبلدهم الأم والنهوض بأوضاع المرأة المغربية المقيمة بالخارج، – مواكبة بعض الفئات من مغاربة العالم في وضعية صعبة (المسنين، القاصرين غير المرفقين والسجناء). – ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج، بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة وإلى تنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء2.1.2: وضع آليات لمحاربة التمييز وعدم المساواة اتجاه النساء: الأمهات والزوجات، وربات الأسر، مع ضمان حقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الداخلية وجميع القطاعات المعنية	2018	2021	الإجراء 2.2.1: تنفيذ الإجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية» الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية - تحيين دفتر التحملات، الذي يحدد معايير الخدمات ومكونات مراكز الوساطة الأسرية ومؤهلات الموارد البشرية العاملة بهذه المراكز - إعداد وتعميم استمارة خاصة بالوساطة الأسرية من أجل توحيد آليات العمل بمراكز الوساطة الأسرية المدعمة - إعداد استبيان خاص لتفريغ البيانات والمعطيات المتضمنة في الاستمارات الخاصة بالحالات التي تم استقبالها من طرف مراكز الوساطة بهدف إعداد تقارير سنوية من أجل استثمار نتائجها لتطوير هذا البرنامج

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء2.1.2: وضع آليات لمحاربة التمييز وعدم المساواة اتجاه النساء: الأمهات والزوجات، وربات الأسر، مع ضمان حقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الداخلية وجميع القطاعات المعنية	2018	2021	الإجراء 2.2.1: تنفيذ الإجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية» الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	وزارة الشغل والإدماج المهني: خصص البرنامج الحكومي النقطة الأولى من المحور الأول لصون حقوق وكرامة المواطن وتعزيز الحريات والمساواة، وذلك من خلال الأهداف الأربعة التالية، والتي تعمل وزارة الشغل والإدماج المهني على تنزيلها على أرض الواقع: - الأول تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي؛ - الثاني تحسين الجانب النوعي لآلية المراقبة والرصد باعتماد منهجية التكوين والتكوين المستمر لفائدة مفتشي الشغل؛ - الثالث اعتماد آليات التتبع والإنجاز والشراكة؛ - الرابع اعتماد محاور خاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال البرنامج الوطني للنهوض بالتشغيل. عملت مصالح الوزارة في هذا الإطار على:

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء2.1.2: وضع آليات لمحاربة التمييز وعدم المساواة اتجاه النساء: الأمهات والزوجات، وربات الأسر، مع ضمان حقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الداخلية وجميع القطاعات المعنية	2018	2021	الإجراء 2.2.1: تنفيذ الإجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية» الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	2 -تتبع تنفيذ مشروع «وضعيتي عملت مديرية الشغل في إطار لجنة القيادة، على تتبع تنفيذ أنشطة مشروع «وضعيتي «(2015-2017) بمنطقة سيدي البرنوصي بجهة الدار البيضاء الكبرى من أجل ضمان أهم النتائج، حيث تم إنجاز هذا المشروع بتعاون مع إدارة العمل الأمريكية وبإشراك الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب. ويهدف هذا المشروع إلى تمتين مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، وتطوير مسؤولياتهم الاجتماعية داخل المقاولة، وكذا تحسين وضعية ولوج المرأة إلى سوق الشغل.وفي هذا الصدد، فقد تم · إحصاء حوالي 400 من النساء خلال الدراسة التي قامت بها الجمعيتان المتعاقدتان مع المشروع وتأطيرهن من أجل رفع فرص حصولهن على مناصب للشغل؛ · إنجاز برنامج التدقيق في المساواة بين الجنسين في العمل ب 10 مقاولات من أصل 15 مقاولة متعاقد معها، ليتم بعد ذلك توسيع البرنامج ليشمل المقاولات المتوجدة بكل من الرباط وسلا والقنيطرة؛ · إعداد مطوية حول حقوق المرأة داخل المقاولة من أجل تحسيس العاملات والمشغلين.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء2.1.2: وضع آليات لمحاربة التمييز وعدم المساواة اتجاه النساء: الأمهات والزوجات، وربات الأسر، مع ضمان حقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الداخلية وجميع القطاعات المعنية	2018	2021	الإجراء 2.2.1: تنفيذ الإجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية» الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	3-المساهمة في أشغال جائزة المقاولة صديقة الآباء: التي نظمتها جمعية BébésduMaroc برسم سنة 2017، باعتبار قطاع الشغل منخرط بقوة في السياسات والإجراءات الداعمة لمبدأ الأبوة Parentalité من أجل إيجاد ظروف عمل مناسبة ومناخ مهني سليم تحفظ فيه مصالح الآباء والأبناء وكذا المقاولة على السواء. كما تم إشراك الوزارة من قبل الجمعية المذكورة في المائدة المستديرة حول موضوع المصاحبة من أجل إرساء مبدأ الأبوة -الحالة الراهنة بالمغرب-خلال فعاليات حفل توزيع الجوائز، وبالموازاة مع ذلك تم التوقيع على ميثاق الأبوة والأمومة بالمقاولة والذي تلتزم بموجبه المقاولات الموقعة بمواكبة الأبناء والأمهات من أجل العمل على التوفيق بين الحياة المهنية والأسرية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء2.1.2: وضع آليات لمحاربة التمييز وعدم المساواة اتجاه النساء: الأمهات والزوجات، وربات الأسر، مع ضمان حقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الداخلية وجميع القطاعات المعنية	2018	2021	الإجراء 2.2.1: تنفيذ الإجراءات المحور الثاني ل» استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية» الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	كتابة الدولة المكلفة بالإسكان: - شهر مارس 2016: إحداث روض للأطفال بالمقر المركزي للوزارة بحي الرياض بالرباط، يعمل على تقديم خدمات العناية بالأطفال الرضع وما دون سن الخامسة أثناء قيام الموظفات والموظفين بعملهم. - قام هذه السنة 70% من النساء و30 % من الرجال بتسجيل أبناءهم بروض الأطفال بالمقر المركزي للوزارة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء3.1.2: وضع إطارات للتمكين النساء ربات الأسر	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	المندوبية السامية للتخطيط وزارة العدل وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الاقتصاد والمالية	2019	2021	الإجراء :2.1.1 وضع البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء الإجراء 2.1.2 : وضع آليات لمحاربة التمييز وعدم المساواة اتجاه النساء: الأمهات والزوجات وربات الأسر، مع ضمان حقوقهن الهدف 1.5: محاربة الصور النمطية	وزارة العدل: - إصدار ظهير شريف رقم 1.18.20 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 83.17 بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، بالإضافة إلى مشروع مرسوم صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 3 ماي 2018. - ويهدف هذا التعديل إلى ما يلي: ○ توسيع دائرة المستفيدين من خدمات الصندوق لتشمل الأولاد مستحقي النفقة خلال قيام العلاقة الزوجية إلى جانب مستحقي النفقة من الأطفال بعد انحلال ميثاق الزوجية. ○ تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستفادة من المخصصات المالية. ○ توسيع نطاق تدخل الصندوق ليشمل مبالغ النفقة المحكوم بها في المقرر القضائي عن اثني عشر شهرا السابقة عن تقديم طلب الاستفادة من الصندوق. ○ تعزيز آلية حماية أموال الصندوق في مواجهه أي تحايل، هذا من جهة، من جهة أخرى بلغت مخصصات صندوق التكافل العائلي التي تم صرفها إلى غاية شتنبر 2018 : 51.535.790،84 درهم.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 1.1.2: وضع t إطارات مرجعية ومبادرات لتعزيز حقوق النساء داخل الأسرة: الوساطة الأسرية والتربية الوالدية والتدبير المشترك لشؤون الأسرة... الإجراء 1.6.4: تعزيز فعالية عمليات مفتشية العمل، 0لتحسين ظروف عمل المرأة والضمان الاجتماعي للنساء	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية: - إعداد دفتر التحملات النموذجي لدور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل وذلك: o لتحديد إطار معياري يتم احترامه من حيث التوجيه التربوي والبنية التحتية والأمن والمعدات والموارد البشرية... o لمواكبة تفعيل التوصيات المنبثقة عن الدراسة المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفين التي أنجزتها الوزارة o لتحسين تمثيل المرأة في مناصب المسؤوليةإعداد خارطة الطريق لتنزيل مضامين دفتر التحملات - إصدار منشور حول تمديد رخصة الرضاعة بهدف تمكين المرأة من التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية وتعزيز مكانتها بمناصب المسؤولية

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 1.1.2: وضع t إطارات مرجعية ومبادرات لتعزيز حقوق النساء داخل الأسرة: الوساطة الأسرية والتربية الوالدية والتدبير المشترك لشؤون الأسرة... الإجراء 1.6.4: تعزيز فعالية عمليات مفتشية العمل، 0لتحسين ظروف عمل المرأة والضمان الاجتماعي للنساء	كتابة الدولة المكلفة بالماء: من بين القطاعات الحكومية التي تسهر على تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية قطاع الماء حيث تمثل في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع بالوظيفة العمومية منذ 2014. وبهذا تعمل على تطبيق كل ما تقرر خلال اجتماعات هذه الشبكة فيما يخص تفعيل هذه الاستراتيجية من برامج ومن بينها تلك المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية. (مرافق خاصة للديمومة، دور حضانة، تدبير أوقات الاجتماعات، مرونة توقيت العمل حسب توفيت تمدرس الأطفال، وحدة صحية بقطاع الماء ومطعم ومسجد....).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.1.2: تفعيل إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 1.1.2: وضع t إطارات مرجعية ومبادرات لتعزيز حقوق النساء داخل الأسرة: الوساطة الأسرية والتربية الوالدية والتدبير المشترك لشؤون الأسرة... الإجراء 1.6.4: تعزيز فعالية عمليات مفتشية العمل، 0لتحسين ظروف عمل المرأة والضمان الاجتماعي للنساء	وزارة الشغل والإدماج المهني - خلال سنتي 2017 و2018: تنظيم النسخة الثانية والثالثة لجائزة المساواة المهنية لفائدة المقاولات الوطنية والدولية التي حققت إنجازات في مجال المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل فضاء المقاولة، وذلك عبر: ○ الترويج لمبدأ المساواة المهنية كثقافة شائعة داخل المقاولة؛ ○ ترسيخ مبدأ المساواة على مستوى تدبير الموارد البشرية؛ ○ اعتبار مبدأ الأبوة Parentalité كمبدأ أساسي في المجال المهني. وقد عرفت هاتين النسختين ترشيح ستة وسبعين (76) مقاولة من مجمل القطاعات الإنتاجية المنتمية لسبع جهات من المملكة. بالنسبة للقطاع العام: تنفذ الوزارة برامج الوظيفة العمومية التي تسهر على تنفيذ إستراتيجية مأسسة المساواة بالوظيفة العمومية، وقد تم في هذا الإطار: المشاركة في إعداد برنامج متكامل لتنزيل هذه الإستراتيجية؛ المساهمة في تقديم اقتراح تعديل وتتميم مجموعة من النصوص القانونية المرتبطة بالموضوع؛

المحور الثالث «مشاركة النساء في اتخاذ القرار»

المحور الثالث «مشاركة النساء في اتخاذ القرار»

في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بإرساء مبادئ المناصفة والمساواة بين النساء والرجال (الفصل 19)، ووفقا للمادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضع المغرب مجموعة من التدابير لتعزيز تواجد النساء في جميع مراكز صنع القرار، كنظام الحصيص واللوائح الخاصة بالنساء تهدف في مجملها إلى الرفع من التمثيلية النسائية على الصعيد السياسي وداخل المؤسسة القضائية وفي الإدارة والقطاع الخاص. أما فيما يتعلق بتواجد النساء في السلطة التشريعية، فقد منح المغرب حصة نسبتها 27 % و30 %من المقاعد للنساء على التوالي على الصعيدين المحلي والجهوي.

ويهدف المحور الثالث من الخطة «إكرام 2»، إلى الرفع من مشاركة النساء في مناصب المسؤولية خاصة السياسية والإدارية، كما يهدف إلى الرفع من عدد النساء في مناصب صنع القرار في المنظمات الخاصة، لا سيما الشركات والمجتمع المدني والنقابات.

وقد حدد المحور الثالث من الخطة «إكرام 2» هدفين رئيسيين:

- الهدف 1.3: تسهيل الولوج المتساوي للنساء والرجال إلى مراكز القرار السياسي
- الهدف 2.3: دعم تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية

من أجل تحقيق الهدف المتعلق بدعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، قامت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالعديد من الإجراءات كتنظيم، بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، في إطار مشروع «نحو حكومات دامجة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة وبلورة السياسات» زيارة دراسية في ماي 2018، بروما – إيطاليا، لفائدة ممثلين عن البرلمان المغربي بمجلسيه، النواب والمستشارين، وأعضاء من المجالس الترابية بهدف الاطلاع على كيفية وضع القوانين المراعية للنوع الاجتماعي، وصياغة السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتفاوض بشأنها وتنفيذها، وإشراك المرأة في الحياة العامة، وتبادل المعلومات العملية والآراء حول عمليات الإصلاح المماثلة وتطبيقها.

كما نظمت الوزارة، في إطار نفس البرنامج، دورة تكوينية لفائدة أعضاء البرلمان بغرفتيه ورئيسات الجماعات المحلية في يوليوز 2018، حول موضوع « وضع البرلمان والجماعات الترابية في خدمة النساء والرجال»؛ إضافة إلى إنجاز أنشطة لتقوية وتنفيذ الآليات التي تسمح بالرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة في الهيئات المنتخبة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، من خلال القيام بدورات التكوين لفائدة النساء المرشحات للانتخابات التشريعية،استفادت منها 120 امرأة من 22 حزبا سياسيا،ودورات تكوينية حول التشاور العمومي لفائدة 40 منظمة من المجتمع المدني و40 امرأة برلمانية، وكذا تنظيم جلسات التشاور العمومي، لفائدة البرلمانيات والنساء رئيسات الجماعات والمقاطعات حول موضوع «وضع البرلمان والجماعات المحلية في خدمة النساء والرجال».

ولقد توج هذا المشروع بتنظيم مؤتمر الحوار الإقليمي حول:» القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة»، في يوليوز 2018، شاركت فيه جميع الدول المنخرطة في المشروع (مصر، تونس، الأردن ولبنان) إضافة إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وشركاء تقنيين وماليين آخرين، وتم خلاله تقديم التقريرين المنجزين حول «مشاركة المرأة السياسية في البرلمان والجماعات المحلية» و»تقييم المشاركة السياسية للمرأة في المغرب».

وفي السياق ذاته، تقوم وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) بإعداد وتنفيذ برامج تكوينية تتلاءم مع اختصاصات ومجالات تدخل الجماعات الترابية، تنصب بالخصوص على تطوير القدرات والمهارات القيادية لدى النساء المنتخبات بما في ذلك المجال القروي، بالإضافة إلى دمج وحدة مقاربة النوع في جميع أسلاك التكوين بما في ذلك السلك المتخصص بمديري المصالح وسلك إدماج الموظفين الجدد.

كما تم عقد اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنسبة لفترة 2017-2020، تهدف إلى دعم قدرات السيدات المنتخبات، دعم التشبيك وإدماج مقاربة النوع في مخطط عمل الجماعات الترابية، إضافة إلى إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات الترابية.

وبتاريخ 11 دجنبر 2017، تم إحداث شبكة النساء المنتخبات المحليات REFELA في إطار الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمديرية العامة للجماعات المحلية، بتنسيق مع الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية AMPCC. هذه الشبكة، انبثقت عن الشبكة الافريقية REFELA- AFRIQUE وهي آلية غير سياسية مستقلة تتشكل من النساء المنتخبات على المستوى المحلي، تهدف إلى تطوير قدرات هذه الفئة في القيادة، كما تشجع تبادل الخبرات وبالتالي تعزز مساهمتها في إدارة الشأن المحلي من أجل رفع التمثيلية داخل مراكز اتخاذ القرار.

كما تمت مواكبة الشبكة في قمة AFRICITIES (المدن الافريقية) 2018 المنعقدة بمراكش بدعم ورشة خاصة بإدماج مقاربة النوع في الحكامة الترابية، وقد ساهمت هذه الورشة في تعزيز التعارف بين مختلف المشاركات وتبادل خبراتهن في ميدان القيادة النسائية وفي تدبير الشأن المحلي، وفي الختام قدمت المنتخبات الأفريقيات، توصيات لوضع خطة عمل تتضمن إطارا داعما طيلة فترة انتدابهن.

ولتنفيذ الإجراءات المتعلقة بدعم تمثيلية ومشاركة النساء في مناصب المسؤولية، قامت الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية بإنجاز دراسة حول: «مكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب» مع تحديد متطلبات التدابير المؤسساتية الجديدة والآليات المناسبة واقتراح مبادئ توجيهية جديدة ترمي إلى تعزيز مكانة المرأة بمواقع المسؤولية. كما وقعت الوزارة اتفاقية مع منتدى الاتحادات الفيدرالية بكندا -FOF -من أجل تطوير القيادة النسائية على الصعيد المحلي، هذا بالإضافة إلى مواكبة بعض القطاعات الوزارية وتحسيسها حول أهمية إدراج مقاربة النوع في الإطار المرجعي للوظائف والكفاءات (REC).

وعمل قطاع العدل بدوره على تعزيز دور المرأة في المهن القضائية والقانونية، لا سيما مهنة العدول التي فتحت في وجه المرأة بعد قرار جلالة الملك على إثر المجلس الوزاري بتاريخ 22يناير2018. حيث تم تنظيم مباراة لولوج خطة العدالة (دورة ماي 2018)، وقد شكلت النساء 37،38 % من نسبة الناجحين في الامتحان المذكور. إضافة إلى برمجة دورات للتكوين التأهيلي لفائدة 15 موظفة برسم سنة 2019، لتولي مناصب المسؤولية.

وبخصوص الإجراء الرامي إلى تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار، عملت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي على تعزيز التعاون مع الدول وبرامج التنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك من خلال تنسيق تنفيذ مخطط الأمم المتحدة لدعم التنمية (UNDAF 2021-2017) الذي تم التوقيع عليه في 11 يوليوز 2017. وبخصوص الإجراء المتعلق بتسهيل وصول النساء إلى مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية، تعمل الوزارة على تفعيل الإجراءات التي من شأنها دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية. وقد بلغت نسبة النساء في المناصب العليا سنة 2018 نسبة 45% مقابل ما يقارب 29،6% سنة 2017. وتشغل النساء % 57 من مناصب رؤساء المصالح يليها مناصب رؤساء الأقسام (36%) ، والمدراء (20%) والسفراء (18%)، والقناصل (18%)، ونواب السفراء (6%).

كما استفاد عدد من الأطر النسائية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي من دورات تكوين وبرامج تدريب بالخارج في مواضيع ومجالات متنوعة تتعلق بالقيادة النسائية وتطوير المهارات في مجال النوع وذلك خلال سنة 2017 و2018.

هذا، وتعمل الوزارة على تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في مباريات وامتحانات الكفاءة المهنية، خصوصا على مستوى تمثيلية المرأة بين موظفي الوزارة، حيث بلغ معدل تمثيل المرأة بين موظفي الوزارة، سنة 2018، 35،61%، وذلك بحصة تناهز 47،11%، على المستوى المركزي 35،46% بالقنصليات و25،07% بالسفارات.

وبالنسبة لدعم تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية بقطاع الماء، مكنت الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» من تحفيز القطاع لتعزيز تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية كالتالي:

- الموظفات الساميات: 2، رئيسات الأقسام: 8، رئيسات المصالح: 40
- تمثيلية النساء المسؤولات بالنسبة للرجال المسؤولين: 28بالمئة مركزيا و11 بالمئة جهويا وإقليميا؛
- عدد النساء المتفوقات (الحاصلات على الشواهد): 187 مهندسة ومتصرفة و248 تقنية السلم 11.

كما تعمل الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على مراعاة مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية بالقطاع بحيث بلغت نسبة النساء 38،5 % من مجموع موظفي الوزارة، وعرفت حصة النساء من مجموع المناصب استقرارا في حدود 35%.

كما بادرت رئاسة النيابة العامة في مجال تعزيز تمثيلية النساء في مواقع القرار، إلى تفعيل مقاربة النوع في مجال توظيف الأطر العاملة بها، حيث بلغت النسبة المئوية للنساء في مناصب المسؤولية 16.67%، والنسبة المئوية للنساء العاملات داخل المؤسسة 36.15%.

وعلى مستوى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تم تخصيص 28 منصبا للنساء من أصل 400 برسم سنة 2017 أي بنسبة 7%، و50 منصبا للنساء من أصل 350 برسم سنة 2018 أي بنسبة 14 %، أخذا بعين الاعتبار الحاجيات من الموارد البشرية والطبيعة الأمنية للقطاع، علما بأن الموظفات لا يشكلن سوى نسبة 15% من مجموع الموظفين، كما تم تعيين 23 موظفة في مناصب المسؤولية.

كما أطلقت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، برنامج تكوين يهدف بالأساس إلى تأهيل الموظفة لتحمل المسؤولية، إضافة إلى تكوين متخصص بشراكة مع جامعات يستفيد منه موظفات وموظفي المندوبية العامة (14 موظفة من أصل 178) في العديد من التخصصات.

ولتفعيل تدابير الاستراتيجية الوطنية لمأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية من أجل تسهيل وصول النساء إلى مناصب المسؤولية، فإنه على مستوى وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تمثل نسبة تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية بمختلف درجاتها 26% بالمصالح الخارجية و54% بالمصالح المركزية، حيث تشغل النساء مناصب عليا كمنصب الكاتبة العامة للوزارة ومنصب المديرة المركزية ومنصب المديرة المركزية بالنيابة من بين 7 مديريات. كما تحرص الوزارة على ضمان تمثيلية متوازنة بين الرجال والنساء في لجان المباريات ولجان الانتقاء المحدثة للإشراف على عمليات التوظيف والتعيين في مناصب المسؤولية والترقي عن طريق امتحانات الكفاءة المهنية.

وتبلغ نسبة النساء المزاولات بكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني 44% من العدد الإجمالي للموظفين ويشغلن 34% من مناصب المسؤولية.

وبخصوص الإجراء الرامي إلى تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الإمكانيات العالية، عمل قطاع الماء سنة 2018 على تنمية مهارات النساء في مجالات إدماج النوع في السياسة العمومية وقيادات المشاريع في ما مجموعه 107 من الموظفات المسؤولات. وبالنسبة لعضوية النساء في المجالس الإدارية لوكالات الأحواض المائية بصفتها مؤسسات عمومية فقد قرر القانون 36-15 المتعلق بالماء تمثيلية الجمعيات التي تشتغل على برامج الماء في المجلس الأعلى للماء.

كما عمل قطاع الاتصال، خلال سنة 2017 على تنظيم دورة تكوينية حول تقوية القيادة، شكلت فيها نسبة المستفيدات 50% من مجموع المستفيدين. كما نظمت وكالة المغرب العربي للأنباء لقاء تكوينيا حول "الريادة النسائية" لفائدة أربعين من الأطر النسائية المتميزة بالوكالة.

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور الثالث، موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلسلة النتائج

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 1.3: تسهيل الولوج المتساوي للنساء والرجال إلى مراكز القرار السياسي						
الإجراء 1.1.3: وضع تدابير التمييز الإيجابي للرفع من تمثيلية النساء وتعزيز مشاركتهن في مراكز القرار السياسي	وزارة الداخلية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	2018	021	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الهدف 1.4: تفعيل القوانين المتعلقة بمحاربة التمييز ضد النساء- الهدف 5.4: التقليص المستدام لانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء	وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) – سنة 2017: عرفت إنجاز 784 دورة تكوينية لتنمية القدرات لفائدة 21.156 مشاركا يتشكلون من منتخبات ومنتخبين محليين وأطر وأعوان بالإدارتين المركزية والترابية، 4.418 منهم يمثلون العنصر النسوي، أي بنسبة 21%. حيث سمح ذلك بتحقيق 78.155 يوما تكوينيا، تم انجاز 23.55%منها في إطار برنامج التكوين لفائدة النساء بالعمالات والأقاليم. – سنة 2018: من شهر يناير إلى شهر شتنبر-، عرفت انجاز 453 دورة تكوينية لفائدة 11748 منتخبة ومنتخبا محليا إضافة إلى أطر وأعوان بالإدارتين المركزية والترابية تمثل النساء ما مجموعه 2467 مستفيدة أي بنسبة 21%. – عقد اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنسبة لفترة 2017-2020 تهدف إلى: ○ دعم قدرات السيدات المنتخبات والموظفات العاملات بالجماعات الترابية في ميدان القيادة؛ ○ دعم التشبيك بالنسبة للسيدات المنتخبات سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الإفريقي؛ ○ إدماج مقاربة النوع في مخطط عمل الجماعات الترابية؛ ○ إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات الترابية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.3: تحسيس وتعبئة النساء والأحزاب السياسية لدعم تمثيلية النساء في الحقل السياسي	وزارة الداخلية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الثقافة والاتصال	2017	2021	الإجراء 2.2.3: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية : – تنظيم بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): في إطار مشروع «نحو حكومات دامجة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة وبلورة السياسات»: زيارة دراسية في الفترة ما بين 8 و11 ماي 2018، بروما – إيطاليا، لفائدة ممثلين عن البرلمان المغربي بمجلسيه، النواب والمستشارين، وأعضاء من المجالس الترابية بهدف الاطلاع على كيفية وضع القوانين المراعية للنوع الاجتماعي، وصياغة السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتفاوض بشأنها وتنفيذها، وإشراك المرأة في الحياة العامة، وتبادل المعلومات العملية والآراء حول عمليات الإصلاح المماثلة وتطبيقها. – تنظيم ودورة تكوينية لفائدة أعضاء البرلمان بغرفتيه ورئيسات الجماعات المحلية يومي 12 و13 يوليوز 2018 وذلك حول موضوع موضوع « وضع البرلمان والجماعات الترابية في خدمة النساء والرجال». – تنظيم مؤتمر الحوار الاقليمي حول:» القيادة النسائية والمشاركة السياسية للمرأة»، يومي 10 و11 يوليوز 2018، الذي عرف مشاركة أزيد من 200 ممثل وممثلة عن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وشكل فرصة لعرض التقريرين المنجزين ضمن البرنامج المذكور، والمتعلقان ب «المشاركة السياسية للنساء – حالة المغرب»، و»تقييم مشاركة النساء في الحياة السياسية في البرلمان والمجالس المنتخبة بالمغرب».

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.3: تحسيس وتعبئة النساء والأحزاب السياسية لدعم تمثيلية النساء في الحقل السياسي	وزارة الداخلية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الثقافة والاتصال	2017	2021	الإجراء 2.2.3: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار	وزارة الداخلية : – 11 دجنبر2017 : إحداث شبكة النساء المنتخبات المحليات REFELA – المغرب في إطار الشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمديرية العامة للجماعات المحلية –بوزارة الداخلية بتنسيق مع الجمعية المغربية لرؤساء المجالس الجماعية. – مساهمة شبكة النساء المنتخبات المحليات في قمة أفريسيتي 2018 المنعقدة بمدينة مراكش، من خلال دعم ورشة خاصة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الحكامة الترابية. – خلال سنة 2018: نظمت المديرية العامة للجماعات المحلية مجموعة من الدورات التكوينية في مواضيع مختلفة، منها المالية المحلية، الصفقات العمومية، التخطيط، التعمير، الشرطة الإدارية، تدبير المرافق العمومية المحلية، مستجدات الإطار القانوني المتعلق بالجماعات الترابية، برنامج عمل الجماعة، العرائض الموجهة للجماعات الترابية من طرف المواطنات والمواطنين والجمعيات. – تشكيل شبكة النساء المنتخبات المحليات REFELA المغرب وإعداد نظامها الداخلي.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 2.3.دعم تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية						
الإجراء:1.2.3 تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 7.2.5:النهوض بشروط القيادة النسائية	الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: - توقيع اتفاقية مع منتدى الاتحادات الفيدرالية بكندا-FOF- من أجل تطوير القيادة النسائية على الصعيد المحلي وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: إنجاز المقتضيات المرجعية والشروع في عملية انتقاء مكتب الخبرة لإنجاز المواكبة لحوالي 40 امرأة إطار، ورئيسات مصالح بالوزارة. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي: خلال سنة 2017 و2018: استفادة عدد من الأطر النسائية من دورات تكوين وبرامج تدريب بالخارج في مواضيع ومجالات متنوعة تتعلق بالقيادة النسائية وتطوير المهارات في مجال النوع وزارة العدل: برمجة دورات للتكوين التأهيلي لفائدة 15 موظفة برسم سنة 2019، لتولي مناصب المسؤولية. وزارة الشغل والإدماج المهني: تعبئة استمارات تتعلق بتحيين الدراسة المرتبطة بمكانة المرأة في مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية. تقديم مقترحات تتعلق بتحيين الدراسة المرتبطة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة العامة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء:1.2.3 تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 7.2.5:النهوض بشروط القيادة النسائية	وزارة الثقافة والاتصال: خلال سنة 2017: نظم قطاع الاتصال دورة تكوينية حول تقوية القيادة، شكلت فيها نسبة المستفيدات 50% من مجموع المستفيدين. نظمت وكالة المغرب العربي للأنباء لقاء تكوينيا حول "الريادة النسائية" لفائدة أربعين من الأطر النسائية المتميزة بالوكالة، واندرج هذا اللقاء، الذي نظم على مدى ثلاثة أيام، في إطار سياسة التكوين وتعزيز قدرات الرأسمال البشري بالوكالة. وزارة الشباب والرياضة: سنة 2017 : المشاركة في « لقاء الأطر Team building» وفي دورات تكوينية في مجال» التدبير وقيادة الفريق، التواصل والميزانية المستجيبة للنوع « سنة 2018 : المشاركة في دورة تكوينية حول « تقوية القيادة النسائية ومقاربة النوع.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء:1.2.3 تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 7.2.5:النهوض بشروط القيادة النسائية	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة: حرص الوزارة على أن تكون لجان الانتقاء المحدثة للإشراف على عمليات التعيين في مناصب المسؤولية مكونة بشكل يساهم في ضمان تمثيلية متوازنة بين الرجال والنساء في هذه الهيئات، والجدير بالإشارة أن نسبة مهمة من هذه اللجان تترأسها نساء. بلغت نسبة تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية بمختلف درجاتها 26% بالمصالح الخارجية و54% بالمصالح المركزية، حيث تشغل النساء مناصب عليا كمنصب الكاتبة العامة للوزارة ومنصب المديرة المركزية ومنصب المديرة المركزية بالنيابة من بين 7 مديريات. تعيين مؤخرا سيدة على رأس الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.
						وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة /قطاع الاسكان وسياسة المدينة: تستفيد حاليا 50% من النساء من مجموع المستفيدين في قطاع الاسكان وسياسة المدينة من التكوين المتوج بشهادة الماستر بالمعهد العالي للتجارة وادارة المقاولات والجامعة الدولية بالرباط وجامعة موريال بكندا.
						كتابة الدولة المكلفة بالماء: سنة 2018: تنمية مهارات النساء في مجالات إدماج النوع في السياسة العمومية وقيادات المشاريع في ما مجموعه 107 من الموظفات المسؤولات.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء:1.2.3 تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 7.2.5:النهوض بشروط القيادة النسائية	قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: وضع برنامج قطاعي للتكوين المستمر حيث تم تخصيص الوحدة 6 من التكوين لموضوعين يتعلقان بمقاربة النوع: الأول حول القيادة النسائية والثاني يتعلق بالتدبير المبني على النتائج الذي يراعي مقاربة النوع.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.3: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الصحة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي كتابة الدولة المكلفة بالماء كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري	2018	2021	الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: إنجاز أنشطة لتقوية وتنفيذ الآليات التي تسمح بالرفع من التمثيلية السياسية للنساء في أفق المناصفة في الهيئات المنتخبة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية، من خلال: - القيام بدورات التكوين لفائدة النساء المرشحات للانتخابات التشريعية، والتي استفادت منها 120 امرأة من 22 حزبا سياسيا - تنظيم دورات تكوينية حول التشاور العمومي لفائدة 40 منظمة من المجتمع المدني و40 امرأة برلمانية. - تنظيم جلسات استشارية، لفائدة البرلمانيات والنساء رئيسات الجماعات والمقاطعات حول موضوع «وضع البرلمان والجماعات المحلية في خدمة النساء والرجال». بالإضافة إلى لقاءات الأقران بين البرلمانيات والمنتخبات من الدول المشاركة (المغرب، تونس، مصر، الأردن، إنجلترا، وفرنسا) - إنجاز تقريرين حول «مشاركة المرأة السياسية في البرلمان والجماعات المحلية» و«تقييم المشاركة السياسية للمرأة في المغرب».

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.3: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الصحة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي كتابة الدولة المكلفة بالماء كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري	2018	2021	الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي: تعزيز التعاون مع الدول وبرامج التنمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذالك من خلال تنسيق تنفيذ مخطط الأمم المتحدة لدعم التنمية (UNDAF 2017-2021) الذي تم التوقيع عليه في 11 يوليوز 2017. وزارة الشغل والادماج المهني : توزيع وتعبئة استمارة خاصة بمخطط متعلق باستقصاء الرأي ووضع برنامج للتواصل من أجل تعزيز ثقافة المساواة في الوظيفة العمومية. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المساهمة في تدعيم الترشيحات النسائية لمختلف الاستحقاقات بالخارج، خاصة تلك المتعلقة بعضوية المنظمات الدولية أو رئاستها... المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج تعيين 23 موظفة في مناصب المسؤولية، أخذا بعين الاعتبار الطبيعة الأمنية لقطاع السجون.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.3: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية الوزارة المنتدبة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الصحة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي كتابة الدولة المكلفة بالماء كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري	2018	2021	الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة	كتابة الدولة المكلفة بالماء: مكنت الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» من تحفيز القطاعات لتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار. بالنسبة لقطاع الماء فإن تمثيلية ومشاركة النساء في جميع مواقع المسؤولية هي كالتالي: · الموظفات الساميات: 2 · رئيسات الأقسام: 8 · رئيسات المصالح: 40 تمثيلية النساء المسؤولات بالنسبة للرجال المسؤولين: 28بالمئة مركزيا و11 بالمئة جهويا وإقليميا. كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني: تشغل النساء بكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني 34% من مناصب المسؤولية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3. 2.3: تفعيل تدابير الاستراتيجية الوطنية لمأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية لتسهيل وصول النساء إلى مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة- الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الشغل والإدماج المهني : تتوفر الوزارة على: - 50 في المائة من المسؤولين في المناصب العليا من النساء؛ - 18 في المائة من المسؤولين من النساء؛ - 40 في المائة من الموارد البشرية من النساء. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي: بلغت نسبة النساء في المناصب العليا سنة 2018 نسبة 45% مقابل ما يقارب 29،6% سنة 2017. تشغل النساء % 57 من مناصب رؤساء المصالح يليها مناصب رؤساء الأقسام (36%) ، والمدراء (20%) والسفراء (18%)، والقناصل (18%)ونواب السفراء (6%). الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: تتم مراعاة مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية بالقطاع بحيث: - بلغت نسبة النساء 38،5 % من مجموع موظفي الوزارة؛ - عرفت حصة النساء من مجموع المناصب استقرارا في حدود 35%/. كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة: منذ مارس 2018: اعتماد إستراتيجية إدماج النوع في برامج استراتيجيات كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.3 .4: السعي للمناصفة بين النساء والرجال في عضوية المجالس الإدارية للمؤسسات والشركات العمومية وغيرها من هيئات صنع القرار	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	الإجراء 7.2.5: النهوض بشروط القيادة النسائية	وزارة الشغل والإدماج المهني: الاشتغال ضمن المحور الثاني من الإستراتيجية على إعادة صياغة بعض النصوص القانونية ولاسيما النص المتعلق بالمناصب العليا. كتابة الدولة المكلفة بالماء: بالنسبة لعضوية النساء في المجالس الإدارية لوكالات الأحواض المائية بصفتها مؤسسات عمومية فقد قرر القانون 36-15 المتعلق بالماء تمثيلية الجمعيات التي تشتغل على برامج الماء في المجلس الأعلى للماء والمناخ وفي مجالس وكالات الأحواض المائية وفي المجالس الإقليمية للماء وتحتل النساء 3/1 من تمثيلية هاته الجمعيات.

المحور الرابع «حماية النساء وتعزيز حقوقهن»

المحور الرابع «حماية النساء وتعزيز حقوقهن»

طبقا للمادتين 19 و22 من الدستور، وتفعيلا لالتزامات البرنامج الحكومي 2017 - 2021، وتبعا لروح المادة 3 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عملت الحكومة المغربية على اتخاذ مجموعة من التدابير الملائمة، في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من أجل تمكين النساء من التمتع وممارسة حقوقهن وحرياتهن الأساسية.

إذ يهدف المحور الرابع إلى تفعيل القوانين المتعلقة بمحاربة التمييز ضد النساء التي تمنع المساس بحقوقهن. كما سيساهم التطبيق الفعلي للقوانين المصادق عليها وكذا ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في تحقيق المساواة الحقيقية. فالتنفيذ الفعلي للإطار القانوني والتنظيمي سيضمن فعالية محاربة جميع أشكال العنف ضد النساء وتقوية حمايتهن الاجتماعية، وستؤثر إيجابيا على تمكينهن الاقتصادي.

وقد حدد المحور الرابع من الخطة «إكرام 2» ستة أهداف تتمثل في ما يلي:الهدف 1.4: تفعيل القوانين المتعلقة بمحاربة التمييز ضد النساء

الهدف 2.4: ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن

الهدف 3.4: ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي

الهدف 4.4: ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

الهدف 5.4: التقليص المستدام لانتشار العنف المبني على النوع

الهدف 6.4: تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء

حصيلة تنفيذ الهدف 1.4: تفعيل القوانين المتعلقة بمحاربة التمييز ضد النساء

عملت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على إصدار ونشر القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في الجريدة الرسمية في 12 مارس 2018 الذي دخل حيز التنفيذ في 13 شتنبر 2018، مع الشروع في إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون وذلك لبلوغ الهدف المتعلق بتفعيل القوانين المتعلقة بمحاربة التمييز ضد النساء. وفي هذا الإطار اتخذت رئاسة النيابة العامة مجموعة من الإجراءات لضمان التنزيل الأمثل للمقتضيات القانونية ذات الصلة، يمكن إجمالها في الآتي:

1. تفعيل القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء عبر عدة مبادرات منها:
   - الاستمرار في دعم وتطوير أداء خلايا التكفل بالنساء في المحاكم من خلال تكوين القضاة النيابة العامة والعاملين الاجتماعيين؛
   - عقد عدة ملتقيات وندوات تعنى بتحسيس الفاعلين بالمستجدات القانونية التي نص عليها قانون محاربة العنف ضد النساء؛
   - إصدار المنشور رقم 1 للوكيل العام للملك رئيس النيابة العامة الموجه إلى النيابات العامة والذي أكد على ضرورة الاعتناء بالفئات الخاصة، ومنها النساء، والتكفل بها قضائيا واستقبالهم في ظروف تليق بوضعيتهم.
   - توجيه رئاسة النيابة العامة لمنشور، بتاريخ 28 يونيو 2018، حول قانون محاربة العنف ضد النساء يدعو مسؤولي النيابة العامة إلى تنظيم اجتماعات ولقاءات للتعريف بالقانون وفهم مضامينه، كما يحث قضاة النيابة العامة على تفعيل القواعد الموضوعية والاجرائية للقانون المذكور. إضافة إلى المنشور عدد48 بتاريخ 06 دجنبر 2018 حول حماية الحياة الخاصة للأفراد في ظل القانون رقم103.13.

2. تفعيل القانون رقم 27.14 المتعلق بالإتجار بالبشر عبر الآتي:
   - توجيه رسالة دورية عدد32س، بتاريخ 03 يوليوز 2018، حول حماية ضحايا الاتجار بالبشر والتي أكدت على الجانب الحمائي للضحايا منذ المراحل الأولى للبحث ولا سيما النساء والأطفال، مؤكدة على دعم التكفل بهم من خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالنيابات العامة وتنسيق خدمات التكفل عبر اللجن الجهوية المحلية؛
   - الإعداد لإنجاز فيلم وثائقي حول الاتجار بالبشر من أجل التعريف بالظاهرة والتحسيس بخطورتها بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذا إعداد كبسولات في شكل وصلات إعلامية.

ولتنفيذ الإجراء ذي الصلة بإنهاء عملية المصادقة على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بخطة «إكرام» وضمان دخولها حيز التنفيذ تمت المصادقة، أو وضع في مسار المصادقة، على رزنامة من القوانين سنتي 2017 و2018، تتمثل في ما يلي:

- إصدار ونشر القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في الجريدة الرسمية في 12 مارس 2018 الذي دخل حيز التنفيذ في 13 شتنبر 2018، مع الشروع في إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون؛
- المصادقة على ظهير شريف رقم 1.18.20 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 83.17 بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، بالإضافة إلى مشروع مرسوم صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 3 ماي 2018؛
- المرسوم رقم 2.17.356 الصادر في 27 شتنبر 2017 بتتميم لائحة الأشغال التي يمنع فيها تشغيل العاملات والعمال المنزليين؛
- المرسوم رقم 2.17.355. الصادر في 31 غشت 2017 بتحديد نموذج عقد العمل الخاص بالعاملة أو العامل المنزلي
- تنفيذ القانون رقم 27-14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر وإعداد مشروع النص التنظيمي المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وكيفية سيرها.
- مشروع القانون رقم 66-17 المتعلق بحق اللجوء وشروط منحه؛
- مشروع القانون رقم 72-17 المتعلق بالهجرة؛
- اعتماد مرسوم رقم 2.17.740 الصادر بتاريخ 6 يوليوز 2018 يتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وكيفية سيرها؛
- إتمام المصادقة على القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، وكذا القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

كما عملت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج على تنزيل التدابير الإجرائية المشار إليها بالمواد 363-81-60 الخاصة بالمحاور التالية: تعميم تدريس مادة حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني ضمن برامج التكوين الأساسي والمستمر الخاص بالموظفين المكلفين بتنفيذ القانون، تعزيز برامج التدريب والتكوين والتوعية بقيم الانسان وآليات حمايتها والنهوض بها الموجهة إلى القضاء والمكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي السجون،

إضافة إلى الإسراع باعتماد قانون جديد منظم للسجون بما يضمن أنسنة المؤسسات السجنية وتحسين ظروف إقامة النزلاء وتغذيتهم وحماية باقي حقوقهم، وذلك انسجاما مع الإجراء المتعلق بتنزيل خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

حصيلة تنفيذ الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن

قامت النيابة العامة بإعداد مطويات حول المرأة ضحية العنف تتناول تعريف العنف والتبليغ عنه وكذا إجراءات التكفل بالضحية يتم وضعها رهن إشارة خلايا التكفل بالنساء بالنيابات العامة، وذلك تنفيذا للإجراءات المرتبطة بتوعية النساء بحقوقهن.

وفي نفس السياق، قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج بتأسيس أندية حقوق الإنسان والمواطنة بالمؤسسات السجنية تتكون من السجناء، حيث تم تكوين أعضاء كل نادي في مجال التربية على القيم قصد تمكينهم من مضاعفة التكوين لعموم السجناء والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية من قبيل قيم التسامح والتضامن والمساواة وحل النزاعات بالطرق السلمية ومكافحة كل أشكال التطرف الديني عبر أنشطة متعددة.

وتبعا لذلك عملت المندوبية على إطلاق برنامج المساعدة القانونية في يناير 2017 والذي يروم توفير المساعدة والاستشارة القانونية لمن هم في حاجة إليها في صفوف السجناء والسجينات ومنها أساسا المساعدات القانونية والاستشارات ذات الصلة بحق الدفاع أمام المحكمة وأمام اللجن التأديبية بالمؤسسة السجنية. وقد شمل هذا البرنامج استفادة مجموعة من النزيلات، كما تم اعتماد برنامج «حماية» بشراكة مع اليونيسيف/UNICEF بهدف حماية الأطفال في صراع مع القانون، بالإضافة إلى إطلاق دراسة حول مدى تمتع الأطفال بحقوقهم والتي شملت مجموعة من المؤسسات السجنية.

حصيلة تنفيذ الهدف 3.4 : ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي

أطلقت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء، لضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث تم إطلاق البحث التجريبي في دجنبر 2018 في أفق إطلاق البحث الوطني أوائل 2019، من أجل أنتاج بيانات

جديدة متعلقة بانتشار العنف ضد النساء، كما عملت على الشروع في بلورة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2019-2030.

وتعمل الوزارة على استكمال ورش تهيئة وتجهيز 40 فضاء جديدا متعدد الوظائف للنساء في وضعية صعبة على مستوى مختلف جهات المملكة بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني، كما تمت برمجة إحداث 25 فضاء إضافيا برسم سنة 2018، تنفيذا للإجراء المتعلق بإعداد وتنفيذ إطار مرجعي خاص بالخدمات الأساسية للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

وبعد استيفاء مقتضيات البروتوكول الموقع سنة 2014 بين الوزارة والشركاء المؤسساتيين (وزارة العدل، وزارة الصحة، الأمن الوطني والدرك الملكي) بخصوص وضع منظومة معلوماتية حول حالات العنف ضد النساء والتي يتم استقبالها في الخلايا المؤسساتية التابعة لها، وتلبية للحاجيات التي عبر عنها شركاء المنظومة تمت سنة 2017 مواكبة تقنية قدمتها الوزارة عبر مكتب الدراسات (في إطار برنامج التعاون البلجيكي المنفذ بالتفويض لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA)، بهدف صيانة وتوسيع المنظومة. ولقد انخرطت رئاسة النيابة العامة بدورها في المنظومة واتفقت جميع الأطراف على العمل على تعميما على صعيد ربوع المملكة.

كما وضعت وزارة الصحة جملة من التدابير من أجل تنفيذ الإجراءات الرامية إلى محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي:

- مأسسة مجانية الشهادة الطبية للنساء ضحايا العنف في إطار «إكرام 1» ؛
- تعميم المنظومة المعلوماتية لتجميع المعطيات الخاصة بالنساء والفتيات ضحايا العنف.
- تضمين أسئلة متعلقة بالعنف ضد النساء في البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة والذي أعلنت نتائجه سنة 2018،
- تنظيم لقاءات تكوينية في مجال كيفية استعمال وتجميع المعطيات لفائدة المساعد(ة) الاجتماعي(ة) في خمسة جهات للمملكة وبرمجة باقي الجهات (7) لسنة 2019
- تنزيل تدخلات البرنامج الوطني للصحة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف مع تعميم إطاره المرجعي.
- تكييف دليل معايير التكفل بالنساء ضحايا العنف مع مجموعة الخدمات الأساسية المقدمة إلى النساء ضحايا العنف المقترحة من طرف هيئات الأمم المتحدة.

- تنظيم عمليات التحسيس حول أهمية التبليغ عن العنف الممارس ضد النساء عبر نشر ملصقات في هذا الشأن بمختلف المؤسسات الصحية، وتوزيع الملصقات الجدارية الخاصة للتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف في إطار التكوين المستمر للمساعدين الاجتماعيين.

وانسجاما مع ماسبق، بادرت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي إلى إطلاق دراسة حول العنف المبني على النوع والإدماج الاجتماعي بالوسط المدرسي-في إطار مشروع «التعليم الثانوي» المندرج ضمن البرنامج الثاني للتعاون مع هيئة تحدي الألفية. كما أنجزت دراسة تحليلية للوثائق المرتبطة بالعنف المبنى على النوع والإدماج الاجتماعي بالوسط المدرسي، لجهة طنجة تطوان الحسيمة، إضافة إلى إرساء نظام معلوماتي للتتبع وهي البوابة المعلوماتية «مرصد» التي تمكن من تسجيل حالات العنف بشكل آني على مستوى المؤسسات التعليمية.

كما تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية على نشر ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة في صفوف المؤطرين والمستفيدين من البرنامج من خلال الأنشطة الموازية (محاضرات، خطب منبرية، دروس ومحاضرات بالمساجد، حملات تحسيسية لفائدة النساء وبرامج إعلامية توعوية)، إضافة إلى التوعية الدينية بمبادئ الدين الإسلامي الداعي إلى محاربة العنف ضد النساء من خلال دروس الوعظ بالمساجد والبرامج الإعلامية. وكذا الحرص على إشراك ومساهمة المرأة في الملتقيات الدينية والبرامج الإعلامية والتحسيس والتوعية الدينية بالمؤسسات التعليمية والمنابر الدينية والإعلامية.

وانخرطت رئاسة النيابة العامة بدورها في عملية تطوير برنامج معلوماتي من أجل تتبع أمثل لقضايا وإحصائيات العنف ضد النساء لدى النيابات العامة والمحاكم، وذلك تعزيزا لآليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع.

وتنفيذا للإجراء الرامي إلى تتبع تنفيذ محاربة الإفلات من العقاب المرتبط بالسياسة الجنائية المتعلقة بمحاربة العنف ضد النساء، ففي إطار الجهود المبذولة لمحاربة الافلات من العقاب عن العنف القائم على النوع الاجتماعي ومتابعة الجناة، عرف عدد قضايا العنف ضد المرأة تطورا ملحوظا خلال سنة 2017 حيث تم تسجيل 16873 قضية أي بزيادة نسبة 12.4% بالمقارنة مع سنة 2016، كذلك الشأن بالنسبة لعدد المتابعين في هذه القضايا إذ تمت متابعة 18097 شخص خلال سنة 2017 بارتفاع بلغ نسبة 11.0%، وصدرت في حقهم خلال نفس السنة 13525 عقوبة، ويعزى هذا الارتفاع الذي تم تسجيله إلى تزايد الوعي لدى المواطنين بوجود آليات للتكفل بهذه الفئات والمتمثلة أساسا في خلايا التكفل بالنساء والأطفال المحدثة على صعيد محاكم المملكة ولدى باقي المؤسسات الة في عملية التكفل.

ولمواكبة تفعيل الإطار القانوني لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج، بتضمين مشروع مدونة السلوك والواجبات المهنية لمبادئ تهدف إلى تقدير النوع الاجتماعي تمنع بشكل قطعي ممارسة أي عنف أو القيام بأي سلوك او تصرف أو قول يمس بالتقدير والاحترام الواجب لها.

وفي نفس السياق، قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج باتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة في حق كل موظف ثبت قيامه بأفعال مخالفة للقانون خاصة بعد تعميم دورية على جميع المؤسسات السجنية تحث الموظفين على مناهضة كافة أشكال التعذيب وضرورة التقيد بالضوابط والمساطر القانونية.

حصيلة تنفيذ الهدف 4.4: ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

لتنفيذ الإجراءات الرامية إلى ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، بادرت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية إلى توقيع اتفاقيات الشراكة مع 52 مركز للاستماع والتوجيه والمواكبة لفائدة النساء ضحايا العنف، برسم برنامج الشراكة لسنة 2017، بمبلغ ناهز 12 مليون درهم. وتمت مراجعة وتحيين دفتر التحملات الخاص بمجال الاستماع والتوجيه والمواكبة لفائدة النساء ضحايا العنف، وكذا ملاءمته مع مقتضيات القانون 103.13المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، خاصة باب التعاريف لمختلف أشكال العنف ضد النساء، التي جاء بها هذا القانون.

كما قامت وزارة العدل بإعداد خطة عمل وزارة العدل في مجال حماية والتكفل بالنساء والمساهمة في إعداد خطط العمل الجهوية والمحلية في مجال التكفل بالنساء، كما عملت الوزارة على تجهيز 69 خلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وفق معايير نموذجية من شأنها تمكين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بها من ممارسة الاختصاصات الموكولة إليهم بموجب القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

كما نظمت الوزارة أياما دراسية وتحسيسية لأعضائها بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف للتعريف بالمقتضيات القانونية للقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وتلك المتعلقة بمأسسة عملية التكفل بالفئة المستهدفة ضمانا لتيسير دخول القانون حيز التنفيذ، إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية حول المقتضيات القانونية الكفيلة بتعزيز الحماية القانونية للنساء.

وفي السياق ذاته، قامت الوزارة بإعداد مطويات للمساعدة القانونية ووضعها رهن إشارة مرتفقي المحاكم توضح للنساء حسب الحالة التي يتواجدن عليها، وإعداد صفحة للتواصل الاجتماعي بين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات المكتسبة في مجال محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما تم تنظيم لقاءات تشاورية لتحيين النظام المعلوماتي على مستوى المحاكم لضم الخدمات التي أوكلت للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف.

كما أعدت الوزارة دراسة تشخيصية حول تفعيل دور مراكز الاستماع والوساطة، إضافة إلى تفعيل إجراءات الرقابة والحماية بمحيط المؤسسات التعليمية في إطار اتفاقية الشراكة مع وزارة الداخلية، والقيام بحملات تحسيسية في أوساط المتعلمات والمتعلمين، مع التعبئة المجتمعية من أجل مدرسة المواطنة.

وفي السياق ذاته، بادرت النيابات العامة سنة 2017، باتخاذ العديد من التدابير التي تزكي مقاربة النوع وتسعى إلى حماية وتمكين المرأة من حقوقها القانونية ويتجلى النتائج من خلال:

- عدد النساء اللواتي تم استقبالهن في خلايا التكفل بالنساء والذي بلغ 80495 امرأة
- عدد النساء اللواتي تم الاستماع إليهن في خلايا التكفل بالنساء حيث بلغ 38174 امرأة
- عدد الجلسات القضائية المفتوحة من أجل جرائم العنف ضد النساء 4727.

حصيلة تنفيذ الهدف 5.4: التقليص المستدام لانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي

دأبت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على تنظيم الحملات الوطنية التحسيسية في السنتين الأخيرتين حول موضوع العنف في الأماكن العامة، وذلك لتعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء في الأماكن العامة، ففي سنة 2017، تمحور موضوع الحملة الوطنية الخامسة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، حول موضوع «العنف في الفضاءات العامة»، وفي سنة 2018 تم تنظيم الحملة الوطنية السادسة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، تحت موضوع «من أجل تعبئة جماعية ومجتمعية للقضاء على العنف ضد النساء».

ولتنفيذ الإجراء الهادف إلى إعداد وتنفيذ «برنامج الرجال والفتيان في محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي»، تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية على إدراج موضوع «إشراك الرجال والفتيان في محاربة العنف ضد النساء» ضمن الأنشطة الموازية بالبرنامج.

حصيلة تنفيذ الهدف 6.4: تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء

تعمل وزارة الشغل والإدماج المهني على تعزيز دور جهاز تفتيش الشغل، وذلك لتنفيذ الإجراء المتعلق بتعزيز فعالية عمليات مفتشية العمل، لتحسين ظروف عمل المرأة والضمان الاجتماعي للنساء، إذ قامت خلال سنة 2017 في إطار زيارات التفتيش الموجهة بإنجاز المخطط الوطني لتفتيش الشغل خاصة في شقه الثاني المتعلق بظروف عمل الفئات الخاصة، فقد بلغ عدد المؤسسات التي تمت زيارتها 3.141 مؤسسة، تشغل ما يناهز 184.848 أجير، سجل على إثرها 46.401 ملاحظة منها 6.901 همت عمل المرأة وحماية الأمومة. أما في ما يخص عملية الزيارات الموجهة المنجزة في إطار الدورية الوزارية المتعلقة بمراقبة المقتضيات القانونية الخاصة بحماية حقوق المرأة في العمل، فقد بلغ العدد الإجمالي لهذه الزيارات خلال سنة 2017، 18.156 زيارة تفتيش.

كما نظمت الوزارة 18 ورشة تكوينية في مجالي الحقوق الأساسية والقانون رقم 19.12 بتحديد شروط شغل وتشغيل العاملات والعمال المنزليين.

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور الخامس، موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلاسل النتائج

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 1.4 : تفعيل القوانين المتعلقة بمحاربة التمييز ضد النساء						
الإجراء 1.1.4: إصدار القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وضمان دخوله حيز التنفيذ	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة العدل	2017	2019	الإجراء 1.3.4: تعزيز وتثمين إنجازات الخطة «إكرام 1» في مجال محاربة العنف ضد النساء (الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومحلية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – تم إصدار ونشر القانون رقم 103،13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في الجريدة الرسمية في 12 مارس 2018 ودخوله حيز التنفيذ في 13 شتنبر 2018؛ – شرعت الوزارة بالتعاون مع القطاعات والمؤسسات المعنية في صياغة مسودة لتطبيق هذا القانون وضمان تنفيذه، وسيتم بالموازاة مع ذلك إطلاق مخطط لدعم التنفيذ؛ وزارة العدل: – مشاركة وزارة العدل في إصدار القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وإعداد النص التنظيمي المحدث للجنة الوطنية والخلايا المركزية واللامركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف. – تنظيم أيام دراسية وتحسيسية لأعضاء خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف للتعريف بالمقتضيات القانونية وتلك المتعلقة بمأسسة عملية التكفل بالفئة المستهدفة ضمانات لتيسير دخول القانون حيز التنفيذ.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.4: إنهاء عملية المصادقة على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بخطة «إكرام» وضمان دخولها حيز التنفيذ	وزارة العدل والقطاعات الحكومية المعنية	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة العدل: – المصادقة على ظهير شريف رقم 1.18.20 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) لتنفيذ القانون رقم 83.17 بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، بالإضافة إلى مشروع مرسوم صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 3 ماي 2018. – ويهدف هذا التعديل إلى ما يلي: ○ توسيع دائرة المستفيدين من خدمات الصندوق لتشمل الأولاد مستحقي النفقة خلال قيام العلاقة الزوجية إلى جانب مستحقي النفقة من الأطفال بعد انحلال ميثاق الزوجية. ○ تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستفادة من المخصصات المالية. ○ توسيع نطاق تدخل الصندوق ليشمل مبالغ النفقة المحكوم بها في المقرر القضائي عن اثني عشر شهرا السابقة عن تقديم طلب الاستفادة من الصندوق. ○ تعزيز آلية حماية أموال الصندوق في مواجهه أي تحايل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بلغت مخصصات صندوق التكافل العائلي التي تم صرفها إلى غاية شتنبر 2018: 51.535.790،84 درهم.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.4: إنهاء عملية المصادقة على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بخطة «إكرام» وضمان دخولها حيز التنفيذ	وزارة العدل والقطاعات الحكومية المعنية	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية – اعتماد القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛ – اعتماد القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، الذي نشر في الجريدة الرسمية في 12 مارس 2018. وزارة الثقافة والاتصال: – إتمام المصادقة على القانون 77.03 بالاتصال السمعي البصري، وكذا القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر؛ – نظم القطاع ندوة يوم 19 أكتوبر 2018 حول تنزيل المقتضيات القانونية الخاصة بصورة المرأة في الإعلام، بهدف بحث سبل التطبيق السليم والتفعيل الأمثل للمقتضيات الدستورية والقانونية التي تستهدف الإرتقاء بصورة المرأة في وسائل الإعلام.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.4: إنهاء عملية المصادقة على مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بخطة «إكرام» وضمان دخولها حيز التنفيذ	وزارة العدل والقطاعات الحكومية المعنية	وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومحلية	وزارة الشغل والإدماج المهني : – اعتماد القانون رقم 19-12 المتعلق بشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين الصادر بتنفيذه الظهير رقم 1.16.121 في 10 غشت 2016 (الجريدة الرسمية بتاريخ 22-08-2016)، وكذا نصوصه التطبيقية، ويتعلق الأمر ب : ▪ المرسوم رقم 2.17.356 الصادر في 27 شتنبر 2017 بتتميم لائحة الأشغال التي يمنع فيها تشغيل العاملات والعمال المنزليين المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و18 سنة (ج.ر بتاريخ 02-10-2017)؛ ▪ المرسوم رقم 2.17.355. الصادر في 31 غشت 2017 بتحديد نموذج عقد العمل الخاص بالعاملة أو العامل المنزلي (ج.ر بتاريخ 02-10-2017). – تنظيم 18 ورشة تكوينية في مجالي الحقوق الأساسية والقانون رقم 19.12 بتحديد شروط شغل وتشغيل العاملات والعمال المنزليين. – اعتماد مرسوم رقم 2.17.740 الصادر بتاريخ 6 يوليوز 2018 يتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وكيفية سيرها.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.4: تنزيل خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الشغل والإدماج المهني: – المصادقة على المخطط الاجرائي الخاص بالوزارة والذي يتضمن التدابير والمؤشرات والآجال المسطرة للتنفيذ، وذلك بعد إدخال بعض التعديلات على مضمونه. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: – انخراط القطاع في المسار المتعلق بإنجاز خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي هذا الإطار قامت الوزارة بالعمل على الاشتغال على محاور الخطة فيما يتعلق ببعد الهجرة. وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية: – تعميم التوعية الدينية بالمنابر الدينية والإعلامية. وزارة الثقافة والاتصال: – قطاعي الاتصال والثقافة منخرطين بشكل فعال في تنزيل العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تفعيل المخطط الإجرائي الخاص بالقطاعين.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.4: تنزيل خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج - تنزيل التدابير الإجرائية المشار إليها بالمواد 363-81-60 الخاصة بالمحاور التالية: ▪ تعميم تدريس مادة حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني ضمن برامج التكوين الأساسي والمستمر الخاص بالموظفين المكلفين بتنفيذ القانون ▪ تعزيز برامج التدريب والتكوين والتوعية بقيم الانسان وآليات حمايتها والنهوض بها الموجهة إلى القضاء والمكلفين بتنفيذ القوانين وموظفي السجون ▪ الإسراع باعتماد قانون جديد منظم للسجون بما يضمن أنسنة المؤسسات السجنية وتحسين ظروف إقامة النزلاء وتغذيتهم وحماية باقي حقوقهم.
						كتابة الدولة المكلفة بالماء: - تنزيل خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان بتنسيق تام مع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان حيث وضعت التدابير التي تهم هدفها الأول: تعزيز الديمقراطية والحكامة. والتي تهم التدابير 1، 201، 204، 206، 209، 210، 184، 185، 190، 192، 195، 96.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن						
الإجراء 1.2.4: محاربة الممارسات التمييزية ضد المرأة لدى السلطات والمؤسسات العمومية والخاصة	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة العدل وزارة الداخلية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء	وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: - إعطاء الانطلاقة ل: « إجراء دراسة استقصائية، ووضع استراتيجية للاتصال لتعزيز ثقافة المساواة في الوظيفة العمومية» بهدف: ○ وضع تشخيص للصور النمطية والسلوكيات والممارسات التي تعرقل سير المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. ○ إنجاز أدوات للممارسات الجيدة: الدليل، ميثاق قيم المساواة في الوظيفة العمومية، معجم، دفتر التحملات لتنظيم جائزة المساواة بالوظيفة العمومية... ○ تحديد التوصيات والتدابير المؤسساتية التي سيتم تنفيذها من أجل فهم أفضل للقيم المتساوية وترجمتها إلى خطة عمل للممارسات والسلوكيات الجيدة من أجل إرساء قواعد المساواة؛ ○ وضع استراتيجية الاتصال وخطة تنفيذها لترسيخ ثقافة المساواة في ممارسات وسلوكيات الموظفين ومكافحة الصور النمطية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.4: محاربة الممارسات التمييزية ضد المرأة لدى السلطات والمؤسسات العمومية والخاصة	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الشغل والإدماج المهني وزارة العدل وزارة الداخلية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء	وزارة الشغل والإدماج المهني: – خلال سنتي 2017 و2018: عملت وزارة الشغل والإدماج المهني في إطار تكريس وتطوير الحقوق الأساسية في العمل وخصوصا المساواة المهنية، على تنظيم النسخة الثانية والثالثة لجائزة المساواة المهنية لفائدة المقاولات الوطنية والدولية التي حققت إنجازات في مجال المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل فضاء المقاولة، وذلك عبر: 1. الترويج لمبدأ المساواة المهنية كثقافة شائعة داخل المقاولة؛ 2. ترسيخ مبدأ المساواة على مستوى تدبير الموارد البشرية؛ 3. اعتبار مبدأ الأبوة كمبدأ أساسي في المجال المهني. وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية – التحسيس والتوعية الدينية بالمؤسسات التعليمية. وزارة العدل : – نظم أعضاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال عددا من اللقاءات التواصلية مع مختلف الفاعلين في مجال حماية النساء من مؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني لتمكينهم من مقاربة وزارة العدل في تعزيز حقوق النساء. كتابة الدولة المكلفة بالماء: – يتوافق هذاالإجراء مع محاور ومشاريع استراتيجية مأسسة إدماج النوع في قطاع الماء والتي قدمت في يونيو 2017 ومع مقتضيات القانون 36-15 المتعلق بالماء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء2.2.4 تعزيز الممارسات الجيدة في مجال الاجتهاد القضائي تكفل المساواة بين المرأة والرجل، في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان	وزارة العدل	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة - مراعاة مقاربة النوع في اللجنة المكلفة بانتقاء المرشحين والمرشحات لاجتياز المباراة المعلن عنها في كتابة الدولة، وكذا في الارتقاء في الدرجة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.2.4: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوعية النساء بحقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة العدل وزارة الثقافة والاتصال وزارة الشباب والرياضة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	2017	2021	الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – 2017: نظمت الوزارة الحملة الوطنية الخامسة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، من 26 نونبر 2017 إلى 21 دجنبر 2017 تحت موضوع «العنف في الفضاءات العامة» – 2018: نظمت الوزارة الحملة الوطنية السادسة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، من 26 نونبر 2018 إلى 10 دجنبر 2018 تحت موضوع «من أجل تعبئة جماعية ومجتمعية للقضاء على العنف ضد النساء». – تفعيل «إعلان الرباط لوقف العنف ضد النساء في الأماكن العامة «والذي اعتمدته الوزارة بشراكة مع المدن الثلاث: الرباط والدار البيضاء ومراكش، خلال الحملة الخامسة عشر لمناهضة العنف ضد النساء التي نظمت في عام 2017، – تنظيم لقاء مع مجالس المدن الثلاث والمديرية العامة للجماعات المحلية (29/11/2018) بهدف الوقوف على حصيلة تنزيل الإعلان واستشراف برنامج عمل 2019. – إنجاز حصيلة تنزيل الإعلان وتقديمها خلال الندوة الختامية للحملة 16 لوقف العنف ضد النساء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.2.4: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوعية النساء بحقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة العدل وزارة الثقافة والاتصال وزارة الشباب والرياضة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	2017	2021	الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة العدل: – نظم أعضاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال عددا من اللقاءات التواصلية مع مختلف الفاعلين في مجال حماية النساء من مؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني لتمكينهم من مقاربة وزارة العدل في تعزيز حقوق النساء. – إعداد خطة عمل وزارة العدل في مجال الحماية والتكفل بالنساء – المساهمة في إعداد خطط العمل الجهوية والمحلية في مجال التكفل بالنساء وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: – التعبئة المجتمعية من أجل مدرسة المواطنة: ○ تنظيم 12 لقاء جهوي حول إرساء مدرسة المواطنة بشراكة مع اليونيسيف ○ تأطير أشغال الملتقى الأول حول دور القيادات الدينية في تعزيز قدرات النساء والشباب من أجل مناهضة العنف وتحقيق السلم في الدول العربية بشراكة مع الرابطة المحمدية للعلماء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء4.2.4 تحسين وتعزيز الآليات الإدارية والقضائية للانتصاف من انتهاكات حقوق النساء في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	وزارة العدل الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	2018	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: – نشر ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة في صفوف المؤطرين والمستفيدين من البرامج التي تنفذها الوزارة، من خلال الأنشطة الموازية (محاضرات، خطب منبرية، دروس ومحاضرات بالمساجد، حملات تحسيسية لفائدة النساء، برامج إعلامية توعوية في الموضوع). وزارة الثقافة والاتصال/ قطاع الاتصال – خلال سنة 2017 بثت قناة «تامزيغت» 145 ساعة للأسرة والمرأة والخدمات، كما بثت قناة «العيون « 27 ساعة خصصت للمرأة والأسرة»، وبثت قناة «السادسة» 24 ساعة للمرأة والطفل والأسرة. في حين بثت إذاعة محمد السادس 93 ساعة من البرمجة لتعزيز حقوق المرأة و121 ساعة موجهة للعائلة. – خصصت القناة الثانية خلال سنة 2017، 97 حصة برامجية لفائدة النساء، و94 برنامجا أي ما يعادل أكثر من 100 ساعة بث للبرامج المخصصة للمرأة خلال سنة 2018.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء4.2.4 تحسين وتعزيز الآليات الإدارية والقضائية للانتصاف من انتهاكات حقوق النساء في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	وزارة العدل الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	2018	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الثقافة – حرص الوزارة على تنظيم مختلف اللقاءات والندوات الفكرية والتظاهرات التي تتناول قضايا المرأة بمختلف أبعادها وتجلياتها. – على المستوى الجهوي، تسهر المديريات الجهوية للثقافة على تنظيم عدد من الأنشطة الثقافية والفنية الموجهة للمرأة وعلى دعم ومساندة الجمعيات المهتمة بشؤونها وقضاياها. وزارة الشباب والرياضة: – تنظيم أنشطة إشعاعية وموائد مستديرة وندوات ومحاضرات بالمؤسسات النسوية لنشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس وحقوق الانسان، وصل عدد المستفيدين منها برسم 2018-2017: 100584 امرأة وفتاة. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج – تأسيس أندية حقوق الإنسان والمواطنة بالمؤسسات السجنية تتكون من السجناء، حيث تم تكوين أعضاء كل نادي في مجال التربية على القيم قصد تمكينهم من مضاعفة التكوين لعموم السجناء والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية من قبيل قيم التسامح والتضامن والمساواة وحل النزاعات بالطرق السلمية ومكافحة كل أشكال التطرف الديني عبر أنشطة متعددة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.2.4: تحسين وتعزيز آليات المساعدة القضائية للنساء اللائي يتعرضن لانتهاك حقوقهن	وزارة العدل	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	2017	2021	الهدف 4.4: ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي	وزارة العدل: – تجهيز 69 خلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وفق معايير نموذجية من شأنها تمكين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بها من ممارسات الاختصاصات الموكولة إليهم بموجب القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. – إعداد مطويات للمساعدة القانونية ووضعها رهن إشارة مرتفقي المحاكم توضح للنساء حسب الحالة التي يتواجدن عليها. – تنظيم أيام دراسية للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف للتعريف بالمقتضيات القانونية وتلك المتعلقة بمأسسة عملية التكفل بالفئة المستهدفة ضمانات لتيسير دخول القانون حيز التنفيذ.
						وزارة الصحة: – تمت مأسسة مجانية الشهادة الطبية للنساء ضحايا العنف في إطار «إكرام1»

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.2.4: تحسين وتعزيز آليات المساعدة القضائية للنساء اللائي يتعرضن لانتهاك حقوقهن	وزارة العدل	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	2017	2021	الهدف 4.4: ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج – يناير 2017: إطلاق برنامج المساعدة القانونية للسجناء: والذي يروم توفير المساعدة والاستشارة القانونية لمن هم في حاجة إليها في صفوف السجناء والسجينات ومنها أساسا المساعدات القانونية والاستشارات ذات الصلة بحق الدفاع أمام المحكمة وأمام اللجن التأديبية بالمؤسسة السجنية. وقد شمل هذا البرنامج استفادة مجموعة من النزيلات. وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية: – تتبع تنفيذ برامج الأنشطة الدينية للتحسيس بمكافحة التمييز ضد النساء. وزارة الشباب والرياضة: – مشروع إحداث مراكز الاستماع داخل المؤسسات النسوية وتكوين أطر في المجال لاستكمال خبرتهن في مجال الخدمة الاجتماعية بهذه المؤسسات: – تنظيم حملات توعوية حول ظاهرة العنف بإشراك الفاعلين في المجال. – تنظيم ندوات وموائد مستديرة ولقاءات تواصلية لنقاش مختلف إشكالات ظاهرة العنف ضد النساء والتدابير الحكومية المتخذة لمناهضتها والتحسيس بخطورتها.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.4 : ضمان إطار ملائم وفعلي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي						
الإجراء 1.3.4: تعزيز وتثمين إنجازات الخطة «إكرام 1» في مجال محاربة العنف ضد النساء	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية المعنية	2017	2019	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – إنجاز وثيقة حول حصيلة الخطة «إكرام 1» في مجال محاربة العنف ضد النساء – مواصلة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمجال محاربة العنف ضد النساء: ○ إصدار ونشر القانون رقم 103,13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في الجريدة الرسمية في 12 مارس 2018 والشروع بالتعاون الوثيق مع القطاعات والمؤسسات المعنية في صياغة مسودة لتطبيق هذا القانون وضمان تنفيذه، ○ بلورة مخطط لدعم تنفيذ القانون رقم 103,13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ○ إطلاق سنة 2017، الدراسة المتعلقة بإنجاز البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء ولقد تمت سنة 2018 المصادقة على المنهجية واستمارة البحث. ○ الشروع في بلورة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء ○ مواصلة تنفيذ «إعلان الرباط لإنهاء العنف ضد النساء في الأماكن العمومية». الذي اعتمدته الوزارة والمدن الثلاث: الرباط والدار البيضاء ومراكش

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.3.4: تعزيز وتثمين إنجازات الخطة «إكرام 1» في مجال محاربة العنف ضد النساء	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية المعنية	2017	2019	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	○ استكمال ورش تهيئة وتجهيز 40 فضاء جديدا متعدد الوظائف للنساء في وضعية صعبة على مستوى مختلف جهات المملكة بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني وبرمجة إحداث 25 فضاء جديدا. تقدم هذه الفضاءات عدة خدمات من ضمنها: التكفل بالنساء ضحايا العنف (الاستقبال، الاستماع، التوجيه، المواكبة)، توفير الإيواء المؤقت والتمكين الاقتصادي لفئات النساء في وضعية هشاشة. ○ بعد استيفاء مقتضيات البروتوكول الموقع سنة 2014 بين الوزارة والشركاء المؤسساتيين بخصوص المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء (SIIVEF)، وتلبية للحاجيات التي عبر عنها شركاء المنظومة خلال اجتماع لجنة التتبع المنعقد بتاريخ 26 أكتوبر 2017، تم إطلاق الخبرة المتعلقة بمواكبة صيانة وتوسيع المنظومة (في إطار برنامج التعاون البلجيكي المنفذ بالتفويض لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA)، بهدف إنجاز التدخلات التقنية التي ستقدمها الوزارة عبر مكتب الدراسات. كما تم الاشتغال المشترك على مشروع بروتوكول جديد لتبادل المعطيات يوضح الالتزامات على مستوى كل قطاع لضمان إعمال المنظومة في مختلف الخلايا المؤسساتية التابعة له وتوفير شروط استمراريتها وديمومة نتائجها. ○ مواصلة مواكبة المرصد الوطني للعنف ضد النساء الذي أنجز تقريره الثاني (2017). ○ مواصلة تنظيم الحملات الوطنية التحسيسية لمحاربة العنف ضد النساء. ○ مواصلة دعم الجمعيات التي تدير مراكز الاستماع والإرشاد للنساء ضحايا العنف.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.3.4: تعزيز وتثمين إنجازات الخطة «إكرام 1» في مجال محاربة العنف ضد النساء	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية المعنية	2017	2019	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	وزارة الصحة: – مواصلة تنزيل تدخلات البرنامج الوطني للصحة للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف. – تضمين أسئلة متعلقة بالعنف ضد النساء في البحث الوطني حول السكان وصحة الأسرة والذي أعلنت نتائجه سنة 2018. وزارة العدل: – تنظيم المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم للقاءات تواصلية وحملات تحسيسية بشراكة مع مختلف الفاعلين في مجال حماية النساء من مؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني لنشر ثقافة المساواة ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: – إطلاق دراسة حول العنف المبني على النوع والإدماج الاجتماعي بالوسط المدرسي-في إطار مشروع «التعليم الثانوي» المندرج ضمن البرنامج الثاني للتعاون مع هيئة تحدي الألفية. – -القيام بدراسة تحليلية للوثائق المرتبطة بالعنف المبني على النوع والإدماج الاجتماعي بالوسط المدرسي لجهة طنجة-تطوان -الحسيمة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.3.4: تعزيز وتثمين إنجازات الخطة «إكرام 1» في مجال محاربة العنف ضد النساء	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية المعنية	2017	2019	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة – مواصلة تنفيذ إجراءات الخطة «إكرام» بطريقة عرضانية في جميع برامج الوزارة، ويتم تخصيص نسبة تقارب 50% للنساء من الجالية المغربية بالخارج، للمشاركة في الأنشطة المنظمة من طرف الوزارة (احتفالات عيد العرش، الأعياد الدينية، الجامعات الصيفية، المخيمات الصيفية...). – إحداث شبكات جغرافية وموضوعاتية (بكة النساء ا لصحفيا ت) .
الإجراء 2.3.4: إنجاز البحث الوطني الثاني حول العنف ضد المرأة	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة العدل وزارة الصحة المندوبية السامية للتخطيط وزارة الداخلية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	2018	2019	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – سنة 2017: إطلاق البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء من أجل إنتاج معطيات جديدة متعلقة بانتشار العنف ضد النساء، – سنة 2018: المصادقة على المنهجية واستمارة البحث، كما تم تنظيم دورات تدريبية لفائدة النساء الباحثات واطلاق البحث التجريبي في دجنبر 2018 في أفق إطلاق ألبحث الوطني أوائل 2019 والإعلان عن نتائجه. – إشراك القطاعات الحكومية المعنية وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال محاربة العنف ضد النساء، في مراحل إنجاز البحث: لجنة القيادة، البحث النوعي، المشاورات، مجموعات نقاش بؤرية...

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء3.3.4 : إعداد وتنفيذ «الاستراتيجية الوطنية الثانية لمحاربة العنف ضد النساء»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية الجماعات الترابية المؤسسات والمقاولات العمومية	2018	2021	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – الشروع في بلورة الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2019-2030 مع اعتماد منهجية تتضمن أربعة مراحل أساسية: مرحلة التشخيص/ مرحلة التخطيط الوطني / مرحلة التخطيط الجهوي / مرحلة المصادقة. وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية: – تتبع تنفيذ برامج الأنشطة الدينية للتحسيس بمكافحة التمييز ضد النساء. وزارة الشباب والرياضة: – مشروع إحداث مراكز الاستماع داخل المؤسسات النسوية وتكوين أطر في المجال لاستكمال خبرتهن في مجال الخدمة الاجتماعية بهذه االمؤسسات: – تنظيم حملات توعوية حول ظاهرة العنف بإشراك الفاعلين في المجال. – تنظيم ندوات وموائد مستديرة ولقاءات تواصلية لنقاش مختلف إشكالات ظاهرة العنف ضد النساء والتدابير الحكومية المتخذة لمناهضتها والتحسيس بخطورتها.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.3.4: تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط	2018	2021	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – إطلاق البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء من أجل إنتاج معطيات جديدة متعلقة بانتشار العنف ضد النساء – بعد استيفاء مقتضيات البروتوكول الموقع سنة 2014 بين الوزارة والشركاء المؤسساتيين بخصوص المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء (SIIVEF)، وتلبية للحاجيات التي عبر عنها شركاء المنظومة خلال اجتماع لجنة التتبع المنعقد بتاريخ 26 أكتوبر 2017، تم إطلاق الخبرة المتعلقة بمواكبة صيانة وتوسيع المنظومة (في إطار برنامج التعاون البلجيكي المنفذ بالتفويض لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA)، بهدف إنجاز التدخلات التقنية التي ستقدمها الوزارة عبر مكتب الدراسات. كما تم الاشتغال المشترك على مشروع بروتوكول جديد لتبادل المعطيات يوضح الالتزامات على مستوى كل قطاع لضمان إعمال المنظومة في مختلف الخلايا المؤسساتية التابعة له وتوفير شروط استمراريتها وديمومة نتائجها. – مواصلة مواكبة المرصد الوطني للعنف ضد النساء الذي أنجز تقريره الثاني (2017). – الشروع في إحداث مركز للتوثيق متخصص في النوع الاجتماعي (يتضمن مكتبة وثائقية وبوابة إلكترونية متخصصة) يمكن من إصدار تقارير منتظمة ترصد وضعية المساواة على المستوى الوطني والجهوي

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.3.4: تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط	2018	2021	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	وزارة الصحة: – تعميم المنظومة المعلوماتية لتجميع المعطيات الخاصة بالنساء والفتيات ضحايا العنف. – تنظيم لقاءات تكوينية في مجال كيفية استعمال وتجميع المعطيات لفائدة المساعد (ة) الاجتماعي(ة) لكل من جهة الدار البيضاء الكبرى، جهة بني ملال خنيفرة، الجهة الشرقية، جهة الرباط سلا القنيطرة، جهة سوس ماسة وبرمجة باقي الجهات (7 جهات) لسنة 2019. وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية: – إشراك المرأة العالمة بإلقاء دروس حسنية؛ – مساهمة النساء في الحوارات الإذاعية والتلفزية. وزارة العدل – تنظيم لقاءات تشاورية لتحيين النظام المعلوماتي على مستوى المحاكم لضم الخدمات التي أوكلت للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين من استقبال واستماع ودعم وتوجيه ومرافقة للنساء ضحايا العنف بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف. – تنظيم دورات تكوينية لتكوين مكونين من النساء في مجال المساعدة الاجتماعية وتنمية مهاراتهن.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.3.4: تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط	2018	2021	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: – إعداد قاعدة معطيات دقيقة حول العنف بالوسط المدرسي على المستويات المحلي والإقليمي والجهوي والمركزي؛ – وضع مجموعة من المؤشرات المعيارية التي ستمكن الفاعلين في الحقل التربوي من تتبع ظاهرة العنف في الوسط المدرسي؛ – إعداد تقارير سنوية تبرز تطور عدد الحالات المضبوطة إجمالا وحسب الوسط والجنس – إرساء نظام معلوماتي للتتبع وهي البوابة المعلوماتية «مرصد»[1] التي تمكن من تسجيل حالات العنف بشكل آني على مستوى المؤسسات التعليمية،

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.3.4: إعداد وتنفيذ إطار مرجعي خاص بالخدمات الأساسية للتكفل بالنساء ضحايا العنف	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط	2019	2021	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الهدف 2.4: ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن-	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – مواكبة برنامج إحداث وتهيئة وتجهيز الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة على مستوى مختلف جهات المملكة بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني عبر إنجاز تشخيص مجالي ودفتر تحملات خاص بتسيير وخدمات هذه الفضاءات وذلك طبقا للمعايير الدولية في مجال التكفل بالنساء في وضعية صعبة وخصوصا النساء ضحايا العنف وتماشيا مع مقتضيات القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. – مراجعة وتحيين دفتر التحملات الخاص بمجال الاستماع والتوجيه والمواكبة لفائدة النساء ضحايا العنف، وكذا ملاءمته مع مقتضيات القانون 103.13المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، خاصة باب التعاريف لمختلف أشكال العنف ضد النساء، التي جاء بها هذا القانون، إضافة إلى تعديلات أخرى. – برمجة لسنة 2019، إنجاز حزمة خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف (في إطار برنامج التعاون البلجيكي المنفذ بالتفويض لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA). – تقوية قدرات الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء ومراكز الاستماع والإرشاد للنساء ضحايا العنف المدعمة من طرف الوزارة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.3.4: إعداد وتنفيذ إطار مرجعي خاص بالخدمات الأساسية للتكفل بالنساء ضحايا العنف	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط	2019	2021	الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الهدف 2.4: ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن-	وزارة الصحة : – تكييف دليل معايير التكفل بالنساء ضحايا العنف مع مجموعة الخدمات الأساسية المقدمة إلى النساء ضحايا العنف المقترحة من طرف هيئات الأمم المتحدة. – تعميم الإطار المرجعي للبرنامج الوطني للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.
						وزارة العدل: – تنظيم أيام دراسية للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف لتمكين النساء من استقبال واستماع جيدين ضمانا لتمتعهن بحقوقهن المكفولة بموجب القانون
						وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: – دراسة إمكانية بلورة خطة للتحسيس بالإطار المرجعي الخاص بالخدمات الأساسية للتكفل بالمستفيدات من البرنامج ضحايا العنف؛ – إشراك ومساهمة المرأة في الملتقيات الدينية والبرامج الإعلامية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 6.3.4: تطوير وتقاسم المعلومات والممارسات الجيدة في مجال محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة الثقافة والاتصال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط وقطاعات أخرى معنية	2018	2021	الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية - إنجاز وثيقة حول حصيلة الخطة «إكرام 1» في مجال محاربة العنف ضد النساء - نشر جميع التقارير والوثائق على مستوى الموقع الإلكتروني للوزارة. - الشروع في إحداث مركز للتوثيق متخصص في النوع الاجتماعي (يتضمن مكتبة وثائقية وبوابة إلكترونية متخصصة) يمكن من إصدار تقارير منتظمة ترصد وضعية المساواة على المستوى الوطني والجهوي - تنظيم ندوات ولقاءات وطنية وجهوية ودولية تشكل فرصا لتقاسم المعلومات والممارسات الجيدة في مجال محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وزارة العدل: - إعداد صفحة للتواصل الاجتماعي بين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات المكتسبة في مجال محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - برمجة أنشطة موازية ذات الصلة بالممارسات الجيدة في مجال محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي. - - الإسهام في الحملة التحسيسية لمناهضة العنف ضد النساء من خلال خطب منبرية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء7.3.4: مواكبة تفعيل الإطار القانوني لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة العدل	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الثقافة والاتصال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط وقطاعات أخرى معنية	2018	2021	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية. – الشروع في بلورة النصوص التطبيقية للقانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء – بلورة مخطط لمواكبة تنفيذ القانون رقم 103,13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. – إعداد كبسولات وفيديوهات قصد مواكبة تفعيل الإطار القانوني لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي. – تنظيم ندوات ولقاءات تواصلية للتحسيس والتعريف بالمقتضيات القانونية المرتبطة بالقانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. وزارة الصحة: – المشاركة في عدة لقاءات لتفعيل القانون 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء. ::1.2.3تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الهدف 2.4: ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن-	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة العدل	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الثقافة والاتصال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط وقطاعات أخرى معنية	2018	2021	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: – تنظيم أنشطة موازية لفائدة المؤطرين والمستفيدين من البرنامج حول الإطار القانوني لمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وزارة العدل: – تنظيم أيام دراسية للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف للتعريف بالمقتضيات القانونية وتلك المتعلقة بمأسسة عملية التكفل بالفئة المستهدفة ضمانات لتيسير دخول القانون حيز التنفيذ. – تنظيم لقاءات تشاورية لتحيين النظام المعلوماتي على مستوى المحاكم لضم الخدمات التي أوكلت للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء. ::1.2.3تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الهدف 2.4: ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن-	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة العدل	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الثقافة والاتصال وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المندوبية السامية للتخطيط وقطاعات أخرى معنية	2018	2021	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الثقافة والاتصال /قطاع الاتصال: – نظم قطاع الاتصال ندوة يوم 19 أكتوبر 2018 حول تنزيل المقتضيات القانونية الخاصة بصورة المرأة في الإعلام. وزارة الثقافة والاتصال / قطاع الثقافة) : – تنفيذ مضامين الاتفاقية الشراكة الموقعة مع وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية حول البرنامج الوطني لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة من خلال البرنامج الوطني لتنشيط المراكز الثقافية والمكتبات والذي يتضمن مجموعة من الأنشطة والأعمال الثقافية والتحسيسية التي تعالج ظاهرتي التمييز والعنف الممارسة ضد النساء – احتضان فضاءات المؤسسات الثقافية من أروقة المعارض والمكتبات ودور الثقافة والمسارح والمعاهد الموسيقية والمباني التاريخية، تظاهرات ثقافية حول ظاهرتي التمييز والعنف الممارس ضد النساء والمنظمة من طرف مختلف القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني،على سبيل المثال لا الحصر: انطلاق الحملة الوطنية لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء 2017 من فضاء المكتبة الوطنية وانطلاقها سنة 2018 من موقع شالة التاريخي. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج – تضمين مشروع مدونة السلوك والواجبات المهنية لمبادئ تهدف إلى تقدير النوع الاجتماعي تمنع بشكل قطعي ممارسة أي عنف أو القيام بأي سلوك أوتصرف أو قول يمس بالتقدير والاحترام الواجب لها

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 8.3.4: تتبع وتقييم تنفيذ محاربة الإفلات من العقاب للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز الممارسات الجيدة لملاحقة ومعاقبة الجناة	وزارة العدل	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان وزارة الصحة وزارة الداخلية المندوبية السامية للتخطيط وقطاعات أخرى معنية	2018	2021	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	وزارة العدل: – إعداد خطة عمل وزارة العدل في مجال حماية والتكفل بالنساء والمساهمة في إعداد خطط العمل الجهوية والمحلية في مجال التكفل بالنساء. – تجهيز 69 خلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وفق معايير نموذجية من شأنها تمكين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بها من ممارسة الاختصاصات الموكولة إليهم بموجب القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. – تنظيم أيام دراسية وتحسيسية لأعضائها بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف للتعريف بالمقتضيات القانونية للقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وتلك المتعلقة بمأسسة عملية التكفل بالفئة المستهدفة ضمانا لتيسير دخول القانون حيز التنفيذ، إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية حول المقتضيات القانونية الكفيلة بتعزيز الحماية القانونية للنساء. – إعداد مطويات للمساعدة القانونية ووضعها رهن إشارة مرتفقي المحاكم توضح للنساء حسب الحالة التي يتواجدن عليها، واعداد صفحة للتواصل الاجتماعي بين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات المكتسبة في مجال محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما تم تنظيم لقاءات تشاورية لتحيين النظام المعلوماتي على مستوى المحاكم لضم الخدمات التي أوكلت للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف. – إنجاز دراسة تشخيصية حول تفعيل دور مراكز الاستماع والوساطة، إضافة إلى تفعيل إجراءات الرقابة والحماية بمحيط المؤسسات التعليمية في إطار اتفاقية الشراكة مع وزارة الداخلية، والقيام بحملات تحسيسية في أوساط المتعلمات والمتعلمين، مع التعبئة المجتمعية من أجل مدرسة المواطنة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 8.3.4: تتبع وتقييم تنفيذ محاربة الإفلات من العقاب للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتعزيز الممارسات الجيدة لملاحقة ومعاقبة الجناة	وزارة العدل	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان وزارة الصحة وزارة الداخلية المندوبية السامية للتخطيط وقطاعات أخرى معنية	2018	2021	الهدف 2.4 : ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	رئاسة النيابة العامة – بادرت النيابات العامة سنة 2017، باتخاذ العديد من التدابير التي تزكي مقاربة النوع وتسعى إلى حماية وتمكين المرأة من حقوقها القانونية ويتجلى النتائج من خلال: ○ عدد النساء اللواتي تم استقبالهن في خلايا التكفل بالنساء والذي بلغ 80495 امرأة ○ عدد النساء اللواتي تم الاستماع إليهن في خلايا التكفل بالنساء حيث بلغ 38174 امرأة ○ عدد الجلسات القضائية المفتوحة من أجل جرائم العنف ضد النساء 4727. وزارة الصحة: – تنظيم عمليات التحسيس حول أهمية التبليغ عن العنف الممارس ضد النساء عبر نشر ملصقات في هذا الشأن بمختلف المؤسسات الصحية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج – اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة في حق كل موظف ثبت قيامه بأفعال مخالفة للقانون خاصة بعد تعميم دورية على جميع المؤسسات السجنية تحث الموظفين على مناهضة كافة أشكال التعذيب وضرورة التقيد بالضوابط والمساطر القانونية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 4.4 : ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة النساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي						
الإجراء 1.4.4: تحسين خدمات الاستقبال والاستماع والإيواء والمواكبة للنساء ضحايا العنف والعملet على تعميمها على المستوى الترابي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة العدل وزارة الصحة وزارة الداخلية النيابة العامة	وزارة العدل وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الشغل والادماج المهني وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الجماعات الترابية	2017	2021	الاجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الاجراء5.2.4: تحسين وتعزيز آليات المساعدة القضائية للنساء اللائي يتعرضن لانتهاك حقوقهن	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – استكمال ورش تهيئة وتجهيز 40 فضاء جديدا متعدد الوظائف للنساء في وضعية صعبة على مستوى مختلف جهات المملكة بتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني وبرمجة إحداث 25 فضاء جديدا. تقدم هذه الفضاءات عدة خدمات من ضمنها: التكفل بالنساء ضحايا العنف (الاستقبال، الاستماع، التوجيه، المواكبة)، توفير الإيواء المؤقت والتمكين الاقتصادي لفئات النساء في وضعية هشاشة. – توقيع اتفاقيات الشراكة مع 52 مركز للاستماع والتوجيه والمواكبة لفائدة النساء ضحايا العنف، برسم برنامج الشراكة لسنة 2017، بمبلغ ناهز 12079269.00 درهم. – 2018: إطلاق نسخة 2018 من برنامج الشراكة مع الجمعيات. – مراجعة وتحيين دفتر التحملات الخاص بمجال الاستماع والتوجيه والمواكبة لفائدة النساء ضحايا العنف، وكذا ملاءمته مع مقتضيات القانون 103.13المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، خاصة باب التعاريف لمختلف أشكال العنف ضد النساء، التي جاء بها هذا القانون، إضافة إلى تعديلات أخرى. – مواصلة تقديم الدعم لمراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف (على مدى ثلاث سنوات بدل سنة واحدة). ولقد تم منذ 2012، دعم 223 مشروع بمبلغ مالي تجاوز 72 مليون درهم.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.4.4: تحسين خدمات الاستقبال والاستماع والإيواء والمواكبة للنساء ضحايا العنف والعملet على تعميمها على المستوى الترابي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة العدل وزارة الصحة وزارة الداخلية النيابة العامة	وزارة العدل وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة الشغل والادماج المهني وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الجماعات الترابية	2017	2021	الاجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الاجراء5.2.4: تحسين وتعزيز آليات المساعدة القضائية للنساء اللائي يتعرضن لانتهاك حقوقهن	وزارة العدل: – تجهيز 69 خلية للتكفل بالنساء ضحايا العنف وفق معايير نموذجية. – إعداد مطويات للمساعدة القانونية ووضعها رهن إشارة مرتفقي المحاكم توضح للنساء حسب الحالة التي يتواجدن عليها. – تنظيم أيام دراسية للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف للتعريف بالمقتضيات القانونية وتلك المتعلقة بمأسسة عملية التكفل بالفئة المستهدفة ضمانات لتيسير دخول القانون حيز التنفيذ. وزارة الصحة : – توزيع الملصقات الجدارية الخاصة للتكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف في إطار التكوين المستمر للمساعد(ة) الاجتماعي(ة). – تنظيم تكوينات للمساعدات الاجتماعيات من أجل تجويد خدمات التكفل. – تنظيم زيارات ميدانية. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: – إعداد دراسة تشخيصية حول تفعيل دور مراكز الاستماع والوساطة. – تفعيل إجراءات الرقابة والحماية بمحيط المؤسسات التعليمية في إطار اتفاقية الشراكة مع وزارة الداخلية. – القيام بحملات تحسيسية في أوساط المتعلمات والمتعلمين.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الإجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية الجماعات الترابية المؤسسات والمقاولات العمومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومحلية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: – دعم مالي ومادي لتظاهرات منظمة من طرف جمعيات المجتمع المدني (طبع وثائق، وضع منشورات الوزارة رهن الإشارة، المشاركة في تنشيط التظاهرة بمداخلات...). – تنظيم سنويا الحملات الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، وإشراك عدة فاعلين وطنيين حكوميين وغير حكوميين ودوليين في فعالياتها. – مواكبة المدن الثلاث: الرباط والدار البيضاء ومراكش في تنزيل «إعلان الرباط لوقف العنف ضد النساء في الأماكن العامة «المعتمد بين الوزارة والمدن الثلاث خلال الحملة الخامسة عشر لمناهضة العنف ضد النساء التي نظمت في عام 2017. – مواكبة ست (06) قطاعات حكومية، في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الثقافة والاتصال/ قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.) و02 مؤسسات عمومية (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع وبلورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (بما في ذلك الإجراءات الخاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي) لفائدة ثمان قطاعات حكومية (بالإضافة إلى الستة قطاعات المذكورة سالفا: وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.5.4: دعم مبادرات خاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الإجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية الجماعات الترابية المؤسسات والمقاولات العمومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومحلية	وزارة الصحة: – الاحتفاء باليوم العالمي لمحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي، بالإدارة المركزية وكذا بعض المراكز الجهوية (جهة سوس-ماسة والجهة الشرقية). – المشاركة في الحملة التحسيسية السنوية المنظمة من طرف وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: – مواصلة تقديم الدعم لجمعية المرأة والعمل التي تهتم بالنساء في وضعية صعبة، وذلك في إطار اتفاقية الشراكة التي وقعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية معها خلال سنة 2016 وذلك لمدة ثلاث سنوات؛ - التوعية الدينية بمبادئ الدين الإسلامي الداعي إلى محاربة العنف ضد النساء من خلال دروس الوعظ بالمساجد والبرامج الإعلامية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.5.4: إعداد وتنفيذ «برنامج الرجال والفتيان في محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الثقافة والاتصال وزارة الداخلية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الشباب والرياضة الجماعات الترابية	2017	2021	الهدف 1.2: النهوض بأوضاع الأسر لخلق شروط الإنصاف والمساواة- الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف والصور النمطية المبنية على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية – تضمين الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء لإجراءات ذات الصلة بإشراك الرجال والفتيان في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – إدراج موضوع «إشراك الرجال والفتيان في محاربة العنف ضد النساء» ضمن الأنشطة الموازية بالبرنامج؛ – حملات تحسيسية لمحاربة التمييز ضد النساء؛ – توجيه خطب منبرية في الموضوع؛ – برامج إعلامية. كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني – إنجاز آلية لتشخيص وضعية المساواة بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان بمراكز التكوين المهني وتجربته بسبع مؤسسات، والقيام بعمليات التحسيس بأهمية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بسبع مؤسسات للتكوين المهني.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.5.4: تطوير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة في شبكات التواصل الاجتماعي	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الثقافة والاتصال وزارة الداخلية	2017	2021	الهدف 4.4: ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي- الإجراء 6.1.5: تعزيز إجراءات التوعية لصناع القرار في الإعلام في ما يخص محاربة الصور النمطية وتعزيز صورة المرأة في الإعلام الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي - العمل على توفير الخبرة الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق رفع مستوى الوعي بمخاطر ومخاطر استخدام الإنترنت. - توفير المساعدة الفنية في تحديد الحلول التكنولوجية في هذا المجال.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.5.4: تطوير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وخاصة في شبكات التواصل الاجتماعي	وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الثقافة والاتصال وزارة الداخلية	2017	2021	الهدف 4.4: ضمان الحماية والتكفل الملائمين لفائدة ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي- الإجراء 6.1.5: تعزيز إجراءات التوعية لصناع القرار في الإعلام في ما يخص محاربة الصور النمطية وتعزيز صورة المرأة في الإعلام الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التميز على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية - تنظيم ندوات تفاعلية على المنصات الرقمية بحضور السيدة الوزيرة حول مواضيع «العنف الإلكتروني» و«التحرش الجنسي عبر الأنترنيت» شارك في تنشيطها إعلاميون وأكاديميون وشباب مدونون من الجنسين، وقد شكلت هذه الندوات مناسبة لتشخيص أسباب هذه الظاهرة الجديدة وتقديم مقترحات عملية للوقاية والتصدي لها. وزارة الداخلية/المديرية العامة للأمن الوطني - التواصل مع المواطنات والمواطنين بشأن الإجراءات الوقائية لتجنب الوقوع في الابتزاز الجنسي والمطاردة عبر الأنترنيت وكذا التبليغ عن الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة، حيث أصدرت مطويات توعوية تعرف بالابتزاز الجنسي وطرق الوقاية والتصدي للمجرمين، كما قامت بإحداث وحدات متخصصة في معالجة هذا النوع من القضايا تابعة لمديرية الشرطة القضائية، منها ما هو متخصص في التحقيقات الإلكترونية ومنها ما هو مرتبط بإجراء الخبرات الرقمية اللازمة. - ففي مجال التحقيق والبحث تم إحداث: ○ على المستوى المركزي/ مصلحة مكافحة الجرائم المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة؛ ○ على المستوى الجهوي: 29 فرقة متخصصة في مكافحة الجريمة المعلوماتية؛ ○ على مستوى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية: تم إحداث مكتب وطني لمكافحة الجريمة المرتبطة بالتقنيات الحديثة. - وفي مجال إجراء الخبرة الرقمية، تم إحداث: ○ مختبر مركزي «لاستغلال الآثار الرقمية» تابع لقسم الشرطة العلمية والتقنية؛ ○ 4 مختبرات متخصصة في كل من الدار البيضاء، مراكش، فاس والعيون على المستوى الجهوي.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.5.4: تعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء في الأماكن العامة	وزارة الداخلية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية الجماعات الترابية	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الداخلية/ الدرك الملكي والأمن الوطني - نظم الدرك الملكي دورات تكوينية لفائدة قرابة 1000 مستفيد، تهدف إلى توحيد المعايير النموذجية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، فضلا عن إنجاز دليل منهجي خاص بضباط الشرطة القضائية، والذي تم تعميمه على جميع مراكز ووحدات الدرك الملكي. ونظمت المديرية العامة للأمن الوطني 42 دورة تكوينية لفائدة أطرها، خلال الفترة من 2012 إلى 2017، استفاد منها 1055 عنصرا تتعلق بالمقاربة القانونية والحقوقية، تقنيات التدخل ودور الطب الشرعي في معالجة قضايا العنف الممارس في حق النساء وتقنيات الاستماع، ومستجدات المنظومة المعلوماتية حول العنف ضد النساء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.5.4: تعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء في الأماكن العامة	وزارة الداخلية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية الجماعات الترابية	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية - تخصيص الحملتين الوطنيتين التحسيسيتين لمحاربة العنف ضد النساء، الخامسة عشر (2017) والسادسة عشر (2018) لموضوع «مكافحة العنف ضد النساء في الأماكن العامة». ولقد اتسمت هذه الحملات بانفتاحها على الفاعلين المحليين بمختلف الجماعات الترابية وعلى مهنيي النقل وأشركت فئة الشباب من خلال استثمار وسائل التواصل الاجتماعي وخلق نقاشات تفاعلية مباشرة بثت على مواقع التواصل الاجتماعي وفي المعاهد العليا بعدد من مدن المملكة، هذا فضلا عن الورشات التحسيسية التي نظمت بالمدارس والتي استهدفت التلاميذ والأطر التربوية. - اعتماد الوزارة «إعلان الرباط لوقف العنف ضد النساء في الأماكن العامة «مع المدن الثلاث: الرباط والدار البيضاء ومراكش، خلال الحملة الخامسة عشر لمناهضة العنف ضد النساء التي نظمت في عام 2017، - تنظيم لقاء مع مجالس المدن الثلاث والمديرية العامة للجماعات المحلية (29/11/2018) بهدف الوقوف على حصيلة تنزيل الإعلان واستشراف برنامج عمل 2019. إنجاز حصيلة تنزيل الإعلان وتقديمها خلال الندوة الختامية للحملة 16 لوقف العنف ضد النساء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.5.4: تعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف ضد النساء في الأماكن العامة	وزارة الداخلية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية الجماعات الترابية	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر ثقافة المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	كتابة الدولة المكلفة بالسكنى وسياسة المدينة: - إعداد بحث حول التجارب الدولية لرصد الممارسات الرائدة في مجال إدماج مقاربة النوع ضمن مشاريع التنمية والتأهيل الحضري، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة على اقتراحات وتدابير يمكن تطبيقها في نطاق السياق الوطني. - إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب العربي من أجل انجاز دليل مرجعي لإدراج مقاربة النوع في مشاريع سياسة المدينة والعمل على نشره وتعميمه على كافة الشركاء المعنيين والفاعلين المحليين مع تنظيم دورات تكوينية من أجل التحسيس بأهمية إدراج هذه المقاربة في إطار سياسة المدينة. - إعداد دفتر التحملات من أجل إنجاز الدليل المرجعي لإدراج مقاربة النوع في مشاريع سياسة المدينة.
						وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة/ قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير: - المساهمة في إنجاز دليل مرجعي لإدراج مقاربة النوع في التخطيط الحضري والفضاء العام، وذلك عن طريق إدخال معايير إضافية للنوع الاجتماعي بوثائق التعمير. وكذا العمل على نشره وتعميمه على كافة الشركاء المعنيين والفاعلين المحليين.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 6.4: تعزيز الحماية الاجتماعية للنساء						
الإجراء 1.6.4: تعزيز فعالية عمليات مفتشية العمل، لتحسين ظروف عمل المرأة والضمان الاجتماعي للنساء	وزارة الشغل والإدماج المهني	وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الصحة	2017	2021	الإجراء 1.2.1: تنفيذ إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خاصة المحاور ذات العلاقة بمشاركة النساء في سوق الشغل الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء	وزارة الشغل والإدماج المهني: في مجال حماية حقوق المرأة في العمل: ○ تم أثناء الزيارات التفتيشية للشغل بمؤسسات القطاع الخاص، إنجاز ما يقارب 85.065 زيارة تفتيش في الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، تم خلالها تسجيل 94.070 ملاحظات خاصة بالتمييز في العمل، 78.910 تتعلق بالأجر و5.200 تخص التشغيل، و2.475 ملاحظة همت الترقية؛ ○ بلغ عدد الملاحظات المتعلقة بالعمل الليلي 4.327، فيما تم تسجيل 3.158 ملاحظة تتعلق بالأمومة. - في مجال الحماية الاجتماعية للمرأة العاملة، وحسب الإحصائيات المتوفرة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: ○ في سنة 2017، وصلت نسبة المؤمنات إلى 23 في المائة من بين مجموع مؤمني الصندوق 3.000.000 مؤمن. أما بخصوص القطاع الفلاحي، فقد وصلت نسبة المؤمنات إلى 04 في المائة من مجموع المؤمنين في هذا القطاع (352005 مؤمن). ○ في حين وصلت نسبة المستفيدات من المعاش إلى 14 في االمائة، وزعت على الشكل التالي بحسب المعاش: ■ معاش الزمانة: 2402 مستفيدة أي بنسبة 41 في المائة مقابل 59 في المائة من المستفيدين الرجال؛ ■ معاش الشيخوخة: 12426 مستفيدة أي بنسبة 17 في المائة مقابل 83 في المائة من المستفيدين الرجال؛ ■ معاش المتوفى عنهم: 752061 مستفيدة أي بنسبة 97 في المائة مقابل 3 في المائة من المستفيدين الرجال؛

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات وأهداف أخرى داعمة	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.6.4: تعزيز تمثيلية النساء في هيئات وآليات «الحوار الاجتماعي»	وزارة الشغل والإدماج المهني	وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	2018	2021	الإجراء 2.2.3تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام بتعزيز تمثيلية المرأة في مناصب صنع القرار	وزارة الشغل والإدماج المهني: - خلال سنة 2017: تم دعم المقاولات التي تدخل في مسلسل المفاوضات من أجل توقيع اتفاقيات الشغل الجماعية على إدماج خصوصيات النوع الاجتماعي في المواد التي تو افق بشأنها. - برسم سنة 2018: تنظيم دورة لتكوين المكونين في مجال المفاوضة الجماعية من أجل توفير موارد بشرية مؤهلة على صعيد الجهات لتأطير عمليات المفاوضة الجماعية وانجاح مسلسلاتها، وذلك في أفق الرفع من جودة اتفاقيات الشغل الجماعية المنبثقة عنها سيما ما يتعلق بتحسين ظروف عمل المرأة داخل المقاولة.

المحور الخامس «نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي»

المحور الخامس «نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي»

إن نشر مبادئ المساواة ومحاربة جميع أشكال التمييز والصور النمطية المبنية على أساس النوع الاجتماعي، ذو أهمية كبرى من أجل تفعيل إجراءات الخطة الحكومية «إكرام 2»، ومن تم أهداف البرنامج الحكومي 2017-2021. وهكذا، وتفعيلا للمقتضيات الدستورية وارتباطا بالمادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يهدف المحور الخامس إلى النهوض بمبادئ الإنصاف والمساواة ومحاربة الصور النمطية، من خلال تحقيق إجراءات متعلقة بالتربية الأسرية وتغيير السلوكيات والمواقف، وكذا التربية على القيم الوطنية والحقوق الإنسانية.

ويتعلق الأمر بالنهوض بالممارسات الفضلى والمقاربات الفعالة من أجل القضاء على الأحكام المسبقة والممارسات العرفية والأدوار النمطية للنساء والرجال. مما سيمكن من التبني الفعلي لمبادئ المساواة بين الرجال والنساء من طرف جميع القطاعات وجميع فئات المجتمع المغربي.

وقد حدد المحور الخامس من الخطة «إكرام 2» هدفين رئيسين:

- الهدف 1.5: محاربة الصور النمطية
- الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء

حصيلة تنفيذ الهدف 1.5: محاربة الصور النمطية

نظمت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، بتعاون مع مكتب مجلس أوروبا بالمغرب في إطار برنامج التعاون الذي يجمعهما، في 2017، ورشة عمل حول موضوع «المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد النساء» بمشاركة كل من المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام والمرصد الوطني للعنف ضد المرأة، ووزارة الاتصال باعتبارها شريكا رئيسيا. ولقد شكلت الورشة، فرصة لإلقاء الضوء على المعالجة الإعلامية للقضايا المتعلقة بالعنف

ضد النساء، وفتح حوار مع الصحافيين والمهنيين في الإعلام حول المعلومة والتواصل، من أجل تقوية فهمهم لهذه القضايا واستثمار دورهم وإمكاناتهم كفاعلين في الفضاء العام وكفاعليين في التغيير حول هذا الموضوع.

كما قامت الوزارة في يونيو 2018، في إطار تنفيذ الإجراءات الرامية إلى محاربة الصور النمطية، بتنظيم زيارة دراسية إلى بروكسيل مخصصة لموضوع «النوع الاجتماعي والمساواة وحقوق المرأة وحقوق الإنسان ومكافحة التميز والصور النمطية « لصالح القطاعات المستفيدة من الدعم التقني للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام».

كما أعدت وزارة الثقافة والاتصال دليلا لمحاربة الصور النمطية المسيئة للمرأة، وقد هذا الدليل على رصد الصور النمطية القائمة على النوع الإجتماعي في وسائل الإعلام المغربية وطرح بدائل في الممارسة الإعلامية، بتوجيه العاملين والعاملات في الإعلام نحو سبل إدماج تلقائي ودائم لمقاربة النوع في ممارساتهم اليومية. وقد عمل قطاع الاتصال على تنظيم ورشة لتقديم هذا الدليل بتاريخ 28 مارس 2019.

وفي نفس الإطار الهادف إلى محاربة الصور النمطية، نظمت لجنة المناصفة والتنوع بالقناة الثانية النسخة الأولى لـ"جائزة تيليلا" وهي جائزة سنوية تكافئ الوصلة الإشهارية التلفزية الأكثر إسهاما في تعزيز صورة المرأة، ويتم تخصيص مبلغ مليون درهم للوصلة الفائزة وتمنح مساحة إعلانية للبث بالقناة الثانية. وتهدف هذه الجائزة إلى تحسيس المعلنين ووكالات الاتصال والإشهار حول ضرورة احترام قيم المناصفة والمساواة ما بين المرأة والرجل.

وبهدف تعزيز حضور المرأة في الإعلام العمومي، وحسب بيانات مداخلات الشخصيات العمومية في خدمات الاتصال السمعي البصري الخاص بالنشرات الإخبارية والمجلات الإخبارية، التي تصدرها الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، خصصت القناة الثانية خلال الفصل الرابع من سنة 2017 نسبة 41.86 % لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية، وخصصت القناة الأولى نسبة 8.52 % خلال نفس الفترة.

وخلال الفصل الأول من سنة 2018، فقد خصص لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية في القناة الأولى نسبة 18،99 %، وفي الإذاعة الوطنية نسبة 33،65%. أما خلال الفصل الثاني من سنة 2018 فقد خصص لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية في القناة الأولى نسبة 9.53 % وفي

القناة الثانية نسبة 6.31 %. وخلال الفصل الثالث من نفس السنة تم تخصيص نسبة 13.32 %، للشخصيات العمومية النسائية بالقناة الثانية ونسبة 7.83 % بالقناة الأولى وبلغت النسبة المخصصة لهن بالإذاعة الوطنية 9.18 %.

وفي نفس السياق، عملت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، خلال سنة 2018، على تعزيز دور البنيات المؤسساتية للمساهمة في تنمية السلوكيات الإيجابية من خلال تنظيم دورة تكوينية لفائدة منسقي برنامج التعبئة المجتمعيّة، إضافة إلى تكوينات تهدف لتقوية قدرات إدارة المدرسة وتحسين أساليب للكوادر التعليمية والإدارية في المدارس الثانوية في ثلاث أكاديميات جهوية، علاوة على تنظيم حصص تحسيسية توعوية في مجال التربية على الصحة الإنجابية استفاد منها 150000 تلميذة و45000 أم في 847 ثانوية إعدادية. كما تم إعداد مصوغات وخطة تكوين في النوع والادماج الاجتماعي تخص المجالات التالية: تنشيط النوادي التربوية، إنشاء وتنشيط خلايا الاستماع وتقييم إمكانات الطلاب ومكافحة التمييز.

وفي إطار نشر ثقافة المساواة بين الجنسين والنهوض بها، عملت وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية على تنظيم لقاءات تواصلية ومحاضرات لتغيير الصور النمطية المبنية على أساس الجنس لرصد وتعزيز الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين الرجال والنساء عبر القيام بمجموعة من المبادرات.

كما تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى بالتحسيس والتوعية، وكذا التنسيق مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم لدعم مشاركة النساء المحفظات للقرآن الكريم في المسابقة على جائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية، وفوز إحدى السيدات بالجائزة الوطنية في هذه المسابقة برسم سنة 2018 وذلك في إطار تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وحق المرأة في هذا الاستحقاق.

وقامت الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية بإعطاء الانطلاقة لإنجاز دراسة استقصائية حول التصورات ووضع استراتيجية للتواصل وخطة تنفيذها لترسيخ ثقافة المساواة في ممارسات وسلوكيات الموظفين ومكافحة الصور النمطية لتعزيز ثقافة المساواة في الوظيفة العمومية.

حصيلة تنفيذ الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء

حرصت وزارة العدل على تنظيم لقاءات تواصلية وحملات تحسيسية من طرف المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم، بشراكة مع مختلف الفاعلين

في مجال حماية النساء من مؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني، لنشر ثقافة المساواة ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك لبلوغ الهدف المتعلق بتحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء.

كما أعدت وزارة الصحة مخططا وطنيا حول الصحة النفسية لفائدة الأطفال والشباب وإعداد مقاربة التربية الوالدية المتمحورة حول صحة ونماء الأطفال اليافعين والشباب. كما تم توقيع اتفاقية إطار للشراكة المدرسية والجامعية، لإعداد برنامج وطني بين وزارة الصحة ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية وزارة الداخلية وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

إضافة إلى ذلك، قامت وزارة الصحة بمراجعة برامج التكوين الأساسي بسلك الإجازة للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة مع إضافة محور حقوق الإنسان في الوحدة المتعلقة بتدريس القانون والتي تعتبر وحدة أفقية تدرس لجميع التخصصات وإضافة وحدة دراسية متعلقة بالعنف المبني على أساس النوع في برنامج تكوين القابلات.

وقد عملت كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني على إعداد دليل مرجعي حول إدماج المساواة وإنصاف النوع الاجتماعي بنظام التكوين المهني، وذلك في إطار تنفيذ الإجراء الرامي إلى تعميم التكوين في مجالات حقوق الإنسان والمساواة ومحاربة التمييز. ويهدف هذا الدليل إلى تقديم الأدوات الضرورية التي تمكن جميع المتدخلين بنظام التكوين المهني من إدماج المساواة وانصاف النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمشاريع وكذلك بالتكوين داخل المؤسسات. وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم الدليل المرجعي جملة من الأدوات لفائدة كل من موظفي قطاع التكوين المهني والقطاعات المكونة وكذلك مؤسسات التكوين المهني والمكونين والمكونات بهذه المؤسسات وتهم خصوصا: البيانات والمعطيات حسب النوع، التحليل حسب النوع، الميزانية حسب النوع، إدماج النوع الاجتماعي بوسائل التواصل، مكافحة التمييز والصور النمطية، إدماج النوع الاجتماعي بالإعلام والتوجيه، مكافحة التمييز داخل القسم، إدماج مبدأ الإنصاف بالعمل التربوي.

كما قامت وزارة الشغل والإدماج المهني، برسم سنة 2018، وفي إطار برنامج التعاون المبرم مع الاتحاد الأوروبي، بتنظيم ثمانية عشر (18) دورة تكوينية لتقوية قدرات جهاز تفتيش الشغل. تمحورت حول منهجية التنزيل العملي لمراقبة الحقوق الأساسية في العمل خاصة ما تعلق منها بوضعية المرأة في العمل.

كما تم تنظيم لقاءات ودراسات من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول القضايا الأسرية لمغاربة المهجر باللإضافة إلى التحسيس المتواصل بالمستجدات القانونية ذات الصلة بحقوق المرأة (مدونة الأسرة، النساء الأرامل...)، للإشارة تشكل النساء نسبة تقارب 50% من الجالية المغربية بالخارج.

وفي إطار تنفيذ الإجراء الرامي إلى النهوض بشروط القيادة النسائية، تستفيد حاليا 50% من النساء من مجموع المستفيدين في قطاع الاسكان وسياسة المدينة من التكوين المتوج بشهادة الماستر بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات والجامعة الدولية بالرباط وجامعة مونتريال بكندا.

كما عملت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج على تنظيم دورات تكوينية متعددة على مدار السنة، حيث استفادت 56 موظفة من تكوين مستمر في مجال حقوق الإنسان ومقاربة النوع برسم سنة 2018.

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور الخامس، موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلاسل النتائج

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 1.5: محاربة الصور النمطية						
الإجراء 1.1.5: تقوية وتثمين مكتسبات «إكرام 1» في ما يخص محاربة الصور النمطية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - مواصلة مواكبة المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام من أجل إنجاز مجموعة من الدراسات والدلائل والتقارير ذات الصلة بالموضوع: ○ إعداد دليل مفاهيمي لصورة المرأة في الإعلام/ 2017 ○ إنجاز دراسة حول « تعريف آلية الرصد، شبكة لقراءة المؤشرات أدوات ووسائل تقنية لرصد وتحليل صورة المرأة في الإعلام» ○ إطلاق دراسة حول الصور النمطية في الإشهارات التلفزية/2018 - نشر جميع التقارير والوثائق على مستوى الموقع الإلكتروني للوزارة. - الشروع في إحداث مركز للتوثيق متخصص في النوع الاجتماعي (يتضمن مكتبة وثائقية وبوابة إلكترونية متخصصة) يمكن من إصدار تقارير منتظمة ترصد وضعية المساواة على المستوى الوطني والجهوي - تنظيم والمشاركة في ندوات ولقاءات وطنية وجهوية ودولية تشكل فرصا لتقاسم المعلومات والممارسات الجيدة في مجال محاربة الصور النمطية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.1.5: تقوية وتثمين مكتسبات «إكرام 1» في ما يخص محاربة الصور النمطية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء-	وزارة الثقافة والاتصال: - اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز وتقوية دور مهنيات ومهنيي الإعلام العموميين من أجل النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين، وتغيير النظرة الدونية والنمطية للمرأة في وسائل الإعلام حيث عمل المعهد العالي للإعلام والاتصال التابع لوزارة الثقافة والاتصال، على اعتماد مواد تخص المساواة بين الجنسين، تدخل في برنامج التكوين الخاص بالطلبة، حيث يتم تدريس مادة» حقوق الإنسان والحريات العامة«.
الإجراء 2.1.5: تحديد وتقاسم المعلومات حول الصور النمطية المبنية على أساس الجنس، وكذا الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين النساء والرجال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الثقافة والاتصال وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان المندوبية السامية للتخطيط	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 4.3.4: تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - نشر جميع التقارير والوثائق على مستوى الموقع الإلكتروني للوزارة. - الشروع في إحداث مركز للتوثيق متخصص في النوع الاجتماعي (يتضمن مكتبة وثائقية وبوابة إلكترونية متخصصة) يمكن من إصدار تقارير منتظمة ترصد وضعية المساواة على المستوى الوطني والجهوي - تنظيم والمشاركة في ندوات ولقاءات وطنية وجهوية ودولية تشكل فرصا لتقاسم المعلومات والممارسات الجيدة في مجال محاربة الصور النمطية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.5: تحديد وتقاسم المعلومات حول الصور النمطية المبنية على أساس الجنس، وكذا الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين النساء والرجال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الثقافة والاتصال وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان المندوبية السامية للتخطيط	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء :4.3.4 تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الثقافة والاتصال: - إعداد ونشر «دليل مكافحة القوالب النمطية القائمة على التمييز على أساس النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام»2018، في إطار الدعم التقني للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، وذلك بهدف مواكبة تطبيق الالتزامات القانونية والتنظيمية الجديدة الهادفة لمكافحة القوالب النمطية في وسائل الإعلام بالمغرب، وذلك بتوجيه العاملين والعاملات في الإعلام نحو سبل إدماج تلقائي ودائم لمقاربة النوع في ممارستهم اليومية. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - تنظيم لقاءات تواصلية ومحاضرات لتغيير الصور النمطية المبنية على أساس الجنس ولرصد وتعزيز الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين الرجال والنساء؛ - التوعية والتحسيس بمحاربة العنف ضد النساء من خلال الدروس والمحاضرات بالمساجد؛ - بث برامج دينية إعلامية توعوية في موضوع محاربة الصور النمطية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.5: تحديد وتقاسم المعلومات حول الصور النمطية المبنية على أساس الجنس، وكذا الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين النساء والرجال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	وزارة الثقافة والاتصال وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان المندوبية السامية للتخطيط	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء :4.3.4 تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي	وزارة الشغل والإدماج المهني: - خلال سنتي 2017 و2018: عملت وزارة الشغل والإدماج المهني في إطار تكريس وتطوير الحقوق الأساسية في العمل وخصوصا المساواة المهنية، على تنظيم النسخة الثانية والثالثة لجائزة المساواة المهنية لفائدة المقاولات الوطنية والدولية التي حققت إنجازات في مجال المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل فضاء المقاولة، وذلك عبر: 1. الترويج لمبدأ المساواة المهنية كثقافة شائعة داخل المقاولة؛ 2. ترسيخ مبدأ المساواة على مستوى تدبير الموارد البشرية؛ 3. اعتبار مبدأ الأبوة كمبدأ أساسي في المجال المهني.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.5: تعبئة مجتمعية تهدف إلى محاربة الصور النمطية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - تنظيم، بتعاون مع مكتب مجلس أوروبا بالمغرب في إطار برنامج التعاون الذي يجمعهما، في 2017، ورشة عمل حول موضوع «المعالجة الإعلامية لظاهرة العنف ضد النساء» بمشاركة كل من المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام والمرصد الوطني للعنف ضد المرأة، ووزارة الاتصال باعتبارها شريكا رئيسيا. ولقد شكلت الورشة، فرصة لإلقاء الضوء على المعالجة الإعلامية للقضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء، وفتح حوار مع الصحافيين والمهنيين في الإعلام حول المعلومة والتواصل، من أجل تقوية فهمهم لهذه القضايا واستثمار دورهم وإمكاناتهم كفاعلين في الفضاء العام وكفاعليين في التغيير حول هذا الموضوع. - تنظيم في يونيو 2018، في إطار تنفيذ الإجراءات الرامية إلى محاربة الصور النمطية، زيارة دراسية إلى بروكسيل مخصصة لموضوع النوع الاجتماعي والمساواة وحقوق المرأة وحقوق الإنسان ومكافحة التمييز والصور النمطية لصالح القطاعات المستفيدة من الدعم التقني للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام».

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.5: تعبئة مجتمعية تهدف إلى محاربة الصور النمطية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الثقافة والاتصال: - إطلاق القناة الثانية للنسخة الأولى لـ«جائزة تيليلا» وهي جائزة سنوية تكافئ الوصلة الإشهارية التلفزية الأكثر إسهاما في تعزيز صورة المرأة، بهدف تحسيس المعلنين ووكالات الاتصال والإشهار حول ضرورة احترام قيم المناصفة والمساواة ما بين المرأة والرجل. - إعداد دليل لمحاربة الصور النمطية المسيئة للمرأة. وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: - العمل خلال سنة 2018، على تعزيز دور البنيات المؤسساتية المساهمة في تنمية السلوكيات الإيجابية من خلال تنظيم دورة تكوينية لفائدة منسقي برنامج التعبئة المجتمعية، إضافة إلى تكوينات تهدف لتقوية قدرات إدارة المدرسة وتحسين أساليب للكوادر التعليمية والإدارية في المدارس الثانوية في ثلاث أكاديميات جهوية، علاوة على تنظيم حصص تحسيسية توعوية في مجال التربية على الصحة الإنجابية استفاد منها 150000 تلميذة و45000 أم في 847 ثانوية إعدادية. كما تم إعداد مصوغات وخطة تكوين في النوع والادماج الاجتماعي تخص المجالات التالية :تنشيط النوادي التربوية، إنشاء وتنشيط الخلايا الاستماع وتقييم إمكانات الطلاب ومكافحة التمييز.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.5: تعبئة مجتمعية تهدف إلى محاربة الصور النمطية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والاتصال وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الشباب والرياضة: - المشاركة في الدورات التكوينية المتعلقة بمحاربة الصور النمطية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - القيام بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى في التحسيس والتوعية، وكذا التنسيق مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم مشاركة النساء المحفظات للقرآن الكريم في المسابقة على جائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية، وفوز إحدى السيدات بالجائزة الوطنية في هذه المسابقة برسم سنة 2018 وذلك في إطار تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وحق المرأة في هذا الاستحقاق. - تنظيم لقاءات تواصلية ومحاضرات لتغيير الصور النمطية المبنية على أساس الجنس لرصد وتعزيز الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين الرجال والنساء عبر القيام بمجموعة من المبادرات. الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية: - إعطاء الانطلاقة لإنجاز دراسة استقصائية حول التصورات ووضع استراتيجية للتواصل وخطة تنفيذها لترسيخ ثقافة المساواة في ممارسات وسلوكيات الموظفين ومكافحة الصور النمطية لتعزيز ثقافة المساواة في الوظيفة العمومية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.1.5: تعبئة المسؤولين على رأس المؤسسات العمومية لإرساء ثقافة مؤسساتية وسلوكية لرفض الممارسات المبنية على أساس الجنس	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء 1.2.3: تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الإجراء 7.2.5 النهوض بشروط القيادة النسائية	وزارة الاقتصاد والمالية/ مديرية المنشآت العامة والخوصصة: - عرفت سنة 2017 السنة انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الميزانياتية الجديدة تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13. وقد تمت هذه العملية عبر مرحلتين: همت المرحلة الأولى نشر دورية للسيد وزير الاقتصاد والمالية تنص على انخراط 6 مؤسسات عمومية كمؤسسات رائدة لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 وهمت المرحلة الثانية تعميم هذه العملية عبر نشر دورية للسيد وزير الاقتصاد والمالية برسم قانون مالية 2019 على مختلف المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة. وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية: - تعميم التوعية والتحسيس بالمنابر الدينية والبرامج الإعلامية. كتابة الدولة المكلفة بالماء: - يتوافق هذا الإجراء تماما مع محاور ومشاريع استراتيجية مأسسة إدماج النوع في قطاع الماء التي قدمت في يونيو 2017 ومع مقتضيات قانون 15-36 المتعلق بالماء. - تنظيم أنشطة لتحسيس وتكوين المسؤولين والأطر والتقنيين العاملين بالقطاع حول إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية وخاصة المائية بمفهوم حقوق الانسان وقد تم تكوين 240 موظف وموظفة سنتي 2017 2018.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.1.5: تعزيز إجراءات التوعية لصناع القرار في الإعلام في ما يخص محاربة الصور النمطية وتعزيز صورة المرأة في الإعلام	وزارة الثقافة والاتصال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الثقافة والاتصال: - إنجاز دليل مكافحة القوالب النمطية القائمة على التمييز على أساس النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام، وقد عمل هذا الدليل على رصد الصور النمطية القائمة على النوع الإجتماعي في وسائل الإعلام المغربية وطرح بدائل في الممارسة الإعلامية، بتوجيه العاملين والعاملات في الإعلام نحو سبل إدماج تلقائي ودائم لمقاربة النوع في ممارساتهم اليومية. وقد عمل قطاع الاتصال على تنظيم ورشة لتقديم هذا الدليل بتاريخ 28 مارس 2019. - تنظيم الثانية النسخة الأولى لـ"جائزة تيليلا" من طرف لجنة المناصفة والتنوع بالقناة وهي جائزة سنوية تكافئ الوصلة الإشهارية التلفزية الأكثر إسهاما في تعزيز صورة المرأة، ويتم تخصيص مبلغ مليون درهم للوصلة الفائزة وتمنح مساحة إعلانية للبث بالقناة الثانية.وتهدف هذه الجائزة إلى تحسيس المعلنين ووكالات الاتصال والإشهار حول ضرورة احترام قيم المناصفة والمساواة ما بين المرأة والرجل.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.1.5: تعزيز إجراءات التوعية لصناع القرار في الإعلام في ما يخص محاربة الصور النمطية وتعزيز صورة المرأة في الإعلام	وزارة الثقافة والاتصال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	- حسب بيانات مداخلات الشخصيات العمومية في خدمات الاتصال السمعي البصري الخاص بالنشرات الإخبارية والمجلات الإخبارية، التي تصدرها الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، خصصت القناة الثانية خلال الفصل الرابع من سنة 2017 نسبة 41.86% لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية، وخصصت القناة الأولى نسبة 8.52% خلال نفس الفترة. وخلال الفصل الأول من سنة 2018، فقد خصص لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية في القناة الأولى نسبة 18.99%، وفي الإذاعة الوطنية نسبة 33.65%. أما خلال الفصل الثاني من سنة 2018 فقد خصص لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية في القناة الأولى نسبة 9.53% وفي القناة الثانية نسبة 6.31%. وخلال الفصل الثالث من نفس السنة تم تخصيص نسبة 13.32%، للشخصيات العمومية النسائية بالقناة الثانية ونسبة 83.7% بالقناة الأولى وبلغت النسبة المخصصة لهن بالإذاعة الوطنية 9.18%

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.1.5: تعزيز إجراءات التوعية لصناع القرار في الإعلام في ما يخص محاربة الصور النمطية وتعزيز صورة المرأة في الإعلام	وزارة الثقافة والاتصال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة - القيام بحملات تحسيسية لتعزيز الحضور الايجابي للمرأة المغربية بكل دول الاقامة، وذلك من خلال تنظيم لقاءات ودراسات حول القضايا الأسرية لمغاربة المهجر، والعمل على التحسيس بما جاءت المستجدات القانونية لحماية حقوق المرأة (مدونة الأسرة، النساء الأرامل..). - تنفيذ برنامج تواصلي بالخارج يهم العديد من الدول بمشاركة العديد من الفعاليات ذات الصلة والذي يتم من خلال التعرف على قضايا تهم جاليتنا بالخارج، ومنها فئة النساء التي تعتبر نسبتها تقارب 50% من الجالية المغربية بالخارج. - ومن بين مخرجات السياسة الوطنية للهجرة، الاعتراف بالمهاجرين المقيمين بصفة قانونية بالمغرب خاصة النساء ككفاءات لهن أدوار في تنمية بلد الاقامة مما يساهم في تغيير مختلف الصور النمطية في هذا المجال.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 2.5: تحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء						
الإجراء 1.2.5: إدراج مبادئ المساواة بين النساء والرجال، وحقوق الفتيات والنساء، وكذا احترام سلامتهن البدنية والمعنوية، على مستويات التعليم الأولي والتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي والتعليم الثانوي والتأهيلي والجامعي	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الثقافة والاتصال وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الشغل والإدماج المهني	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.4: ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي - العمل خلال سنة 2018، على تعزيز دور البنيات المؤسساتية المساهمة في تنمية السلوكيات الإيجابية من خلال تنظيم دورة تكوينية لفائدة منسقي برنامج التعبئة المجتمعية، إضافة إلى تكوينات تهدف لتقوية قدرات إدارة المدرسة وتحسين أساليب للكوادر التعليمية والإدارية في المدارس الثانوية في ثلاث أكاديميات جهوية، علاوة على تنظيم حصص تحسيسية توعوية في مجال التربية على الصحة الإنجابية استفاد منها 150000 تلميذة و45000 أم في 847 ثانوية إعدادية. كما تم إعداد مصوغات وخطة تكوين في النوع والادماج الاجتماعي تخص المجالات التالية :(تنشيط النوادي التربوية، إنشاء وتنشيط الخلايا الاستماع وتقييم إمكانات الطلاب ومكافحة التميز). كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني : إنجاز آلية لتشخيص وضعية المساواة بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان بمراكز التكوين المهني وتجربته بسبع مؤسسات.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.5: إدراج مبادئ المساواة بين النساء والرجال، وحقوق الفتيات والنساء، وكذا احترام سلامتهن البدنية والمعنوية، على مستويات التعليم الأولي والتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي والتعليم الثانوي والتأهيلي والجامعي	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الثقافة والاتصال وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الشغل والإدماج المهني	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 2.4: ضمان التطبيق الفعلي للقوانين ذات الصلة من أجل تمتع النساء بحقوقهن	وزارة الثقافة والاتصال: - اعتماد المعهد العالي للإعلام والاتصال، التابع لوزارة الثقافة والاتصال، مواد تخص المساواة بين الجنسين، تدخل في برنامج التكوين الخاص بالطلبة حيث يتم تدريس مادة «حقوق الإنسان والحريات العامة». - يحتضن المعهد العديد من الأنشطة الداعمة لهذا التوجه حيث نظم مناظرة حول «دور الإعلام السمعي البصري العمومي في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (نموذج القناة الأولى والقناة الثانية)»، وأخرى حول «المساواة بين الجنسين في سينما دول الشمال والمغرب: هل التغيير في متناول الأيدي». وزارة الصحة : - إعداد مخطط وطني حول الصحة النفسية لفائدة الأطفال والشباب. - توقيع اتفاقية إطار للشراكة المدرسية والجامعية، لإعداد برنامج وطني بين وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية وزارة الداخلية وزارة الشبيبة والرياضة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية. - تجهيز 12 فضاء لصحة الشباب. - تنظيم الحملة الوطنية للكشف والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة 1500000 تلميذ وتلميذة. - إعداد مقاربة التربية على المهارات النفسية الاجتماعية المعززة لصحة المراهقات والمراهقين. - إعداد مقاربة التربية الوالدية المتمحورة حول صحة ونماء الأطفال اليافعين والشباب.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.5: تعميم التكوين في مجالات حقوق الأنسان والمساواة ومحاربة التميز وذلك على صعيد جميع المؤسسات العمومية والخاصة في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي والتأهيلي وكذا التعليم العالي، بما فيها المدارس وجامعات التعليم الأصيل	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الصحة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة وزارة الداخلية وزارة الثقافة والاتصال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري	2017	2021	الإجراء 4.1.1: النهوض وتسهيل ارتفاع مستوى التمدرس/ والدراسة عند الفتيات وتوجيههن نحو المجالات الواعدة الإجراء 5.2.0: تطوير الخبرات في الحقوق الإنسانية، مقاربة النوع، إنجاز التقارير المرتبطة بتنفيذ الخطة «إكرام2»	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: - العمل خلال سنة 2018، على تعزيز دور البنيات المؤسساتية المساهمة في تنمية السلوكيات الإيجابية من خلال تنظيم دورة تكوينية لفائدة منسقي برنامج التعبئة المجتمعية، إضافة إلى تكوينات تهدف لتقوية قدرات إدارة المدرسة وتحسين أساليب للكوادر التعليمية والإدارية في المدارس الثانوية في ثلاث أكاديميات جهوية، علاوة على تنظيم حصص تحسيسية توعوية في مجال التربية على الصحة الإنجابية استفاد منها 150000 تلميذة و45000 أم في 847 ثانوية إعدادية. كما تم إعداد مصوغات وخطة تكوين في النوع والادماج الاجتماعي تخص المجالات التالية :(تنشيط النوادي التربوية، إنشاء وتنشيط الخلايا الاستماع وتقييم إمكانات الطلاب ومكافحة التميز.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.5: تعميم التكوين في مجالات حقوق الأنسان والمساواة ومحاربة التميز وذلك على صعيد جميع المؤسسات العمومية والخاصة في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي والتأهيلي وكذا التعليم العالي، بما فيها المدارس وجامعات التعليم الأصيل	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الصحة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة وزارة الداخلية وزارة الثقافة والاتصال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري	2017	2021	الإجراء 4.1.1: النهوض وتسهيل ارتفاع مستوى التمدرس/ والدراسة عند الفتيات وتوجيههن نحو المجالات الواعدة الإجراء 5.2.0: تطوير الخبرات في الحقوق الإنسانية، مقاربة النوع، إنجاز التقارير المرتبطة بتنفيذ الخطة «إكرام2»	كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني: - إعداد دليل مرجعي حول إدماج المساواة وإنصاف النوع الاجتماعي بنظام التكوين المهني، وذلك في إطار تنفيذ الإجراء الرامي إلى تعميم التكوين في مجالات حقوق الإنسان والمساواة ومحاربة التميز. ويهدف هذا الدليل إلى تقديم الأدوات الضرورية التي تمكن جميع المتدخلين بنظام التكوين المهني من إدماج المساواة وانصاف النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والمشاريع وكذلك بالتكوين داخل المؤسسات. وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم الدليل المرجعي جملة من الأدوات لفائدة كل من موظفي قطاع التكوين المهني والقطاعات المكونة وكذلك مؤسسات التكوين المهني والمكونين والمكونات بهذه المؤسسات وتهم خصوصا: البيانات والمعطيات حسب النوع، التحليل حسب النوع، الميزانية حسب النوع، إدماج النوع الاجتماعي بوسائل التواصل، مكافحة التميز والصور النمطية، إدماج النوع الاجتماعي بالإعلام والتوجيه، مكافحة التميز داخل القسم، إدماج مبدأ الإنصاف بالعمل التربوي.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.5: تعميم التكوين في مجالات حقوق الانسان والمساواة ومحاربة التمييز وذلك على صعيد جميع المؤسسات العمومية والخاصة في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي والتأهيلي وكذا التعليم العالي، بما فيها المدارس وجامعات التعليم الأصيل	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الصحة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة وزارة الداخلية وزارة الثقافة والاتصال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري	2017	2021	الإجراء 4.1.1: النهوض وتسهيل ارتفاع مستوى التمدرس/ والدراسة عند الفتيات وتوجيههن نحو المجالات الواعدة الإجراء 5.2.0: تطوير الخبرات في الحقوق الإنسانية، مقاربة النوع، إنجاز التقارير المرتبطة بتنفيذ الخطة «إكرام2»	وزارة الصحة: - إعداد مخطط وطني حول الصحة النفسية لفائدة الأطفال والشباب وإعداد مقاربة التربية الوالدية المتمحورة حول صحة ونماء الأطفال اليافعين والشباب. - توقيع اتفاقية إطار للشراكة المدرسية والجامعية، لإعداد برنامج وطني بين وزارة الصحة ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، ووزارة التربية الوطنية ووزارة الداخلية وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. - القيام بمراجعة برامج التكوين الأساسي بسلك الإجازة للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة مع إضافة محور حقوق الإنسان في الوحدة المتعلقة بتدريس القانون والتي تعتبر وحدة أفقية تدرس لجميع التخصصات. وإضافة وحدة دراسية متعلقة بالعنف المبني على أساس النوع في برنامج تكوين القابلات. وزارة الثقافة والاتصال: - يعمل المعهد العالي للإعلام والاتصال التابع لوزارة الثقافة والاتصال، على اعتماد مواد تتعلق بحقوق الانسان والمساواة ومحاربة التمييز، تدخل في برنامج التكوين الخاص بالطلبة سواء على مستوى الإجازة أو سلك الماستر، حيث يتم تدريس مادة «حقوق الإنسان والحريات العامة» ومادة «الهجرة وحقوق الإنسان». يحتضن المعهد العديد من الأنشطة الداعمة لهذا التوجه بمشاركة مع منظمات وهيآت وطنية ودولية تخص مجمل الجوانب المرتبطة بحقوق الإنسان. حيث تم تنظيم 25 نشاطا خلال سنتي 2017 / 2018 مرتبط بحقوق الإنسان والمساواة ومحاربة التمييز.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.5: تعميم التكوين في مجالات حقوق الأنسان والمساواة ومحاربة التميز وذلك على صعيد جميع المؤسسات العمومية والخاصة في التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي والتأهيلي وكذا التعليم العالي، بما فيها المدارس وجامعات التعليم الأصيل	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الصحة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة وزارة الداخلية وزارة الثقافة والاتصال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري	2017	2021	الإجراء 4.1.1: النهوض وتسهيل ارتفاع مستوى التمدرس/ والدراسة عند الفتيات وتوجيههن نحو المجالات الواعدة الإجراء 5.2.0: تطوير الخبرات في الحقوق الإنسانية، مقاربة النوع، إنجاز التقارير المرتبطة بتنفيذ الخطة «إكرام2»	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - تنظيم أنشطة موازية منتظمة برسم السنة الدراسية 2017/2018 لفائدة تلميذات وتلاميذ مؤسسات التعليم العتيق، وكذا الأطر الإدارية والتربوية بهذا التعليم عبارة عن لقاءات تواصلية وتظاهرات ثقافية وفنية، وأنشطة تربوية واجتماعية وصحية تمثلت في أشكال مختلفة (3 ورشات دراسية، مائدتين مستديرتين، 7 عروض ثقيفية وفنية، 6 محاضرات علمية...) في إطار برنامج تحسيسي لمناهضة العنف وأشكال التمييز ضد النساء. - نظمت هذه الأنشطة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، بالإضافة إلى أنشطة تحسيسية وتوعوية أخرى أنجزت ضمن البرنامج السنوي للأنشطة التربوية والتي تنظم من طرف المؤسسات العتيقة. ومنها ما نظم بتنسيق مع مؤسسات تربوية وعلمية أخرى (المجالس العلمية ومؤسسات متخصصة في الشؤون التربوية وغيرها...). - تخصيص أعمدة قارة لمقالات وأعمال مدرسية إبداعية خاصة بحقوق المرأة وموضوعاتها على السبورة الحائطية من إنجاز تلميذات وتلاميذ مؤسسات التعليم العتيق. - إدراج موضوعات حقوق المرأة ضمن حقوق الإنسان في التربية على القيم الوطنية والإنسانية في مشاريع الشؤون التربوية بالتعليم العتيق. كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني: - القيام بعمليات التحسيس بأهمية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بسبع مؤسسات للتكوين المهني.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.2.5: تعزيز التكوين الأولي والتكوين المستمر في المجال الصحي وشبه الطبي، وكذا المناهج التكوينية لموظفي العدالة، ومفتشي الشغل والشرطة والدرك الملكي...، في مجالات حقوق الإنسان والمساواة ومحاربة التمييز والعنف المبني على أساس النوع	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة الشغل والإدماج المهني	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الثقافة والاتصال وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 5.4: التقليص المستدام لانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي.	وزارة الشغل والإدماج المهني: - تنظيم برسم سنة 2018 وفي إطار برنامج التعاون المبرم مع الاتحاد الأوروبي، ثمانية عشر دورة تكوينية لتقوية قدرات جهاز تفتيش الشغل، وذلك بجهات الرباط، الدارالبيضاء، طنجة، مراكش، فاس، وجدة، أكادير. وقد تمحورت هذه الدورات التكوينية حول منهجية التنزيل العملي لمراقبة الحقوق الأساسية في العمل خاصة ما تعلق منها بوضعية المرأة في العمل.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.2.5: تعزيز التكوين الأولي والتكوين المستمر في المجال الصحي وشبه الطبي، وكذا المناهج التكوينية لموظفي العدالة، ومفتشي الشغل والشرطة والدرك الملكي...، في مجالات حقوق الإنسان والمساواة ومحاربة التمييز والعنف المبني على أساس النوع	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة الشغل والإدماج المهني	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الثقافة والاتصال وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 5.4: التقليص المستدام لانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي.	وزارة العدل: - تنظيم أيام دراسية للمساعدات والمساعدين الاجتماعيين بخلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف للتعريف بالمقتضيات القانونية وتلك المتعلقة بمأسسة عملية التكفل بالتكفل بالفئة المستهدفة ضمانات لتيسير دخول القانون حيز التنفيذ. - تكوين مكونين في مجال المساعدة الاجتماعية. - تنظيم دورات تكوينية حول المقتضيات القانونية الكفيلة بتعزيز الحماية القانونية للنساء. - تنظيم أيام دراسية لفائدة 25 مسؤول إداري بمحاكم المملكة حول آليات وأدوات تطوير أداء أقسام قضاء الأسرة، حيث خصصت أشغالها لمناقشة المؤشرات الكمية والنوعية الكفيلة بالارتقاء بمستوى تدبير هذه الأقسام ورصد احتياجاتها ومتطلباتها لتأمين خدمات ملائمة للأطفال في تماس مع القانون. - تنظيم ورشات عمل، لفائدة 21 مساعد(ة) اجتماعي(ة) بالدوائر القضائية التالية: أكادير، كلميم، العيون حول تقنيات الاستماع وعلاقات المساعدة للطفل في تماس مع القانون. - تنظيم ورشة عمل لتقديم الدراسة حول "الخصائص الاجتماعية للأطفال في تماس مع القانون» تم خلالها مناقشة نتائج ومنهجية الدراسة المذكورة مع الخبير المكلف بإنجازها.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.2.5: تعزيز التكوين الأولي والتكوين المستمر في المجال الصحي وشبه الطبي، وكذا المناهج التكوينية لموظفي العدالة، ومفتشي الشغل والشرطة والدرك الملكي...، في مجالات حقوق الإنسان والمساواة ومحاربة التمييز والعنف المبني على أساس النوع	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة العدل وزارة الشغل والإدماج المهني	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الثقافة والاتصال وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الهدف 5.4: التقليص المستدام لانتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي.	وزارة الصحة: - مراجعة برامج التكوين الأساسي بسلك الإجازة للمعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة مع إضافة محور حقوق الإنسان في الوحدة المتعلقة بتدريس القانون والتي تعتبر وحدة أفقية تدرس لجميع التخصصات. - إضافة وحدة دراسية متعلقة بالعنف المبني على أساس النوع في برنامج تكوين القابلات. - إبرام اتفاقية خاصة مع المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بالمغرب من أجل تمكين الطلبة المكفوفين وضعاف البصر من الولوج إلى التكوين الأساسي في مجال الترويض الطبي ومساواتهم مع زملائهم بخصوص المساواة والحق في الولوج إلى التكوين. - تدعيم التكوين الأساسي في مسلك الترويض وإعادة التأهيل بفتح تخصص جديد في الترويض بالعمل، وذلك من أجل تعزيز ولوج ذوي الاحتياجات الخاصة لخدمات صحية شاملة ومتكاملة وكذا ضمان حقهم في الاستفادة من العلاج. - التكوين المستمر: 1443 مستفيدة من برامج التكوين المستمر في ميادين الخدمات الصحية وكذا ميادين الحكامة (66% من مجموع المستفيدين). المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج - تنظيم دورات تكوينية متعددة على مدار السنة، حيث استفادت 56 موظفة من تكوين مستمر في مجال حقوق الانسان ومقاربة النوع برسم سنة 2018.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.2.5: نشر المؤسسات الدينية لرسائل تحترم المساواة بين النساء والرجال، وترفض العنف ضد النساء والفتيات، وتشجع على إيجاد حلول سلمية للمشاكل الزوجية والعائلية	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	وزارة الثقافة والاتصال	2017	2021		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - تكوين مؤطري البرنامج في مواضيع ذات الصلة باحترام المساواة بين النساء والرجال، ورفض العنف ضد النساء والفتيات، والتشجيع على إيجاد حلول سلمية للمشاكل الزوجية. - التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس العلمي الأعلى في التحسيس والتوعية. - التنسيق مع قناة وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم. وزارة الثقافة والاتصال: تبث قناة «السادسة» حسب دفتر تحملاتها برامج تخص مواضيع الحريات والواجبات وإسهام القيم الدينية في معالجة المشاكل والآفات المعاصرة: الأسرية والمجتمعية. تنتج القناة وتبث برنامجا واحدا على الأقل مخصص للمرأة يهدف إلى تثمين حقوقها ودورها في تطوير المجتمع المغربي وبرنامجا مخصصا للأسرة يعنى بدعم تماسكها واستقرارها. وكذا برامج أسبوعية حول تأهيل المقبلين على الزواج والتأهيل على دور الأمومة والأبوة. بالإضافة إلى برامج موجهة للأطفال تهدف تقويم السلوك وترسيخ القيم الدينية. خلال سنة 2017: بثت « قناة السادسة» 24 ساعة مخصصة للمرأة والطفل والأسرة، وبثت إذاعة محمد السادس 93 ساعة من البرمجة لتعزيز حقوق المرأة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.2.5: إدراج مبادرات داخل التعليم الأولي والثانوي، بما فيه التعليم الأصيل، تهدف إلى تحفيز الثقة في النفس لدى التلاميذ خاصة الفتيات، وكذا تعزيز طموحهن في تطوير والاستفادة من قدراتهن	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2017	2021		وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - مشاركة النساء المحفظات للقرآن الكريم في المسابقة على جائزة محمد السادس للكتاتيب القرآنية، وفوز إحدى السيدات بالجائزة الوطنية في هذه المسابقة برسم سنة 2018 وذلك في إطار تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث وحق المرأة في هذا الاستحقاق؛ - عدد المربيين بلغ ما مجموعه 105 مربية ومربي، تمثل نسبة المربيات 98،10% من العدد الإجمالي؛ - عدد المحفظين والمحفظات للقرآن الكريم بالكتاتيب القرآنية بلغ 94 محفظة ومحفظ، تمثل نسبة المحفظات 34،04% من العدد الإجمالي؛ تكليف المنشطين التربويين بوضع برنامج للانشطة التربوية خاص بالفئة العمرية بتلميذات وتلاميذ الكتاتيب القرانية والتعليم الاولي العتيق (الفئة العمرية 4-6 سنوات).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - التنظيم السنوي لحملات وطنية تحسيسية لمحاربة العنف ضد النساء (سنة 2017، تحور موضوع الحملة الوطنية الخامسة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، حول موضوع «العنف في الفضاءات العامة»، وفي سنة 2018 تم تنظيم الحملة الوطنية السادسة عشر لمحاربة العنف ضد النساء، تحت موضوع «من أجل تعبئة جماعية ومجتمعية للقضاء على العنف ضد النساء»). وتتسم هذه الحملات بانفتاحها على الفاعلين المحليين بمختلف الجماعات الترابية وعلى مهنيي النقل واشراك فئة الشباب من خلال استثمار وسائل التواصل الاجتماعي وخلق نقاشات تفاعلية مباشرة بثت على مواقع التواصل الاجتماعي وفي المعاهد العليا بعدد من مدن المملكة، هذا فضلا عن الورشات التحسيسية التي نظمت بالمدارس والتي استهدفت التلاميذ والأطر التربوية. وزارة العدل: - تنظيم لقاءات تواصلية وحملات تحسيسية من طرف المساعدات والمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم، بشراكة مع مختلف الفاعلين في مجال حماية النساء من مؤسسات عمومية وجمعيات المجتمع المدني، لنشر ثقافة المساواة ومكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك لبلوغ الهدف المتعلق بتحفيز اعتماد مبادئ المساواة بين الرجال والنساء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الثقافة والاتصال: - إطلاق القناة الثانية للنسخة الأولى لـ" جائزة تيليلا" وهي جائزة سنوية تكافئ الوصلة الإشهارية التلفزية الأكثر إسهاما في تعزيز صورة المرأة، بهدف تحسيس المعلنين ووكالات الاتصال والإشهار حول ضرورة احترام قيم المناصفة والمساواة ما بين المرأة والرجل. - إعداد دليل لمحاربة الصور النمطية المسيئة للمرأة.
						وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: خطب منبرية لمحاربة العنف والتمييز ضد النساء
						وزارة الشباب والرياضة: - تنظيم لقاءات تواصلية ومحاضرات لتغيير الصور النمطية المبنية على أساس الجنس ولرصد وتعزيز الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين الرجال والنساء.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 6.2.5: التعبئة الاجتماعية لنشر مبادئ المساواة ومكافحة التمييز والعنف على أساس الجنس من خلال حملات وطنية ومجالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الشغل والإدماج المهني: - تنظيم، خلال سنتي 2017 و2018، النسخة الثانية والثالثة لجائزة المساواة المهنية لفائدة المقاولات الوطنية والدولية التي حققت إنجازات في مجال المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل فضاء المقاولة. - دعم، سنة 2017، المقاولات التي تدخل في مسلسل المفاوضات من أجل توقيع اتفاقيات الشغل الجماعية على إدماج خصوصيات النوع الاجتماعي في المواد التي تتوافق بشأنها، وذلك في إطار تنزيلها للبرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية، - تنظيم سنة 2018 دورة لتكوين المكونين في مجال المفاوضة الجماعية من أجل توفير موارد بشرية مؤهلة على صعيد الجهات لتأطير عمليات المفاوضة الجماعية وإنجاح مسلسلاتها، وذلك في أفق الرفع من جودة اتفاقيات الشغل الجماعية المنبثقة عنها سيما ما يتعلق بتحسين ظروف عمل المرأة داخل المقاولة.
						الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: - تنظيم لقاءات ودراسات حول القضايا الأسرية لمغاربة المهجر، حيث تشكل النساء نسبة تقارب 50% من الجالية المغربية بالخارج، والعمل على التحسيس بالمستجدات القانونية ذات الصلة بحقوق المرأة (مدونة الأسرة، النساء الأرامل...).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 7.2.5: النهوض بشروط القيادة النسائية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الإجراء:1.2.3 تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية - إطلاق دراسة لإنجاز البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والذي سيسفر عن برامج ومشاريع التمكين الاقتصادي للنهوض بشروط القيادة النسائية خاصة في مجال المقاولة. - إنجاز المقتضيات المرجعية والشروع في عملية انتقاء مكتب الخبرة لإنجاز المواكبة لحوالي 40 امرأة إطار، ورئيسة مصلحة بالوزارة. - إنجاز تقريرين حول «مشاركة المرأة السياسية في البرلمان والجماعات المحلية» و«تقييم المشاركة السياسية للمرأة في المغرب» في إطار مشروع «نحو حكومات دامجة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة وبلورة السياسات «المنجز بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) . ويشمل التقريرين توصيات للنهوض بشروط القيادة النسائية في المجال السياسي.
						وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: - مساهمة المرأة العالمة في الدروس الحسنية والبرامج الإعلامية. - بلغت نسبة النساء في مراكز المسؤولية بالوزارة 22%.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 7.2.5: النهوض بشروط القيادة النسائية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الإجراء:1.2.3 تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية	كتابة الدولة المكلفة بالماء: - تنظيم، سنتي 2017و2018، تكوينات في المجالات التقنية ومقاربة النوع وقيادة المشاريع: ○ التخصصات المهنية المائية: حوالي 230 موظفة إطار وتقنية ومسؤولة. ○ مجال إدماج النوع في السياسة العمومية المائية: 85 من النساء المسؤولات في قطاع الماء. ○ مجال قيادة المشاريع: 22 من النساء المسؤولات في قطاع الماء.
						كتابة الدولة المكلفة بالسكنى وسياسة المدينة: - تستفيد حاليا 50% من النساء من مجموع المستفيدين من التكوين المتوج بشهادة الماستر بالمعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات والجامعة الدولية بالرباط وجامعة موريال بكندا.

المحور السادس «إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية»

المحور السادس «إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية»

وضعت الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» من خلال المحور السادس، مجموعة من التدابير والإجراءات تروم إدماج بعد النوع بطريقة شاملة في جميع مراحل التخطيط والبرمجة والتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات القطاعية، وذلك في إطار إدماج النوع في السياسات القطاعية والبرامج الحكومية.

ووفقا للمقتضيات المحددة في القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية، ولا سيما اعتماد المنهجية المتعلقة بنجاعة الأداء المراعية لبعد النوع الاجتماعي، حيث تنص (المادة 39) من القانون على أن يقترن برنامج كل وزارة أو مؤسسة بمشاريع وأنشطة وأهداف محددة وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي، فمن الضروري إدماج هذا البعد في البرمجة والتخطيط الميزانياتي للقطاعات الوزارية والتأكد من مدى استجابة السياسات القطاعية والبرامج الحكومية للحقوق والاحتياجات والمصالح المختلفة للنساء والرجال.

إن إدماج النوع في السياسات العمومية سيمكن القطاعات الحكومية من تحقيق الغايات المرتبطة بالمساواة وتقليص التفاوتات بين النساء والرجال. كما أن وضع إطار ملائم لإدماج النوع في السياسات القطاعية من شأنه أن يدعم تفعيل مقتضيات قانونية وتنظيمية دون تمييز ضد النساء والفتيات.

وقد حدد المحور السادس من الخطة «إكرام 2» أربعة أهداف تتمثل في ما يلي:

- الهدف 1.6 : إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية
- الهدف 2.6 : ضمان استجابة السياسات القطاعية والبرامج الحكومية للحقوق والاحتياجات المتباينة لكل من النساء والرجال
- الهدف 3.6 : ضمان استجابة الميزانيات القطاعية للنوع الاجتماعي
- الهدف 4.6 : ضمان بلوغ القطاعات الحكومية للفئات المعنية بالمساواة وتقليص التفاوتات بين النساء والرجال.

حصيلة تنفيذ الهدف 1.6 : إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية

باشرت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، في إطار الدعم التقني للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، إطلاق عملية مواكبة ثمانية قطاعات حكومية من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع وبلورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» وذلك لتنزيل إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، ويتعلق الأمر بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الصحة، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.

كما تدعم الوزارة وزارة الاقتصاد والمالية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع بهدف تطوير مركز الامتياز لتمكينه من مواكبة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين (إنجاز دلائل ووسائط تواصلية، مواكبة القطاعات).

كما تم القيام بدراسة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وإحداث المركز الوطني للرصد والبحث والتوثيق في مجال الإعاقة.

ولتنفيذ الإجراء المرتبط بوضع «وحدة إدارية للنوع» داخل كل وزارة ومؤسسة عمومية، شرعت وزارة الصحة، في بداية سنة 2019، في إنجاز مشروع يتعلق بالرصد والتحليل الاستراتيجي للنوع على مستوى وزارة الصحة من طرف خبراء الوكالة الفرنسية للتنمية/Agence Française de Développement AFD وهيئة الأمم المتحدة للمرأة/ONU femmes بتعاون مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية. كما تم إصدار قرار لوزير الصحة رقم 9مكرر /2018 بتاريخ 29 ماي 2018 تم بموجبه إحداث وحدة النوع الاجتماعي أنيطت بها مهمة تتبع وتفعيل محاور المرحلة التجريبية لإدماج النوع بالقطاع الصحي وقد عهد تنسيق مهامها إلى مديرية التخطيط والموارد المالية.

وفي نفس السياق، قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بمراجعة دليل تحديد الأولويات عن طريق إدخال معايير إضافية للنوع الاجتماعي في مشاريع الدعامة الثانية، كما تم تعيين مديرية التعليم والتكوين والبحث نقطة ارتكاز على صعيد الوزارة لتعزيز مأسسة النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي. إضافة إلى تعيين وتحيين نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي التابعة للهياكل المركزية والجهوية والمؤسسات تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛ كما عملت الوزارة على إطلاق دراسة لوضع نظام للحكامة وبرنامج تواصلي لإدماج مقاربة النـوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي.

واعتمد قطاع الصيد البحري تدابير وإجراءات لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين بحيث أحدث منذ عام 2001 بموجب قرار وزاري وحدة النوع والتنمية لتكريس مقاربة النوع في استراتيجيات وخطط عمل قطاع الصيد البحري وضمان إدماج فعال للنساء في سلاسل انتاج القطاع. ومن بين أهدافها، تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة والفتاة وتحسين أوضاع عملهن بقطاع الصيد البحري والعمل على تمكينهن اقتصاديا واجتماعيا.

ونظمت سنة 2018 دورات تكوينية لفائدة أطر هذه الوحدة ولجنة النوع في مجال تحليل النوع و إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة والتتبع والتقييم على مستوى مشاريع القطاع.

وفي إطار تعبئة قطاع الصيد البحري للالتزام ببرامج المساواة بين الرجال والنساء، تم تعيين نقط ارتكاز النوع بالمديريات المركزية والمصالح الجهوية وكذا المقاولات العمومية تحت وصاية هذا القطاع وتشكيل لجنة النوع لتعزيز إدماج مقاربة النوع في القطاع. كما تم تخصيص اليوم العالمي للاحتفال بالمرأة لسنتي 2017 و2018 لتحسيس المسؤولين والمسؤولات بالقطاع بحضور ممثلين عن المقاولات العمومية تحت وصاية قطاع الصيد البحري على أهمية إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة،

وعلى مستوى وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، تم إنشاء خلية لمقاربة النوع الاجتماعي بالقطاع برسم سنة 2018، تحرص على إرساء تصور مقاربة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية القطاع، تحديد المؤشرات المناسبة لمأسسة مقاربة النوع بالقطاع وتكييف مشروع نجاعة الأداء الخاص بالقطاع مع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي عبر تحديد أهداف ومؤشرات النجاعة للبرامج المحددة ضمن هذا المشروع.

وفي شهر يناير 2018، نظمت دورة تكوينية لفائدة أعضاء خلية النوع بقطاع الطاقة والمعادن قصد فهم وبحث سبل وكيفيات إدماج النوع في القطاع المعدني والطاقي والجيولوجي بالمغرب، وفي شهر ماي 2018، تم تنظيم دورة تحسيسية وتكوينية من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي لفائدة الخلية المسؤولة عن تحضير مشروع النجاعة وكذا خلية النوع الاجتماعي؛

وبخصوص إعداد وتجريب واعتماد أداة لتقييم درجة إدماج النوع في السياسات القطاعية، انخرط القطاع في المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء، حيث تمت ملائمة أهداف ومؤشرات برنامج الدعم والقيادة، في مراحل التحليل التحضيري والاعداد للميزانية المستجيبة للنوع.

كما أعدت كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة دليلا حول الممارسات الجيدة لإدماج النوع في مجال التنمية المستدامة وتم على مستوى رئاسة النيابة العامة، العمل على إحداث وحدة خاصة تعنى بتتبع قضايا المرأة ضمن التنظيم الهيكلي للمؤسسة.

وبخصوص الإجراء المتعلق بالتجميع والاستعمال المنتظم للإحصاءات القطاعية المصنفة حسب النوع، عملت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على إرساء وحدة النوع تعمل على التنسيق وضمان الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين أثناء تنفيذ مشاريع الوزارة، إضافة إلى إرساء نظام معلوماتي خاص بالميزانية المستجيبة للنوع.

كما تتوفر الوزارة على نظام إحصائي يأخذ بعين الاعتبار النوع في الوسط القروي والحضري، حيث تقوم الوزارة سنويا بتجميع المعطيات الضرورية لاحتساب مؤشرات تعميم التمدرس، تحليل تطور مؤشرات تعميم التمدرس، وإصدار تقرير سنوي حول تطور أهم مؤشرات تعميم التمدرس.

وفي هذا السياق عمل قطاع الصيد البحري ايضا على تصنيف معطياته حسب النوع كمعطيات الموارد البشرية والتكوين بمعاهد قطاع الصيد.

وفي نفس الإطار، أعدت وزارة الشغل والإدماج المهني التقارير السنوية حول سوق الشغل برسم سنتي 2016 و2017، حيث تم تجميع ونشر إحصائيات قطاعية مصنفة حسب النوع. كما أنجزت وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية تقريرا سنويا حول الإحصائيات القطاعية المصنفة حسب النوع، وهي الأن بصدد إعداد تقرير 2018.

وفي السياق ذاته، تتوفر رئاسة النيابة العامة على قاعدة بيانات مفصلة لإحصائيات متعلقة بالعنف ضد النساء مصنفة حسب الجنس والسن ودرجة القرابة مع المعتدي ونوع الجريمة والعقوبات.

وانسجاما مع ما سبق، تعمل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على التركيز على المعلومة الاحصائية المتعلقة بالمهاجرين سواء تلك المتعلقة بتدفقات الهجرة سواء بالنسبة للمواطنين المقيمين بالخارج وذلك من خلال إحداث قواعد بيانات موضوعاتية داخل الوزارة كتلك المتعلقة بالمستثمرين أو بالكفاءات، إضافة إلى استغلال المعلومة الاحصائية في تنوير الرأي وضبط القرارات المتعلقة بفئة المهاجرين،

كما تم القيام بدراسات إحصائية مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين كالدراسة التي أنجزتها الوزارة حول حاجيات الشباب أو تلك التي تم القيام بها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE حول «ديناميات الهجرة المغربية « بدول هذه المنظمة، إضافة إلى إعداد دراسة حول إدراج بعد الهجرة ضمن البرامج التنموية الترابية وإدخال أهداف خطة «إكرام 2» في برامج هذه المصالح، بالإضافة إلى استحضارها في مختلف البرامج والشراكات التي تنفذها الوزارة على المستوى اللامركزي ومع الجماعات الترابية.

حصيلة تنفيذ الهدف 2.6: ضمان استجابة السياسات القطاعية والبرامج الحكومية للحقوق والاحتياجات المتباينة لكل من النساء والرجال

حرصت العديد من القطاعات الحكومية على الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري والإعداد والتخطيط والتنفيذ والمراجعة وتتبع وتقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية، بهدف ضمان استجابة السياسات القطاعية والبرامج الحكومية للحقوق والاحتياجات المتباينة لكل من النساء والرجال، حيث تم إعداد النسخة الرابعة والخامسة من مشروع نجاعة الأداء المرفق لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم سنتي 2018 و2019 والذي يتضمن أهداف ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع، علاوة على إعداد مشروع «إنشاء منصة إلكترونية من أجل تمكين نساء قطاع الصحة».

كما تم إعداد مشروع نجاعة الأداء لوزارة العدل وذلك بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي حيث تم إدراج أهداف تروم إلى تقليص التفاوتات في هذا المجال ومؤشرات مرقمة تمكن من تتبع وتقييم المنجزات المراعية للنوع الاجتماعي، كما تمت برمجة اعتمادات مالية مهمة للمشاريع التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تنزيل مقاربة النوع بالميزانية الفرعية للوزارة، مع تقييم أهداف ومؤشرات النوع المدرجة بمشاريع النجاعة لوزارة العدل.

واعتمدت كتابة الدولة المكلفة بالماء استراتيجية مأسسة إدماج النوع في قطاع الماء، مع الحرص على الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة إعداد وتخطيط البرامج والمشاريع السنوية لقطاع الماء مع تحضير مشروع النجاعة، كما يقوم القطاع حاليا بإطلاق دراسة إدماج النوع في المخطط الوطني للماء مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفي نفس السياق، عملت وزارة الاقتصاد والمالية (مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي) على إبرام اتفاقية شراكة مع وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة الميزانياتية للجماعات المحلية.

وقد أعدت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بحثا حول التجارب الدولية بغية رصد الممارسات الرائدة في مجال إدماج مقاربة النوع ضمن مشاريع التنمية والتأهيل الحضري، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة عن اقتراحات وتدابير يمكن تطبيقها في نطاق السياق الوطني.

وتم إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إنجاز دليل مرجعي لإدراج مقاربة النوع في مشاريع سياسة المدينة والعمل على نشره وتعميمه على كافة الشركاء المعنيين والفاعلين المحليين مع تنظيم دورات تكوينية من أجل التحسيس بأهمية إدراج هذه المقاربة في إطار برامج سياسة المدينة، إضافة إلى إعداد مشروع دفتر التحملات لإنجاز هذا الدليل.

كما تحرص الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة على إدماج النوع الاجتماعي في السياسات المتعلقة بالقطاع سواء أثناء الإعداد لتدابير وبرامج تهم تنفيذ استراتيجيات الوزارة أو خلال التحضير لميزانية القطاع لمناقشتها سواء في المراحل الادارية التقنية مع المصالح المختصة أو أثناء المناقشة الميزانية على مستوى المؤسسة التشريعية، كما تم إعداد مشروع نجاعة الأداء للسنوات المالية 2018، 2019 المتعلق بالقطاع الذي يستحضر مقاربة النوع ضمن مؤشراته، خاصة مشاركة ومساهمة المرأة في برامج الوزارة.

وتم على مستوى كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني إنجاز آلية لتشخيص وضعية المساواة بين النساء والرجال وبين الفتيات والفتيان بمراكز التكوين المهني وتجربته بسبع مؤسسات، والقيام بعمليات التحسيس بأهمية إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بسبع مؤسسات للتكوين المهني.

وعليه، انخرطت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج في برنامج التكوين المنظم من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة المالية.

حصيلة تنفيذ الهدف 3.6: ضمان استجابة الميزانيات القطاعية للنوع الاجتماعي

عملت وزارة الاقتصاد والمالية على إطلاق عدد من المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بإدماج مقاربة النوع في الميزانية لفائدة 28 قطاع وزاري من أجل اعتماد أمثل لوسائل إدماج هذه المقاربة في السياسات العمومية. كما تم نشر دورية للسيد رئيس الحكومة وتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع نجاع الأداء، وكل هذا من أجل بلوغ الهدف المتعلق بضمان استجابة الميزانيات القطاعية للنوع الاجتماعي.

وفي نفس السياق، تقوم الوزارة بمواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوربي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة.

كما عرفت سنة 2017 انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13.

إذ عملت الوزارة على تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية المساواة «إكرام 2» بالإضافة إلى تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG1).

حصيلة تنفيذ الهدف 4.6 : ضمان بلوغ القطاعات الحكومية للفئات المعنية بالمساواة وتقليص التفاوتات بين النساء والرجال.

لتنفيذ الإجراءات المرتبطة بالهدف. عملت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة على إعداد بحث حول التجارب الدولية بغية رصد الممارسات الرائدة في مجال إدماج مقاربة النوع ضمن مشاريع التنمية والتأهيل الحضري، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة عن اقتراحات وتدابير يمكن تطبيقها في نطاق السياق الوطني. كما تم إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل انجاز دليل مرجعي لإدراج مقاربة النوع في مشاريع سياسة المدينة والعمل على نشره وتعميمه على كافة الشركاء المعنيين والفاعلين المحليين مع تنظيم دورات تكوينية من أجل التحسيس بأهمية إدراج هذه المقاربة في إطار سياسة المدينة، إضافة إلى إعداد مشروع دفتر التحملات لإنجاز هذا الدليل.

---

1. KM-BSG : Knowledge Management en matière de Budgetisation Sensible au Genre

كما عملت وزارة الفلاحة على تقوية القدرات في مجال مقاربة النوع لفائدة نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي التابعة للهياكل المركزية والجهوية والمؤسسات تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حيث استفاد 120 إطار.

وفي نفس السياق، نظم القطاع العديد من الندوات (تنظيم ندوة وطنية حول ادماج النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي، ندوة لتقديم نتائج الدراسة حول النهوض بالمقاولة النسائية بالقطاع الفلاحي بالمغرب، إضافة إلى البث الإذاعي (13برنامج وكبسولة حول النوع الاجتماعي والمقاولة النسائية).

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور السادس، موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلاسل النتائج

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء :1.1.6: الدعم التقني لإنجاز افتحاص النوع على مستوى الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	وزارة الاقتصاد والمالية: - إطلاق عدد من المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بإدماج مقاربة النوع في الميزانية لفائدة 28 قطاع وزاري من أجل اعتماد أمثل لوسائل إدماج هذه المقاربة في السياسات العمومية. - نشر دورية للسيد رئيس الحكومة وتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع نجاع الأداء. - مواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوربي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج واعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - عرفت سنة 2017 انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13. - تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية المساواة «إكرام 2». - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء :1.1.6: الدعم التقني لإنجاز افتحاص النوع على مستوى الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - سنة 2017: تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في مجال تحليل النوع وتقنيات إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة وتتبع وتقييم ادماجها بمشاريع القطاع. - 2018سنة: مواكبة ست (06) قطاعات حكومية (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.) ومؤسستين عموميتين (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع وذلك في إطار الدعم التقني للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» - إطلاق عملية مواكبة ثمانية قطاعات حكومية من أجل بلورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» وذلك لتنزيل إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، ويتعلق الأمر بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الصحة، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، أضافة إلى مؤسستين عموميتين (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء :1.1.6 الدعم التقني لإنجاز افتحاص النوع على مستوى الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	وزارة الصحة: - الشروع في إنجاز مشروع يتعلق بالرصد والتحليل الاستراتيجي للنوع على مستوى وزارة الصحة من طرف خبراء الوكالة الفرنسية للتنمية وONU femmes بتعاون مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية.
						الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: - إدماج النوع الاجتماعي في السياسات المتعلقة بالقطاع أثناء الإعداد لتدابير وبرامج تهم تنفيذ الاستراتيجيتين ومن خلال استغلال فرصة التحضير لميزانية القطاع لمناقشتها سواء في المراحل الادارية التقنية مع المصالح المختصة أو أثناء المناقشة الميزانية على مستوى المؤسسة التشريعية؛ - إعداد مشروع نجاعة الأداء للسنوات المالية 2018،2019 المتعلق بالقطاع الذي يستحضر مقاربة النوع ضمن مؤشراته، خاصة مشاركة ومساهمة المرأة في برامج الوزارة.
						وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة: - مشروع النجاعة الخاص بسنة 2018: انخراط القطاع في المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء، حيث تمت ملائمة أهداف ومؤشرات برنامج الدعم والقيادة، في مراحل التحليل التحضيري والإعداد للميزانية المستجيبة للنوع.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء :1.1.6: الدعم التقني لإنجاز افتحاص النوع على مستوى الوزارات والمؤسسات والمقاولات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	كتابة الدولة المكلفة بالماء: - »الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة إعداد وتخطيط البرامج والمشاريع السنوية لقطاع الماء مع تحضير مشروع النجاعة كما يقوم القطاع حاليا بإطلاق دراسة إدماج النوع في المخطط الوطني للماء مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري - سيتم إنجاز افتحاص النوع على مستوى القطاع بداية سنة 2019 في إطار برنامج للتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية وبدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية.
الإجراء 2.1.6: وضع «وحدة إدارية للنوع» داخل كل وزارة ومؤسسة عمومية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	الإجراء 3.1.1 :تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....) الإجراء 1.2.3:تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: - تعيين مديرية التعليم والتكوين والبحث نقطة ارتكاز على صعيد الوزارة لتعزيز مأسسة النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي. وزارة الصحة: - تفعيلا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 7/2018 المتعلق بإطلاق المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء تم إصدار قرار لوزير الصحة رقم 9مكرر /2018 بتاريخ 29 ماي 2018 تم بموجبه إحداث وحدة النوع الاجتماعي أنيطت بها مهمة تتبع وتفعيل محاور المرحلة التجريبية لإدماج النوع بالقطاع الصحي وقد عهد تنسيق مهامها إلى مديرية التخطيط والموارد المالية

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.6: وضع «وحدة إدارية للنوع» داخل كل وزارة ومؤسسة عمومية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	الإجراء 3.1.1 :تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....) الإجراء 1.2.3:تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: - إحداث بنية إدارية تتعلق بالنوع من خلال إحداث «مصلحة النوع الاجتماعي» بمديرية العمل الاجتماعي والثقافي والتربوي والشؤون القانونية، وذلك بموجب قرار للوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة رقم 4360.14 الصادر في فاتح ديسمبر 2014 بشأن إحداث وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية التابعة للوزارة (ج.ر 6330 ص 846). وزارة الثقافة والاتصال:(قطاع الاتصال) - يتوفر قطاع الاتصال على مصلحة تخص التكوين ومقاربة النوع منذ سنة 2008. وزارة الثقافة والاتصال: (قطاع الثقافة) - تم إحداث «وحدة النوع» على مستوى قطاع الثقافة سنة 2018 وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة: - إنشاء خلية لمقاربة النوع الاجتماعي بالقطاع برسم سنة 2018، وتتكون خلية من منسقة تشرف على تأطير ثلاث نقاط الارتكاز في الموارد البشرية، الشؤون المالية والتكوين بالإضافة لممثل عن كل مديرية بالقطاع.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.6: وضع «وحدة إدارية للنوع» داخل كل وزارة ومؤسسة عمومية	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	الإجراء 3.1.1 :تنمية وتطوير الخبرات النسائية في التخصصات المهنية الرئيسية (التدبير، تدبير الموارد البشرية، ضمان الجودة، تسيير المشاريع، التطوير الذاتي، التسويق، التخطيط والتتبع الاستراتيجي والمالي.....) الإجراء 1.2.3:تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري - إحداث وحدة النوع والتنمية لتكريس مقاربة النوع في استراتيجيات وخطط عمل قطاع الصيد البحري وضمان ادماج فعال للنساء في سلاسل انتاج القطاع. وتم تعيين نقط ارتكاز النوع بالمديريات المركزية والمصالح الجهوية وكدا المقاولات العمومية تحت وصاية هدا القطاع وتشكيل لجنة لتنشيط ادماج مقاربة النوع في القطاع. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي: - مراسلة الجامعات لتعيين ممثل عن كل جامعة في إطار خلق خلية تعنى بمقاربة النوع بالقطاع.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.6: التجميع والاستعمال المنتظم للإحصاءات القطاعية المصنفة حسب النوع	المندوبية السامية للتخطيط وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 4.3.4:تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي الإجراء 0.2.3: تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في الإشراف والتتبع والتخطيط الاستراتيجي والميزانية	المندوبية السامية للتخطيط - إنجاز البحث الوطني حول التشغيل 2017 و2018 والذي يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي؛ - إدراج بعد النوع الاجتماعي في تكوين قاعدة معطيات لتتبع أهداف التنمية المستدامة؛ - إنجاز مجمع المعطيات « المرأة المغربية في أرقام: تطور الوضعية الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية» 2017 و2018؛ - إعداد خارطة طريق لتشخيص ومعالجة وسد الثغرات بالنسبة لإحصاءات النوع الاجتماعي (التصميم والإنتاج والنشر والتحليل والاستخدام) مع التركيز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDG) المتعلقة بالنوع الاجتماعي، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار برنامج «الأخذ بعين الاعتبار كل امرأة وكل فتاة»؛ - إدراج بعد النوع الاجتماعي في تقرير المؤشرات الاجتماعية لسنة 2018. وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - جمع البيانات وتجميعها فيما يتعلق بمؤشرات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى المتعلقة بالجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة. - تجميع الإحصاءات القطاعية المصنفة حسب النوع واستعمالها خصوصا عند بلورة التقارير الوطنية أو الإقليمية والدولية (تقرير المملكة المغربية المقدم سنويا للجنة وضع المرأة-نيويورك، تقارير تتبع تنفيذ الخطة «إكرام»، استبيانات أممية...).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.6: التجميع والاستعمال المنتظم للإحصاءات القطاعية المصنفة حسب النوع	المندوبية السامية للتخطيط وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء :4.3.4تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي الإجراء 3.2.0: تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في الإشراف والتتبع والتخطيط الاستراتيجي والميزانية	وزارة الاقتصاد والمالية: - الإشراف على الإنجاز السنوي « تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي » الذي يرافق قانون المالية منذ سنة. 2005، والذي يستند على تجميع واستغلال الإحصاءات والمعطيات القطاعية المصنفة حسب النوع. التقرير هو في نسخته الرابعة عشر لسنة 2018. وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومي: -إنجاز التقرير السنوي حول الموارد البشرية بناء على الإحصائيات القطاعية المصنفة حسب النوع. وزارة الولة المكلفة بحقوق الإنسان: - الإشراف على تجميع الإحصاءات والمعطيات القطاعية المصنفة حسب النوع واستغلالها في التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس للمملكة المغربية بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. - إنجاز دراسة حول مؤشرات تتبع تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. - تجميع الإحصاءات والمعطيات القطاعية بما فيها تلك المصنفة حسب النوع واستعمالها في تقارير تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.6: التجميع والاستعمال المنتظم للإحصاءات القطاعية المصنفة حسب النوع	المندوبية السامية للتخطيط وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء 4.3.4: تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي الإجراء 3.2.0: تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في الإشراف والتتبع والتخطيط الاستراتيجي والميزانية	وزارة الشغل والإدماج المهني : - إصدار التقرير السنوي حول سوق الشغل برسم سنة 2017، حيث تم تجميع ونشر إحصائيات قطاعية مصنفة حسب النوع؛ - إعداد ورقة تحليلية حول الإدماج المهني للمستفيدين من عقد إدماج بالقطاع المنظم. - القيام بصفة دورية بتحيين المعطيات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية بنظرة تراعي بعد النوع الاجتماعي وتشجيع النساء على الترشح لمناصب المسؤولية. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: - استغلال المعلومة الاحصائية في تنوير الرؤى وضبط القرارات المتعلقة بفئة المهاجرين، ونخص هنا بالذكر السجل القنصلي الذي يعطي الاحصائيات المتعلقة بمواطنينا المسجلين بالخارج وتوزيعهم حسب تمثيليتهم بالخارج. - القيام بدراسات إحصائية مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين كالدراسة التي أنجزتها الوزارة حول حاجيات الشباب أو تلك التي تم القيام بها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE حول « ديناميات الهجرة المغربية بدول هذه المنظمة». المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج - تسهر مصلحة «تدبير المعطيات وحركية الموظفين» التابعة لمديرية الموارد البشرية على إعداد المعطيات الإحصائية حسب النوع وتعمل على تحيينها.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.1.6: التجميع والاستعمال المنتظم للإحصاءات القطاعية المصنفة حسب النوع	المندوبية السامية للتخطيط وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الإجراء :4.3.4تعزيز آليات الرصد وتجميع المعطيات والتتبع وتحليل وتقييم العنف القائم على النوع الاجتماعي الإجراء 3.2.0: تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في الإشراف والتتبع والتخطيط الاستراتيجي والميزانية	كتابة الدولة المكلفة بالماء: - تجميع المعطيات والإحصاءات القطاعية المصنفة حسب النوع في التقرير السنوي للنوع الذي يصاحب القانون المالي. - يشتغل القطاع حاليا مع مركز الامتياز للميزانية المستجيبة للنوع ومديرية الميزانية لإدراج معطيات ومعايير النوع الاجتماعي ضمن منظومة المعلومات لوزارة الاقتصاد والمالية وذلك بدعم من وكالة التنمية الفرنسية. كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري - تصنيف معطيات القطاع حسب النوع كمعطيات الموارد البشرية والتكوين بمعاهد قطاع الصيد.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 2.6 : ضمان استجابة السياسات القطاعية والبرامج الحكومية للحقوق والاحتياجات المتباينة لكل من النساء والرجال						
الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 6.1: إدماج النوع في السياسات الإجراء 0.2.3:تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في القيادة، التتبع، التخطيط الاستراتيجي والميزانية. الإجراء 4.2.0:تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في تدبير الموارد البشرية والتطوير التنظيمي والمؤسساتي	وزارة الاقتصاد والمالية : - إطلاق عددا من المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بإدماج مقاربة النوع في الميزانية لفائدة 28 قطاع وزاري من أجل اعتماد أمثل لوسائل إدماج هذه المقاربة في السياسات العمومية. - نشر دورية للسيد رئيس الحكومة وتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع نجاع الأداء. - مواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوروبي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2 والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - لإنجاح عملية ترسيخ بعد النوع في برامج ومشاريع القطاعات الوزارية، قام مركز الامتياز لميزانية النوع بإعداد دليل منهجي لترسيخ ميزانية النوع في استراتيجيات وبرامج وإجراءات القطاعات الوزارية، في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ خطة الحكومة للمساواة «إكرام».

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 6.1: إدماج النوع في السياسات الإجراء 0.2.3:تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في القيادة، التتبع، التخطيط الاستراتيجي والميزانية. الإجراء 0.2.4:تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في تدبير الموارد البشرية والتطوير التنظيمي والمؤسساتي	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - سنة 2017: تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في مجال تحليل النوع وتقنيات إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة وتتبع وتقييم ادماجها بمشاريع القطاع. - سنة 2017: تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء «لجنة النوع للقطب الاجتماعي» في مجال الميزانية المستجيبة للنوع. - إعداد مشروعي نجاعة الأداء ل2017 و2018 مع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مرحلة إعداد وتخطيط البرامج والمشاريع السنوية للقطاع بحيث تم إدراج برنامج خاص «إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة» إضافة إلى أهداف ومؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي في البرامج الأخرى (برنامج التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين وبرنامج القيادة والدعم).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية.	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الهدف 6.1: إدماج النوع في السياسات الإجراء 0.2.3:تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في القيادة، التتبع، التخطيط الاستراتيجي والميزانية. الإجراء 0.2.4:تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في تدبير الموارد البشرية والتطوير التنظيمي والمؤسساتي	وزارة الشباب والرياضة: - إعداد ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي، مرتكزة على نجاعة الأداء والمعتمدة على النتائج في إطار تفعيل إجراءات القانون التنظيمي الجديد للمالية باعتماد استراتيجية مستجيبة للنوع الاجتماعي لتعزيز وضع المرأة والشباب والطفولة. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج. - احترام مقاربة النوع في البرمجة لعملية التوظيف وكذا في سياسة التكوين بالمندوبية العامة (انظر الاجراء1.2.1)، أخذا بعين الاعتبار الخصوصية الأمنية لقطاع السجون. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي. - الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع في الدعم المرصود للأنشطة الاجتماعية والثقافية على مستوى القطاع.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.6: تعزيز التجارب الرائدة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم مخططات (السنوية والمتعددة السنوات) النجاعة والاستثمار للمؤسسات والمقاولات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الهدف 2.0: تقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي	وزارة الاقتصاد والمالية: - عرفت سنة 2017 السنة انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الميزانياتية الجديدة تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13. وقد تمت هذه العملية عبر مرحلتين: همت المرحلة الأولى نشر دورية للسيد وزير الاقتصاد والمالية تنص على انخراط 6 مؤسسات عمومية كمؤسسات رائدة لتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 وهمت المرحلة الثانية تعميم هذه العملية عبر نشر دورية للسيد وزير الاقتصاد والمالية برسم قانون مالية 2019 على مختلف المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة. - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك إلى تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG) الذي يهدف أساسا إلى تثمين التجربة المغربية وتقاسم الخبرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج - الانخراط في برنامج التكوين المنظم من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة المالية

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.6: تعزيز التجارب الرائدة التي تأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم مخططات (السنوية والمتعددة السنوات) النجاعة والاستثمار للمؤسسات والمقاولات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الهدف 2.0: تقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي	كتابة الدولة المكلفة بالماء: - من بين التجارب الرائدة في مجال إدماج النوع واعتباره من مرحلة التحضير إلى مرحلة التنفيذ في القطاع: ○ استراتيجية مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء ○ برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي للمدارس بالوسط القروي ○ برنامج تعميم الماء الصالح للشرب للساكنة القروية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري : - إعداد مشروعي نجاعة الأداء ل2017 و2018 مع إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مرحلة إعداد وتخطيط البرامج والمشاريع السنوية للقطاع بحيث تم إدراج أهداف ومؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي، - سنة 2018: تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر وحدة النوع ولجنة النوع في مجال تحليل النوع وتقنيات إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة وتتبع وتقييم ادماجها بمشاريع القطاع. - برمجة دراسة لاعداد استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي بقطاع الصيد البحري بجب السنة المالية 2019.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 3.6 :ضمان استجابة الميزانيات القطاعية للنوع الاجتماعي						
الإجراء 1.3.6: إعداد وتجريب واعتماد أداة لتقييم درجة إدماج النوع في السياسات القطاعية	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الهدف 1.6:إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: - إطلاق دراسة لوضع نظام للحكامة وبرنامج تواصلي لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي. وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة: - انخرط القطاع في المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء، حيث تم ملائمة أهداف ومؤشرات برنامج الدعم والقيادة، في مراحل التحليل التحضيري والاعداد للميزانية المستجيبة للنوع. وزارة الشباب والرياضة: - إعداد مشروع نجاعة الأداء للسنوات المالية 2017-2018، والذي يستحضر مقاربة النوع ضمن مؤشراته، خاصة مشاركة ومساهمة واستفادة الفتاة والمرأة من برامج الوزارة. كتابة الدولة المكلفة بالماء: - إعداد مشروع النجاعة من خلال المعايير المعتمدة وتقرير النوع المصاحبين لقانون المالية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.3.6: تقوية قدرات القطاعات الحكومية لتملك آليات لتقييم درجة إدماج النوع في السياسات القطاعية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الهدف 1.6: إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية	وزارة الاقتصاد والمالية: - إطلاق عدد من المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بإدماج مقاربة النوع في الميزانية لفائدة 28 قطاع وزاري من أجل اعتماد أمثل لوسائل إدماج هذه المقاربة في السياسات العمومية. - نشر دورية للسيد رئيس الحكومة وتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع نجاع الأداء. - مواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوربي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - عرفت سنة 2017 انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13. - تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية المساواة «إكرام 2». - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.3.6: تقوية قدرات القطاعات الحكومية لتملك آليات لتقييم درجة إدماج النوع في السياسات القطاعية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الهدف 1.6: إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - مواكبة ست (06) قطاعات حكومية، في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.) و02 مؤسسات عمومية (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع وبلورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (بما في ذلك الإجراءات الخاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي) لفائدة ثمان قطاعات حكومية (بالإضافة إلى الستة قطاعات المذكورة سالفا: وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي). وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: - تقوية القدرات في مجال مقاربة النوع لفائدة نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي التابعة للهياكل المركزية والجهوية والمؤسسات تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات حيث استفاد 120 إطار. كتابة الدولة المكلفة بالماء: - تحسيس وتكوين المسؤولين والأطر والتقنيين العاملين بالقطاع حول إدماج مقاربة النوع في السياسات العمومية وخاصة المائية بمفهوم حقوق الانسان وقد تم تكوين 240 موظف وموظفة سنتي 2017 و2018.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.3.6: تقوية قدرات القطاعات الحكومية لتملك آليات لتقييم درجة إدماج النوع في السياسات القطاعية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	الهدف 1.6: إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية	كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة: تتوفر على: - إستراتيجية النوع في مجال التنمية المستدامة. - وحدة النوع داخل القطاع تابعة للكتابة العامة. - برنامج عمل خاص بالنوع والتنمية المستدامة. - مطوية تعريفية وتحسيسية متعلقة بإستراتيجية النوع. - استفادة 80 موظف وموظفة على المستوى المركزي والجهوي من الدورات التكوينية المنجزة في فبراير 2018. - مصنف للممارسات الجيدة للنوع والتنمية المستدامة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 4.6 : ضمان بلوغ القطاعات الحكومية للفئات المعنية بالمساواة وتقليص التفاوتات بين النساء والرجال.						
الإجراء 1.4.6: التحسيس وتقوية القدرات ومواكبة مسؤولي وفرق القطاعات المنخرطة لتفعيل الخطة «إكرام2» انطلاقا من أهداف ومؤشرات كل قطاع	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2019	الهدف 1.6: إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية : - سنة 2017: تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في مجال تحليل النوع وتقنيات إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة وتتبع وتقييم ادماجها بمشاريع القطاع. - مواكبة ست (06) قطاعات حكومية، في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.) و02 مؤسسات عمومية (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع وبلورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (بما في ذلك الإجراءات الخاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي) لفائدة ثمان قطاعات حكومية (بالإضافة إلى الستة قطاعات المذكورة سالفا: وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.4.6: التحسيس وتقوية القدرات ومواكبة مسؤولي وفرق القطاعات المنخرطة لتفعيل الخطة «إكرام2» انطلاقا من أهداف ومؤشرات كل قطاع	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2019	الهدف 1.6: إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية	- في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»: ○ دعم وزارة الداخلية، من أجل مواكبة الهيئات الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي على مستوى المجالس الجهوية والإقليمية ○ دعم وزارة الاقتصاد والمالية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع بهدف تطوير مركز الامتياز لتمكينه من مواكبة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين (إنجاز دلائل ووسائط تواصلية، مواكبة القطاعات). ○ دعم المعهد العالي للقضاء في وضع وحدات تدريبية خاصة بقضايا النوع للقضاة وكتاب الضبط. ○ دعم قطاع الاتصال من أجل إنجاز دليل حول الصور النمطية في وسائل الاعلام واستراتيجية وانشطة لتحسيس وسائل الاعلام بمحتويات الدليل. ○ دعم وزارة الداخلية في عملية مواكبة الهيئات الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي على مستوى الجالسة الجهوية والإقليمية (إنجاز دلائل وتقوية قدرات أعضاء اللجن والمنتخبين).) ○ دعم وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية: مواكبة «مصلحة النوع في الوظيفة العمومية» ○ دعم وكالة التنمية الاجتماعية عبر توفير خبرة من أجل مساعدة الوكالة في عملية مواكبة مشاريع الفاعلين غير الحكوميين المدعمة في إطار دعم الإتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام». - في يونيو 2018: نظمت الوزارة لصالح القطاعات المستفيدة من الدعم التقني، للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام»، زيارة دراسية إلى بروكسيل مخصصة لموضوع النوع الاجتماعي والمساواة وحقوق المرأة وحقوق الإنسان ومكافحة التمييز والصور النمطية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.4.6: التحسيس وتقوية القدرات ومواكبة مسؤولي وفرق القطاعات المنخرطة لتفعيل الخطة «إكرام2» انطلاقا من أهداف ومؤشرات كل قطاع	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2019	الهدف 1.6: إدماج النوع الاجتماعي في السياسات القطاعية	وزارة الاقتصاد والمالية: - ما بين سنة 2014 وسنة 2017: إنجاز عدد من الأنشطة بقيادة وزارة الاقتصاد والمالية عبر مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي شملت تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية المساواة «إكرام». - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك إلى تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG) الذي يهدف أساسا إلى تثمين التجربة المغربية وتقاسم الخبرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي.
						وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: - - تنظيم ندوة وطنية حول ادماج النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي. - - تنظيم ندوة لتقديم نتائج الدراسة حول النهوض بالمقاولة النسائية بالقطاع الفلاحي بالمغرب. - البث الإذاعي ل13برنامج وكبسولة حول النوع الاجتماعي والمقاولة النسائية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.4.6: العمل على التنزيل الترابي لمشاريع نموذجية في إطار إجراءات الخطة «إكرام2» بشراكة مع المصالح اللامركزية والجماعات الترابية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية جميع الوزارات	المصالح اللامركزية للوزارات والجماعات الترابية	2018	2021	الهدف 1.7: إدماج النوع الاجتماعي في الجماعات الترابية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة ومجلس جهة الرباط-سلا-القنيطرة من أجل بلورة الخطة الجهوية للمساواة «إكرام» بجهة الرباط-سلا-القنيطرة والتي تتمثل في توفير دعم تقني عبر خبرة من أجل إنجاز تشخيص للتفاوتات بين الرجال والنساء على صعيد الجهة، دعم إدماج النوع في المخطط التنموي للجهة وإعداد الخطة الجهوي للمساواة ودعم مالي بقيمة 6 مليون درهم (2 مليون درهم سنويا) من أجل المساهمة في تنفيذ البرامج المنبثقة عن الخطة الجهوية للمساواة. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة: - العمل على تنزيل استراتيجية الوزارة على المستوى الترابي عبر: o تعبة المصالح اللامركزية للوزارة بهذه الخطة وأبعادها بهدف العمل عل تنفيذ برامجها مع مختلف الفاعلين المحليين؛ o إعداد دراسة حول إدراج بعد الهجرة ضمن البرامج التنموية الترابية؛ o إدخال أهداف خطة «إكرام 2» في برامج هذه المصالح، بالإضافة إلى استحضارها في مختلف البرامج والشراكات التي تنفذها الوزارة على المستوى اللامركزي ومع الجماعات الترابية. كتابة الدولة المكلفة بالماء : - تفعيل هذاالإجراء من خلال برنامج التزويد بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي للمدارس بالوسط القروي مع مصالحه الخارجية (المصالح الاقليمية للماء (.

المحور السابع: التنزيل الترابي لأهداف الخطة «إكرام 2»

المحور السابع: التنزيل الترابي لأهداف الخطة «إكرام 2»

تندرج خطة «إكرام 2» في إطار السياسات الحكومية للامركزية والجهوية المتقدمة، ولهذا فالمحور السابع يتماشى وتوزيع الأدوار بين المستوى الوطني والجماعات الترابية وكذا حول مفاهيم وأساليب الحكامة التي تنطبق على هذه الجماعات الترابية.

وتماشيا مع المقاربة المبنية على الحقوق، فمن المتعين تمكين الجهات المسؤولة على المستوى الجهوي والمحلي من «تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة» (المادة 31 من الدستور) ووضع رهن إشارتهم الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

ويهدف المحور السابع إلى إدماج المساواة بين الجنسين في آليات الحكامة المحلية، عبر تقديم الدعم لتعميم مراعاة الاحتياجات والمصالح المختلفة للجنسين في الخطط التنموية الجهوية والإقليمية والمحلية وتفعيل هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

وقد حدد المحور السابع من الخطة «إكرام 2» هدفين رئيسيين، يتمثلان في ما يلي:

- الهدف 1.7: إدماج النوع الاجتماعي في الجماعات الترابية
- الهدف 2.7: تحفيز إدماج النوع الاجتماعي في المخططات الجهوية والاقليمية للتنمية، وبرامج العمل الجماعية وكذا إنجاز الجماعات الترابية لمبادرات ذات صلة بالخطة «إكرام 2»

حصيلة تنفيذ الهدف 1.7: إدماج النوع الاجتماعي في الجماعات الترابية

لتنفيذ الإجراء المرتبط بتفعيل هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المتواجدة بالجماعات الترابية، قامت وزارة الداخلية، خلال دجنبر 2017، بنشر وتوزيع نسخ من «دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات الترابية» على جميع جماعات المملكة. الذي تم إعداده في إطار الشراكة ما بين المديرية العامة للجماعات المحلية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة.

وخلال سنة 2018، نظمت المديرية العامة للجماعات المحلية أربع ورشات عمل، بدعم من الاتحاد الأوربي في إطار الدعم التقني للخطة الحكومية «إكرام»، حضرها ممثلو جميع العمالات والأقاليم التابعة لجهات فاس-مكناس والدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي، وذلك بهدف إعداد دلائل المساطر المتعلقة بإحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجهات الثلاث بما في ذلك العمالات والأقاليم التي تدخل ضمن نطاقها الترابي. كما تم تنظيم، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ندوات لفائدة السيدات والسادة المنتخبين والأطر التابعة للجماعات الترابية لـ 3 جهات و12 عمالة/إقليم و120جماعة.

وفي السياق ذاته، تعمل وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية على دعم وزارة الداخلية من أجل مواكبة الهيئات الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي على مستوى المجالس الجهوية والإقليمية.

حصيلة تنفيذ الهدف 2.7: تحفيز إدماج النوع الاجتماعي في المخططات الجهوية والاقليمية للتنمية، وبرامج العمل الجماعية وكذا إنجاز الجماعات الترابية لمبادرات ذات صلة بالخطة «إكرام 2»

لتحقيق الهدف الرامي إلى إدماج النوع الاجتماعي في المخططات الجهوية والاقليمية للتنمية، وبرامج العمل الجماعية، قامت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع مجلس جهة الرباط-سلا-القنيطرة من أجل» بلورة وتنفيذ الخطة الجهوية للمساواة «إكرام « بجهة الرباط-سلا-القنيطرة وكذا بناء الشراكة مع المجالس الترابية من خلال دعم الخطة الجهوية للمساواة لجهة الرباط القنيطرة سلا، إعداد وتنفيذ برنامج تقوية قدرات الجماعات الترابية في مجال إدماج النوع والبرمجة المستجيبة للنوع، إضافة إلى تقوية قدرات أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتنفيذ خطة «إكرام» في مجال إدماج النوع الاجتماعي.

وفي السياق ذاته، انخرطت، كمرحلة تجريبية، كل من جهة مراكش-آسفي وجهة الدار البيضاء-سطات وجهة فاس-مكناس، كثلاث جهات لتنزيل الاتفاقية الإطار، على المستوى الترابي، بين المديرية العامة للجماعات المحلية ومنظمة الأمم المتحدة-للمرأة، وذلك بهدف تعزيز الحكامة الترابية المستجيبة لمقاربة النوع. وعليه، فقد صادق، على اتفاقية ثلاثية بين الجهة والمديرية العامة للجماعات المحلية من جهة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومن جهة أخرى كل من

مجلس جهة مراكش-أسفي، خلال دورة يوليوز 2017، مجلس جهة الدار البيضاء-سطات خلال دورة أكتوبر 2017 ومجلس جهة فاس-مكناس خلال دورة مارس 2018 من أجل تعزيز وتعميم إدماج مقاربة النوع في التخطيط الترابي، ولقد تم تحديد منهجية للعمل سيتم تبنيها وتنفيذها في الجهات الثلاث.

كما تم إطلاق الإعلان عن طلبات عروض من أجل مواكبة الجهات الثلاث، 7عمالات وأقاليم و15 جماعة، في إدماج مقاربة النوع في برامج التخطيط الترابي للجماعات المعنية. ولتحقيق ذلك تم تكليف مكتب للدراسات بتطوير منهجية تخطيط عملية وبلورة آليات ودلائل مستجيبة لمقاربة النوع وكذا برمجة دورات تكوينية لفائدة الجماعات لتوظيف هذه الأدوات.

حصيلة تنفيذ إجراءات المحور السابع، موزعة حسب الأهداف والبرمجة وتوزيع المسؤوليات وسلاسل النتائج

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 1.7: إدماج النوع الاجتماعي في الجماعات الترابية						
الإجراء 1.1.7: الدعم التقني لإنجاز افتحاص النوع على مستوى الجماعات الترابية	وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	مجالس الجماعات الترابية	2017	2021	الإجراء :3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال الإجراء1.2.6: الأخذ بعين الاعتبار النوع في مرحلة التحليل التحضيري، الإعداد، التخطيط، التنفيذ، المراجعة تتبع/تقييم السياسات القطاعية والبرامج الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية. الإجراء 2.4.6: العمل على التنزيل الترابي لمشاريع نموذجية في إطار إجراءات الخطة «إكرام2» بشراكة مع المصالح اللامركزية والجماعات الترابية (الجهة والعمالة والإقليم والجماعة)	وزارة الداخلية - دجنبر 2017: نشر وطبع وتوزيع، على مستوى جميع الجماعات الترابية بالمغرب، دليل «إحداث وتفعيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على الصعيد الجماعي». بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة ومجلس جهة الرباط-سلا-القنيطرة من أجل بلورة الخطة الجهوية للمساواة «إكرام» بجهة الرباط-سلا-القنيطرة والتي تتمثل في توفير دعم تقني عبر خبرة من أجل إنجاز تشخيص للتفاوتات بين الرجال والنساء على صعيد الجهة، دعم إدماج النوع في المخطط التنموي للجهة وإعداد الخطة الجهوي للمساواة ودعم مالي بقيمة 6 مليون درهم (2 مليون درهم سنويا) من أجل المساهمة في تنفيذ البرامج المنبثقة عن الخطة الجهوية للمساواة. وزارة الاقتصاد والمالية - لإنجاح عملية ترسيخ بعد النوع في برامج ومشاريع القطاعات الوزارية، قام مركز الامتياز لميزانية النوع بإعداد دليل منهجي لترسيخ ميزانية النوع في استراتيجيات وبرامج وإجراءات القطاعات الوزارية، في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ خطة الحكومة للمساواة «إكرام». - برمجة مواكبة وزارة الداخلية (2019) من أجل إنجاز دليل منهجي لترسيخ ميزانية النوع على مستوى الجماعات الترابية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.7: تفعيل هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المتواجدة بالجماعات الترابية والنهوض بالممارسات الجيدة	وزارة الداخلية	مجالس الجماعات الترابية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	2017	2021	الإجراء 3.2.1: تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	وزارة الداخلية: - دجنبر 2017: نشر وطبع وتوزيع، على مستوى جميع الجماعات الترابية بالمغرب، دليل «إحداث وتفعيل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على الصعيد الجماعي». بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة - سنة 2018: نظمت المديرية العامة للجماعات المحلية، في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة «إكرام»، أربع ورشات، مع جميع العمالات والاقاليم التابعة لجهات فاس-مكناس، الدار البيضاء-سطات ومراكش-آسفي، في كل من فاس يوم 5 أبريل 2018، الدار البيضاء يوم 10 أبريل 2018 ومراكش يوم 13 أبريل 2018، لتحديد احتياجات الجماعات الترابية من أجل دعم عملية إنشاء هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على صعيد المجالس الجهوية والعمالات/الأقاليم. - إضافة إلى دعم الاتحاد الأوربي لإنشاء وتفعيل ومواكبة هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، فإن هيئة الامم المتحدة للمرأة دعمت ندوات لفائدة المنتخبين والاطر التابعة للجماعات الترابية ل :3 جهات،12 عمالة/اقليم و120 جماعة.تتمثل النتائج المتوخاة من هذا الدعم في: ○ مواكبة الجماعات الترابية المستهدفة من خلال جملة من التدابير الداعمة كتأمين الدعم التقني ووضع الأدوات اللازمة رهن إشارتها. ○ تقوية القدرات في مجال تعريف وتنفيذ وكذا مواكبة تخطيط استراتيجي مستجيب للنوع. ○ تفعيل هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع على صعيد الجماعات الترابية المستهدفة.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.7: تفعيل هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع المتواجدة بالجماعات الترابية والنهوض بالممارسات الجيدة	وزارة الداخلية	مجالس الجماعات الترابية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	2017	2021	الإجراء :3.2.1 تعبئة القطاعات والمنظمات للالتزام ببرامج للمساواة بين النساء والرجال	- تقوية قدرات منتخبي واطر الجماعات الترابية فيما يتعلق بالتخطيط واعداد ميزانية مستجيبة للنوع فضلا عن انشاء هيئات المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع (EEI-GAC) - تنظيم ندوات لفائدة السيدات والسادة المنتخبين والأطر التابعة للجماعات الترابية لثلاثة جهات و12 عمالة/إقليم و120جماعة. بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
						وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - دعم وزارة الداخلية، في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة «إكرام»، من أجل مواكبة الهيئات الاستشارية للمساواة وتكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي على مستوى المجالس الجهوية والإقليمية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 2.7: تحفيز إدماج النوع الاجتماعي في المخططات الجهوية والاقليمية للتنمية، وبرامج العمل الجماعية وكذا إنجاز الجماعات الترابية لمبادرات ذات صلة بالخطة إكرام 2						
الإجراء 1.2.7 : مراعاة مقاربة النوع أثناء التحليلات التحضيرية وأثناء الصياغة/ والمراجعة وأثناء تقييم البرامج التنموية الجهوية والإقليمية ومخططات العمل الجماعية	وزارة الداخلية	مجالس الجماعات الترابية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	2018	2021	الهدف 1.7: إدماج النوع الاجتماعي في الجماعات الترابية	وزارة الداخلية: - أبرمت المديرية العامة للجماعات المحلية اتفاقية إطار مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول تعزيز الحكامة الترابية المستجيبة لمقاربة النوع الاجتماعي. وقد تم الانخراط في مرحلة تجريبية لتنزيل هذه الاتفاقية الإطار على المستوى الترابي مع ثلاثة جهات: مراكش-آسفي، الدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس. - لحد الآن، تمت المصادقة على الاتفاقيات الخاصة بهذه التجربة (اتفاقيات ثلاثية ما بين المديرية العامة للجماعات المحلية والجهة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) من طرف مجالس الجهات الثلاث السالف ذكرها وذلك على الشكل التالي: ○ جهة مراكش-آسفي خلال دورة يوليوز 2017؛ ○ جهة الدار البيضاء-سطات خلال دورة أكتوبر 2017؛ ○ جهة فاس-مكناس خلال دورة مارس 2018 - يهدف هذا التوجه، إلى تعزيز وتعميم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط الترابي مع تحديد منهجية للعمل سيتم تبنيها وتنفيذها على مستوى الجهات الثلاث. - الإعلان عن طلبات عروض من أجل مواكبة الجهات الثلاث، 7عمالات /اقاليم و15 جماعة، في إدماج مقاربة النوع في برامج التخطيط الترابي للجماعات المعنية، ولتحقيق ذلك تم تكليف مكتب للدراسات بتطوير منهجية تخطيط عملية، آليات ودلائل مستجيبة لمقاربة النوع وكذا برمجة دورات تكوينية لفائدة الجماعات لتوظيف هذه الأدوات.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	إجراءات أخرى داعمة للهدف / المحور	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 1.2.7 : مراعاة مقاربة النوع أثناء التحليلات التحضيرية وأثناء الصياغة/ والمراجعة وأثناء تقييم البرامج التنموية الجهوية والإقليمية ومخططات العمل الجماعية	وزارة الداخلية	مجالس الجماعات الترابية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية	2018	2021	الهدف 1.7: إدماج النوع الاجتماعي في الجماعات الترابية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة ومجلس جهة الرباط-سلا-القنيطرة من أجل بلورة الخطة الجهوية للمساواة «إكرام» بجهة الرباط-سلا-القنيطرة والتي تتمثل في توفير دعم تقني عبر خبرة من أجل إنجاز تشخيص للتفاوتات بين الرجال والنساء على صعيد الجهة، دعم إدماج النوع في المخطط التنموي للجهة وإعداد الخطة الجهوي للمساواة ودعم مالي بقيمة 6 مليون درهم (2 مليون درهم سنويا) من أجل المساهمة في تنفيذ البرامج المنبثقة عن الخطة الجهوية للمساواة.
الإجراء 2.2.7: بناء شراكات مع الجماعات الترابية لوضع وتنفيذ مشاريع ذات الصلة بمحاور الخطة «إكرام2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الداخلية	مجالس الجماعات الترابية المصالح اللامركزية للقطاعات الأخرى	2019	2021	الهدف 1.7: إدماج النوع الاجتماعي في الجماعات الترابية الإجراء 3.1.0: إعداد وتتبع الشراكات في إطار تنفيذ الخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - إبرام اتفاقية شراكة مع جهة الرباط-سلا-القنيطرة من أجل بلورة وتنفيذ الخطة الجهوية للمساواة. وزارة الشباب والرياضة: - إحداث وتوسيع شبكة مؤسسات النسوية في إطار اتفاقيات الشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس المنتخبة وخاصة بالجماعات القروية والنائية.

منظومة تتبع وتقييم تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»:

تعتمد الخطة «إكرام 2»على الإلتقائية بين مختلف الفاعلين لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية وبرامج التنمية، كما أنها مبنية على نتائج محددة، لاستهداف الآثار الملموسة لتحقيق المساواة الفعلية وتمتيع النساء والفتيات بحقوقهن. وهو ما يستدعي تقوية آليات تتبع وتقييم تنفيذ الخطة الحكومية.

وضمانا للتفعيل الجيد للسياسة العمومية للمساواة «إكرام 2 « وتحقيقا للنجاعة في الأجرأة وبلوغ الأهداف، تم وضع آليات للحكامة والتقييم والتتبع. حيث تتم حكامة وتتبع تفعيل الإجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، على غرار الخطة «إكرام »1من خلال منظومة للحكامة ترتكز على آليات مؤسساتية تعمل وفق مقاربة تشاركية من خلال التنسيق بين القطاعي، وهو ما تقوم به اللجنة الوزارية للمساواة واللجنة التقنية بين الوزارية من خلال دور التتبع والتنسيق.

ويقوم نظام تتبع وتقييم تنفيذ الخطة «إكرام 2» على إدماج الإجراءات خاصة بحكامة الخطة «إكرام 2» بالإضافة إلى إجراءات داعمة لمختلف المحاور. وقدد حدد لهذا المحور هدفين رئيسيين:

- الهدف1.0: ضمان حكامة جيدة للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»،
- الهدف2.0: تقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي.

لبلوغ الهدف المتعلق بضمان حكامة جيدة للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، قامت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، بتاريخ 13 يونيو2018، بعقد اجتماع اللجنة التقنية بين الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام « وذلك للتدقيق في الإجراءات وإتمام الوثيقة الاجمالية للخطة. وبتاريخ 20 يوليوز 2018، تم عقد الاجتماع الرابع للجنة الوزارية للمساواة، لتقديم النسخة النهائية للخطة «إكرام 2»، والمصادقة على الوثيقة النهائية للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» من طرف اللجنة الوزارية المنعقدة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. كما قامت الوزارة بالإعلان عن طلبات العروض من أجل وضع وتطوير آلية لقيادة وتتبع وتقييم الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (PMO: Project Management Office).

وبخصوص الهدف ذي الصلة بتقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي، تعمل الوزارة على مواكبة عدة قطاعات وزارية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجياتها وبرامجها وإعداد دلائل في الموضوع.

حصيلة تنفيذ إجراءات منظومة تتبع وتقييم تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، موزعة حسب الأهداف والبرمجة والمسؤوليات

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 1.0: ضمان حكامة جيدة للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»					
الإجراء 1.1.0: آليات الحكامة والتواصل الخاصة بالخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - عقد، بتاريخ 13 يونيو2018، اجتماع اللجنة التقنية بين الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام « وذلك للتدقيق في الإجراءات وإتمام الوثيقة الاجمالية للخطة. - عقد بتاريخ 20 يوليوز 2018، الاجتماع الرابع للجنة الوزارية للمساواة، لتقديم النسخة النهائية للخطة «إكرام 2»، والمصادقة على الوثيقة النهائية للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» من طرف اللجنة الوزارية المنعقدة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. - الإعلان عن طلبات العروض من أجل وضع وتطوير آلية لقيادة وتتبع وتقييم الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (PMO: Project Management Office). - التواصل مع جميع أعضاء اللجنة التقنية الملكفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»: ○ تقاسم المعطيات والوثائق. ○ المساهمة في إنجاز تقرير حصيلة 2017 - 2018 لتنفيذ للخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2». ○ المساهمة في الأنشطة المنظمة والتقارير الإقليمية والدولية.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.0: ميزانية إجراءات الخطة «إكرام 2»	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	وزارة الاقتصاد والمالية: - إطلاق عدد من المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بإدماج مقاربة النوع في الميزانية لفائدة 28 قطاع وزاري من أجل اعتماد أمثل لوسائل إدماج هذه المقاربة في السياسات العمومية. - نشر دورية للسيد رئيس الحكومة وتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع نجاع الأداء. - مواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوربي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - عرفت سنة 2017 انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13. - تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية المساواة «إكرام 2». - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.1.0: ميزانية إجراءات الخطة «إكرام 2»	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية : - مواكبة ست (06) قطاعات حكومية، في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.) و02 مؤسسات عمومية (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع - برمجة مواكبة ثمان قطاعات حكومية (بالإضافة إلى الستة قطاعات المذكورة سالفا: وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي من أجل بلورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» مع تحديد الميزانية لهذه البرامج القطاعية.
الإجراء 3.1.0: إعداد وتتبع الشراكات في إطار تنفيذ الخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - مواكبة القطاعات الحكومية عند إعداد وتتبع الشراكات في إطار تنفيذ الخطة «إكرام 2» - تتبع وتثمين الشراكات المبرمة في إطار تنفيذ الخطة «إكرام 2» من خلال إنجاز تقارير تتبع تنفيذ خطة «إكرام 2»
الإجراء 4.1.0: تطوير آلية تتبع تنفيذ الخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2018	2021	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - الإعلان عن طلبات العروض من أجل وضع وتطوير آلية لقيادة وتتبع وتقييم الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (PMO: Project Manage-ment Office).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.1.0: تحيين سنوي للوضعية المرجعية للمؤشرات، والأهداف وسلاسل النتائج الخاصة بالخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - تحيين وضعية المؤشرات والنتائج الخاصة بالخطة «إكرام 2»، من خلال إنجاز تقارير تتبع تنفيذ خطة «إكرام 2» - برمجة التقييم النصف مرحلي للخطة «إكرام 2» والذي سيسفر، عند الاقتضاء، عن مراجعة للوضعية المرجعية للمؤشرات، والأهداف وسلاسل النتائج الخاصة بالخطة «إكرام 2»
الإجراء 6.1.0: إنجاز تقييم نصف مرحلي وتقييم نهائي للخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2019	2021	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - إعداد المقتضيات المرجعية من أجل تعبئة خبرة خارجية لإنجاز التقييم النصف مرحلي للخطة «إكرام 2» وبرمجة تنفيذ الإجراء لأواخر 2019.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الهدف 2.0: تقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي.					
الإجراء 1.2.0: تطوير، وتحسين وتنفيذ آليات وأدوات الميزانية المستجيبة للنوع، وتقييم التقدم المحرز في إدماج مقاربة النوع في دورة البرمجة والميزانية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	وزارة الاقتصاد والمالية: - إطلاق عدد من المراحل التجريبية لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بإدماج مقاربة النوع في الميزانية لفائدة 28 قطاع وزاري من أجل اعتماد أمثل لوسائل إدماج هذه المقاربة في السياسات العمومية. - نشر دورية للسيد رئيس الحكومة وتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية المعنية وذلك من أجل السهر على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريع نجاع الأداء. - مواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوربي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - عرفت سنة 2017 انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13. - تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2». - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG). جميع القطاعات الحكومية: - إعداد مشروع نجاعة الأداء المرفق لمشروع الميزانية الفرعية للقطاعات برسم سنتي 2018 و2019 والذي يتضمن أهداف ومؤشرات تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع. - المساهمة في إعداد النسخة 13 و14 من التقرير السنوي حول الميزانية المرتكزة على النتائج التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع والمصاحب لمشروع الميزانية العامة برسم سنتي 2018 و2019.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 2.2.0: تدبير وتقاسم المعارف والممارسات الجيدة المتعلقة بمقاربة النوع في ما يخص الميزانية المستجيبة للنوع	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	وزارة الاقتصاد والمالية: - مواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوربي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية المساواة «إكرام 2». - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG). جل القطاعات الحكومية: - الانخراط في المراحل التجريبية الاولى للميزانية المستجيبة للنوع. - المشاركة في عدة اجتماعات تم تنظيمها من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي التابع لوزارة الاقتصاد والمالية من أجل تأطير والأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع في مجال البرمجة وإعداد الميزانية المستجيبة للنوع.

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 3.2.0: تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في الإشراف والتتبع والتخطيط الاستراتيجي والميزانية	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	وزارة الاقتصاد والمالية: - مواكبة 15 قطاعا وزاريا بشراكة مع كل من الاتحاد الأوربي من خلال الدعم التقني في إطار الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - عرفت سنة 2017 انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13. - تنظيم عدد من الدورات التكوينية من أجل تقوية القدرات في مجال ميزانية النوع الاجتماعي لمختلف القطاعات الوزارية المعنية بالخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2». - تنظيم ندوتين في سنة 2017 وسنة 2019 حول التجارب الناجحة للقطاعات الوزارية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وكذلك تطوير نظام تدبير المعارف حول الميزانية المستجيبة للنوع (KM BSG).

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 4.2.0: تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في تدبير الموارد البشرية وتطوير الكفاءة التنظيمية والمؤسساتية	الوزارة المنتدبة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	الوزارة المنتدبة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية: - مواكبة بعض القطاعات الوزارية وتحسيسهم حول أهمية إدراج مقاربة النوع في الإطار المرجعي للوظائف والكفاءات (REC) - تنظيم تكوينات ومواكبة/coaching لفائدة أعضاء وعضوات شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - بلورة والشروع في تنفيذ برنامج التكوين المستمر لفائدة أطر ومسؤولي القطاع بهدف تطوير الخبرات المستجيبة للنوع في تدبير الموارد البشرية وتطوير الكفاءة التنظيمية والمؤسساتية. وزارة الصحة: إعداد مشروع «إنشاء منصة إلكترونية من أجل تمكين نساء قطاع الصحة».

الهدف/الإجراءات	المسؤول الرئيسي	متدخلون آخرون	سنة الشروع في إنجاز الإجراء	سنة إنهاء إنجاز الإجراء	حصيلة 2017 - 2018
الإجراء 5.2.0: تطوير الخبرات في الحقوق الإنسانية، مقاربة النوع، إنجاز التقارير المرتبطة بتنفيذ الخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية	جميع القطاعات الحكومية	2017	2021	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية: - سنة 2017: تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» في مجال تحليل النوع وتقنيات إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة وتتبع وتقييم ادماجها بمشاريع القطاع. - 2018سنة: مواكبة ست (06) قطاعات حكومية (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.) ومؤسستين عموميتين (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع وذلك في إطار الدعم التقني للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» - إطلاق عملية مواكبة ثمانية قطاعات حكومية من أجل لورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» وذلك لتنزيل إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، ويتعلق الأمر بوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الصحة، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، أضافة إلى مؤسستين عموميتين (التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية).

جدول مؤشرات نجاعة الخطة «إكرام 2»-الوضعية سنة 2018

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
المحور الأول: تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا			
الإعداد والاعتماد الرسمي للبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء ودرجة تفعيل برنامج / خطة عملة	20%	10%	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
تطوير وتنمية الخبرة النسائية في مجالات مهنية رئيسية -الإجراء 3.1.1 (حصيلة متراكمة منذ بداية خطة «إكرام 2») : - عدد مجالات الخبرة التي تم تنظيم مسار لتنميتها - عدد النساء المعتمدات (نساء حصلن على مستوى عال هادف) خلال مسارهن	إطلاق على الأقل مجال خبرة واحد	- 3 مجالات (337 امرأة) - إطلاق برنامج التعليم الثاني - 7 مجالات (337 امرأة) - استراتيجيات مأسسة النوع في مجال البيئة والتنمية المستدامة - 3 مجالات (900 جمعية نسائية) - تقوية القدرات في مجال المقاولة وحكامة التسيير والمجالات التقنية لفائدة النساء القرويات التابعة للمنظمات المهنية الفلاحية حوالي (600 مستفيدة)	قطاع الماء قطاع التربية الوطنية قطاع التكوين المهني قطاع التنمية المستدامة وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
عدد النساء المقاولات أو المقاولات الذاتيات اللواتي استفدن من المشاركة في أحد أو عدة برامج أو شبكات الدعم للمقاولة النسائية (الإجراء 1.4.1)	400	- مواكبة التعاونيات والمقاولات الاجتماعية (900 جمعية نسائية)	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
		- شكلت النساء نسبة52% من مجموع المستفيدين من البرامج («إدماج»، «تحفيز»،«تأهيل»). - دعم ومواكبة 2.425 من حاملي المشاريع، تمثل فيه النساء نسبة 27 % (أي 655 امرأة) في إطار برنامج دعم التشغيل الذاتي الذي ساهم في - تعزيز قدرات 15 جمعية للنساء المقاولات بجميع جهات المغرب في المجال التدبيري والقيادي، وإدماج 2281 شاب بسوق الشغل منهم 44 % من النساء (أي 1003 امرأة) - في إطار البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية، تنظيم دورة لتكوين المكونين في مجال المفاوضة الجماعية من أجل توفير موارد بشرية مؤهلة على صعيد الجهات لتأطير عمليات المفاوضة الجماعية وإنجاح مسلسلاتها، وذلك في أفق الرفع من جودة اتفاقيات الشغل الجماعية المنبثقة عنها سيما ما يتعلق بتحسين ظروف عمل المرأة داخل المقاولة	وزارة الشغل والإدماج المهني
		- إطلاق برنامج « دعم الابتكار في التكنولوجيات النظيفة والمهن الخضراء (CleanTech Maroc) من أجل دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المبتكرة في المجال البيئي، وتم منح الدعم التقني لفائدة 60 من المقاولين والمقاولات عبر مشاركاتهم في سلسلة من الورشات التكوينية لتطوير مقاولاتهم.	كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة
		- تقوية القدرات حوالي 600 مستفيدة في مجال المقاولة وحكامة التسيير لفائدة النساء القرويات التابعة للمنظمات المهنية الفلاحية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
عدد النساء المقاولات أو المقاولات الذاتيات اللواتي استفدن من المشاركة في أحد أو عدة برامج أو شبكات الدعم للمقاولة النسائية (الإجراء 1.4.1)	400	- إطلاق بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الجهة 13 الخاصة بالمقاولين مغاربة العالم (MeM by CGEM) - مواكبة 84 مشروع لفائدة اللاجئين برسم سنة 2018 - إحداث العديد من شبكات الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج، سواء جغرافية أو موضوعاتية، والتي تضم نسبة مهمة من النساء بها	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة
ارتفاع نسبة الميزانية المرصودة لجمعيات المجتمع المدني من طرف القطاعات الحكومية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء	2%	ارتفاع بنسبة 27 % (من 9.5 مليون درهم برسم إعلان طلب المشاريع لسنة 2016 إلى 12.1 مليون درهم برسم إعلان سنة 2017)	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
المحور الثاني: حقوق النساء في علاقتها مع الأسرة			
معدل تنفيذ إجراءات استراتيجية مأسسة المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية، المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية	10%	- معدل التنفيذ:... % - تم إعداد دفتر التحملات النموذجي لدور الحضانة المنشأة بالقرب من مكان العمل وذلك : ○ لتحديد إطار معياري يتم احترامه من حيث التوجيه التربوي والبنية التحتية والأمن والمعدات والموارد البشرية... ○ لمواكبة تفعيل التوصيات المنبثقة من الدراسة المتعلقة بالتوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية للموظفين التي أنجزتها الوزارة ○ لتحسين تمثيل المرأة في مناصب المسؤولية - تم إصدار منشور حول رخصة الرضاعة من أجل تمديدها بهدف تمكين المرأة من التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية وتعزيز مكانتها بمناصب المسؤولية	الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
درجة الإنجاز (النسبة المئوية المرجحة) من أهداف النجاعة السنوية المحددة في البرمجة التفصيلية للمحور الثاني	10%		

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
ارتفاع نسبة الميزانية المرصودة لجمعيات المجتمع المدني من طرف القطاعات الحكومية في مجال الأسرة.	2%	ارتفاع بنسبة 77 % (من 2.6 مليون درهم برسم إعلان طلب المشاريع لسنة 2016 إلى 4.6 مليون درهم برسم إعلان سنة 2017)	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
المحور الثالث: مشاركة النساء في اتخاذ القرار			
درجة تنفيذ مبادرات تنمية المهارات النسائية ذات الإمكانيات العالية (النتائج المتوخاة لسنة 2019)			
عدد المبادرات المتبعة لدعم القيادة النسائية	2	- في إطار مشروع «نحو حكومات دامجة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة وبلورة السياسات»، تنظيم ○ دورات التكوين لفائدة النساء المرشحات للانتخابات التشريعية، والتي استفادت منها 120 امرأة من 22 حزبا سياسيا، ○ تنظيم دورات تكوينية حول التشاور العمومي لفائدة 40 منظمة من المجتمع المدني و40 امرأة برلمانية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
		- دعم قدرات السيدات المنتخبات، دعم التشبيك وإدماج مقاربة النوع في مخطط عمل الجماعات الترابية، إضافة إلى إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات الترابية	وزارة الداخلية
		- إنجاز الدراسة حول: «مكانة المرأة الموظفة في مناصب المسؤولية بالإدارة العمومية بالمغرب»	الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية
		- فتح مهنة العدول في وجه المرأة: قد شكلت النساء (299 امرأة) 37،38 % من نسبة الناجحين في مباراة لولوج خطة العدالة (دورة ماي 2018)، - برمجة دورات للتكوين التأهيلي لفائدة 15 موظفة برسم سنة 2019، لتولي مناصب المسؤولية.	قطاع العدل

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
عدد المبادرات المتبعة لدعم القيادة النسائية	2	- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية: o نسبة النساء في المناصب العليا سنة 2018: 45% مقابل ما يقارب 29،6% سنة 2017. وتشغل النساء % 57 من مناصب رؤساء المصالح يليها مناصب رؤساء الأقسام (36%) ، والمدراء (20%) والسفراء (18%)، والقناصل (18%)، ونواب السفراء (6%). o معدل تمثيل المرأة بين موظفي الوزارة، سنة 2018، 35،61%، وذلك بحصة تناهز 47،11%، على المستوى المركزي 35،46% بالقنصليات و25،07% بالسفارات o استفاد عدد من الأطر النسائية بالوزارة من دورات تكوين وبرامج تدريب بالخارج في مواضيع ومجالات متنوعة تتعلق بالقيادة النسائية وتطوير المهارات في مجال النوع وذلك خلال سنة 2017 و2018	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
		- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية: o الموظفات الساميات: 2، رئيسات الأقسام: 8، رئيسات المصالح: 40 o تمثيلية النساء المسؤولات بالنسبة للرجال المسؤولين: 28بالمئة مركزيا و11 بالمئة جهويا وإقليميا o عدد النساء المتفوقات (الحاصلات على الشواهد): 187 مهندسة ومتصرفة و248 تقنية السلم 11	قطاع الماء
		- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية: o نسبة النساء 38،5 % من مجموع موظفي الوزارة o عرفت حصة النساء من مجموع المناصب استقرارا في حدود 35%.	الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
عدد المبادرات المتبعة لدعم القيادة النسائية	2	- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية: o النسبة المئوية للنساء في مناصب المسؤولية 16.67 o النسبة المئوية للنساء العاملات داخل المؤسسة 36.15 %.	رئاسة النيابة العامة
		- مؤشرات انتشار الموارد البشرية حسب النوع الاجتماعي o عدد الموظفين 194 o . عدد الموظفات 173 o نسبة التأنيث47% o نسبة تأنيث مناصب المسؤولية 32%	كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة
		- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية: o تخصيص 28 منصب للنساء من أصل 400 برسم سنة 2017 أي بنسبة 7%، و50 منصب للنساء من أصل 350 برسم سنة 2018 أي بنسبة 14 %، أخذا بعين الاعتبار الحاجيات من الموارد البشرية والطبيعة الأمنية لقطاع، علما بأن الموظفات لا يشكلن سوى نسبة 15% من مجموع الموظفين. o تعيين 23 موظفة في منـاصب تولي المسؤولية o إطلاق برنامج تكوين لتأهيل الموظفة لتحمل المسؤولية، o تنظيم تكوين متخصص بشراكة مع جامعات يستفيد منه موظفات وموظفي المندوبية العامة (14 موظفة من أصل 178) في العديد من التخصصات.	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
		- تمثيلية النساء بمناصب المسؤولية بمختلف درجاتها 26% بالمصالح الخارجية و54% بالمصالح المركزية (تشغل النساء مناصب عليا كمنصب الكاتبة العامة للوزارة ومنصب المديرة المركزية ومنصب المديرة المركزية بالنيابة من بين 7 مديريات)	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
		- نسبة النساء في مناصب المسؤولية 34 %.	كتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
عدد المبادرات المتبعة لدعم القيادة النسائية	2	- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية: o تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية: تم القيام سنة 2018 بتنمية مهارات النساء في مجالات إدماج النوع في السياسة العمومية وقيادات المشاريع في ما مجموعه 107 من الموظفات المسؤولات o بالنسبة لعضوية النساء في المجالس الادارية لوكالات الأحواض المائية بصفتها مؤسسات عمومية فقد قرر القانون 15-36 المتعلق بالماء تمثيلية الجمعيات التي تشتغل على برامج الماء في المجلس الأعلى للماء.	قطاع الماء
		- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية: o تنظيم خلال سنة،201 7 دورة تكوينية حول تقوية القيادة، شكلت فيها نسبة المستفيدات 50% من مجموع المستفيدين. o نظمت وكالة المغرب العربي للأنباء لقاء تكوينيا حول "الريادة النسائية" لفائدة أربعين من الأطر النسائية المتميزة بالوكالة	قطاع الاتصال

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
		- دعم تمثيلية ومشاركة النساء في مواقع المسؤولية o تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية : من خلال الإحصائيات الممتدة من 2012 إلى بداية سنة 2019، نلاحظ ارتفاعا ملحوظا لنسبة تقلد النساء لمراكز المسؤولية : (- 2012 -2013: شكلت النساء 23 % من مراكز المسؤولية - 2014 -2015: شكلت النساء 22 % من مراكز المسؤولية - 2017 : شكلت النساء 24 % من مراكز المسؤولية (42 امرأة في مناصب المسؤولية مقابل 130 رجل). - 2018 :74 امرأة في مناصب المسؤولية (29 مركزيا و45 جهويا) مقابل 206 رجلا (55 مركزيا و151 جهويا). - 2019: 85 امرأة في مناصب المسؤولية (30 مركزيا و55 جهويا) مقابل 195 رجلا (54 مركزيا و141 جهويا) مع تعيين امرأة في منصب مديرة مركزية. o التمثيلية النسائية بالمجالس الإدارية لمؤسسات التكوين والمعاهد التابعة للوزارة والمؤسسات تحت الوصاية برسم سنة 2019 : - -المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي: تمثل النساء 10 % بالمجلس الإداري - -المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث: تمثل النساء 16 % بالمجلس الإداري. - أرشيف المغرب: تمثل النساء 24 % بالمجلس الإداري - المسرح الوطني محمد الخامس: تمثل النساء 25 % بالمجلس الإداري	قطاع الثقافة

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
المحور الرابع: حماية النساء وتعزيز حقوقهن			
« الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء « الجديدة معدة، بطريقة تشاركية ومصادق عليها رسميا	70%	- نسبة الإنجاز: 60% ○ تمت بلورة منهجية إنجاز الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء وفق مقاربة تشاركية ○ تم إنجاز التشخيص ووضع أرضية للمشاورات حول الأهداف الاستراتيجية والإجراءات	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
القضايا التي ترفعها النساء والتي تتعلق بانتهاكات حقوقهن، معالجة في الأوقات المحددة، وفقا لمعايير الجودة المحددة	25% (على الأقل)	- عرف عدد قضايا العنف ضد المرأة تطورا ملحوظا خلال سنة 2017 حيث تم تسجيل 16873 قضية اي بزيادة نسبة 12.4% بالمقارنة مع سنة 2016، كذلك الشأن بالنسبة لعدد المتابعين في هذه القضايا إذ تمت متابعة 18097 شخص خلال سنة 2017 بارتفاع بلغ نسبة 11.0%، وصدرت في حقهم خلال نفس السنة 13525 عقوبة، ويعزى هذا الارتفاع الذي تم تسجيله إلى تزايد الوعي لدى المواطنين بوجود آليات للتكفل بهذه الفئات والمتمثلة أساسا في خلايا التكفل بالنساء والأطفال المحدثة على صعيد محاكم المملكة ولدى باقي المؤسسات الة في عملية التكفل. - تم تطوير برنامج معلوماتي من أجل تتبع أمثل لقضايا وإحصائيات العنف ضد النساء لدى النيابات العامة والمحاكم	رئاسة النيابة العامة
متوسط درجة الرضا للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي اللواتي لجأن إلى خدمات الحماية والتكفل (متوسط درجة رضا المستجوبات عن مقياس من أربع مستويات: 1- جد ضعيف، 2- ضعيف، 3- جيد، 4- جيد جدا، مجموعة من الخصائص والمعايير ستوضع لتقدير النساء الضحايا المستجوبات)	النتيجة على الأقل 2 («ضعيف»)		
ارتفاع نسبة الميزانية المرصودة لجمعيات المجتمع المدني من طرف القطاعات الحكومية في مجال محاربة العنف ضد النساء	2%	ارتفاع بنسبة 250 % (من 2.7 مليون درهم برسم إعلان طلب المشاريع لسنة 2016 إلى 9.4 مليون درهم برسم إعلان سنة 2017)	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
المحور الخامس: نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي			
النسبة المئوية للمسؤولين على رأس المؤسسات والإدارات العمومية الواعين بضرورة محاربة العنف المبني على أساس النوع داخل مؤسساتهم وكذا الأفعال والممارسات التمييزية ضد النساء و/أو الفتيات (الإجراء 4.1.5)	5%	- عدة إجراءات رامية لتحقيق المؤشر: o إطلاق برنامج تقوية القيادة النسائية o دليل لمحاربة الصور النمطية المسيئة للمرأة o لقاءات تواصلية ومحاضرات لتغيير الصور النمطية المبنية على أساس الجنس لرصد وتعزيز الممارسات الفضلى للنهوض بثقافة المساواة بين الرجال والنساء o إطلاق دراسة استقصائية حول التصورات ووضع استراتيجية للتواصل وخطة تنفيذها لترسيخ ثقافة المساواة في ممارسات وسلوكيات الموظفين ومكافحة الصور النمطية لتعزيز ثقافة المساواة في الوظيفة العمومية	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الثقافة والإتصال وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية الوزارة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وزارة العدل وزارة الصحة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وزارة الشغل والإدماج المهني الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج
مستوى بلوغ الأهداف السنوية للنجاعة كما تم تعريفها في البرمجة المدققة للإجراءات العشر (من 2.1.5 إلى 4.1.5 ومن 1.2.5 إلى 7.2.5)	85%	90%	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
المحور السادس: إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية			
عدد القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية التي قامت بإنجاز «افتحاص النوع» (الإجراء 1.1.6) - العدد المتراكم منذ بداية خطة «إكرام2 «	4 وزارات 1 مؤسسة أو مقاولة عمومية	- مواكبة ست (06) قطاعات حكومية، في إطار الدعم التقني للإتحاد الأوروبي (وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الثقافة والاتصال/قطاع الاتصال، وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي.) ومؤسستين عموميتين (مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) من أجل إعداد تحليل للنوع على مستوى كل قطاع وبلورة برامج عمل قطاعية لتنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» (بما في ذلك الإجراءات الخاصة بمحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي) لفائدة ثمان قطاعات حكومية (بالإضافة إلى الستة قطاعات المذكورة سالفا: وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي). - مواكبة 15 قطاع وزاري من خلال الدعم التقني لوكالة الفرنسية للتنمية من خلال تمويل الميزانية المستجيبة للنوع لإنجاز تحليل النوع الاجتماعي الذي سيمكن من بلورة برامج وإعداد مشاريع وأهداف ومؤشرات على ضوء الفوارق المرتبطة بالنوع والخاصة بكل قطاع على حدة. - انخراط سنة 2017 المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13.	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
وضع «وحدة للنوع»/»فريق النوع» داخل كل وزارة ومؤسسة تحت الوصاية (الإجراء 1.2.6) - النسبة المئوية للوزارات والمؤسسات تحت الوصاية التي تتوفر على الأقل على خارطة طريق مفعل - النسبة المئوية للوزارات والمؤسسات تحت الوصاية التي تتبنى مأسسة جد متقدمة لمقاربة النوع	50% الحد الأدنى 5%متقدم	- تم وضع «وحدة للنوع»/»فريق النوع» داخل جل الوزارات وبعض المؤسسات تحت الوصاية - تتوفر عدة وزارات على استراتيجيات لمأسسة النوع	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الصحة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة رئاسة النيابة العامة وزارة الشغل والإدماج المهني الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وزارة الاقتصاد والمالية
عدد المؤسسات والمقاولات العمومية التي أخذت فعليا بعين الاعتبار مقاربة النوع في مرحلة التحليل التحضير والإعداد والتخطيط ولتنفيذ والمراجعة والتتبع/التقييم لمخططاتها (السنوية والمتعددة السنوات) للنجاعة والاستثمار (الإجراء 2.2.6)	-	- عرفت سنة 2017 انخراط المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتلقى دعما ماليا من الدولة في ورش الهيكلة الجديدة للميزانيات تطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13.	وزارة الاقتصاد والمالية
درجة بلوغ (النسبة المئوية المرجحة) لمؤشرات النتائج المتوخاة برسم نهاية 2021 المحددة في البرمجة المفصلة بالنسبة للإجراءات الأربعة 3.1.6 و1.2.6و1.3.6 و2.3.6	85%	90%	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

مؤشر النجاعة	النتائج المرجوة لسنة 2018	الوضعية 2018	المصدر
المحور السابع: التنزيل الترابي لأهداف الخطة «إكرام 2»			
درجة الإنجاز (النسبة المئوية المرجحة) من أهداف النجاعة السنوية المحددة في البرمجة التفصيلية بالنسبة للإجراءات (1.1.7، 2.1.7، 1.2.7، 2.2.7)	80%	90%	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
منظومة تتبع وتقييم تنفيذ الخطة «إكرام 2»			
برمجة مفصلة ونظام وآليات حكامة، وتتبع-وإشراف استراتيجي وعملي للخطة إكرام 2، موضوعة	100%	الإعلان عن طلب عروض لوضع مكتب تدبير المشاريع/ PMO عقد اجتماعات اللجنة الوزارية للمساواة واللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة «إكرام 2»	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
تحيين سنوي للوضعية المرجعية للمؤشرات، الأهداف وسلاسل النتائج الخاصة بالخطة إكرام 2.	تقرير الوضعية	إنجاز تقرير حصيلة 2017 و2018	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
القيام سنويا (بطريقة نوعية وفي ال أجل المحدد) بالإجراء تمارين التتبع-والإشراف الناجعة والاستراتيجية، وتحيين سلاسل النتائج وبرمجة الميزانية، للخطة إكرام 2.	90%	إنجاز تقرير حصيلة 2017 و2018 برمجة التقييم النصف مرحلي للخطة «إكرام 2»- بداية 2020.	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

خلاصة وآفاق تحقيق أهداف الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»

إن استقراء الحصيلة المنجزة برسم سنتي 2017 و2018، في إطار تنفيذ مقتضيات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»، يظهر أهمية المنجزات المحققة سواء، على المستوى الكيفي أو الكمي، والمبادرات المتخذة، خاصة على مستوى مأسسة النوع في السياسات والبرامج، التي تؤكد جميعها أهمية العمل المندمج لجعل المغرب في مصاف الدول النموذجية في مجال مأسسة وإدماج المساواة في السياسات العمومية.

ولعل الدينامية التي نتجت عن تنفيذ إجراءات الخطة الحكومية للمساواة «إكرام» 2012-2016 والإنخراط الفعلي لجميع القطاعات الحكومية، إضافة إلى الإرادة على أعلى مستوى لدعم هذه الدينامية (خطب ورسائل صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، قوانين جديدة لحماية الحقوق والنهوض بها، القانون التنظيمي لقانون المالية ومنشور السيد رئيس الحكومة رقم 7/2018 المتعلق بإطلاق المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء، الاجتماعات الدورية والمنتظمة للجنة الوزارية للمساواة واللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة «إكرام»، مناشير ودوريات وزارية ووحدات النوع في جميع القطاعات...)، تعد الحافز الرئيسي وراء تحقيق هذه النتائج.

فيما نسجل، بالمقابل ورغم الجهود المبذولة، بعض التأخر في تحقيق مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمساواة وتمكين النساء، كمؤشرات ولوج النساء لمراكز القرار ولسوق الشغل، وغيرها.

وسيشكل التقييم النصف مرحلي، المبرمج نهاية 2019، مرحلة مفصلية في تنزيل إجراءات الخطة «إكرام 2»، إذ سيعمل على تحليل النتائج وتدارس المعيقات في أفق مراجعة، عند الاقتضاء، للوضعية المرجعية للمؤشرات والأهداف وسلاسل النتائج الخاصة بالخطة «إكرام 2».

القطاعات والمؤسسات المنخرطة في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017-2021

الوزارة/القطاع	
1. رئاسة الحكومة	
2. وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات المحلية	
3. وزارة الداخلية-التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية	
4. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	
5. وزارة العدل	
6. رئاسة النيابة العامة	
7. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
8. وزارة الاقتصاد والمالية	
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	9. قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير
	10. قطاع الإسكان وسياسة المدينة
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	11. قطاع الفلاحة
	12. قطاع الصيد البحري
	13. قطاع التنمية القروية والمياه والغابات
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	14. قطاع التربية الوطنية
	15. قطاع التكوين المهني
	16. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

الوزارة/القطاع	
وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	17. قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك
	18. قطاع الماء
19. وزارة الصحة	
وزارة الثقافة والاتصال	20. قطاع الثقافة
	21. قطاع الاتصال
22. الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	
23. وزارة الشغل والإدماج المهني	
24. وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان	
وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي	25. قطاع الصناعة
	26. قطاع التجارة الخارجية
	27. قطاع الاستثمار
28. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	
وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة	29. قطاع الطاقة والمعادن
	30. قطاع التنمية المستدامة
31. وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية	
32. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	

الوزارة/القطاع	
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	33. قطاع السياحة والنقل الجوي
	34. قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
35. وزارة الشباب والرياضة	
القطب الاجتماعي	36. وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الإجتماعية
	37. وكالة التنمية الاجتماعية
	38. مؤسسة التعاون الوطني
	39. المعهد الوطني للعمل الاجتماعي
40. المندوبية السامية للتخطيط	
41. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	
42. المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	

شركاء دوليون ماليون وتقنيون منخرطون في دعم تنزيل الخطة «إكرام 2»

- الاتحاد الأوروبي
- مجلس أوروبا
- التعاون البلجيكي
- صندوق الأمم المتحدة للسكان/UNFPA
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU femmes
- الوكالة الفرنسية للتنمية/AFD (Agence Française de Développement)
- اليونيسيف/UNICEF
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)
- هيئة تحدي الألفية